

مرصد إعادة البناء ما بعد زلزال الأطلس الكبير

تقرير الرصد المواطن
من أكتوبر 2024 إلى دجنبر 2025



توانسبرانسي المغرب
transparency maroc

جمعية ذات منفعة عامة

مرصد إعادة البناء ما بعد زلزال الأطلس الكبير

تقرير الرصد المواطن

الفترة: أكتوبر 2024 - دجنبر 2025

دجنبر 2025



توانسبرانسي المغرب
transparency maroc

مرصد برنامج إعادة البناء ما بعد زلزال الأطلس الكبير
Observatoire du programme de reconstruction post-séisme Atlas

بدعم من



HEINRICH BÖLL STIFTUNG

RABAT

Maroc

6	لائحة الجداول
6	لائحة الرسوم البيانية
9	ملخص تركيبى
15	الملخص التنفيذي
17	مقدمة
19	تقديم المرصد
21	المنهجية
	الجزء الأول : زلزال الأطلس الكبير: السنة الثانية -
23	حصيلة المنجزات العمومية 2024-2025
23	المحور الأول: حكامه برنامج إعادة البناء
28	المحور الثاني: تمويل البرنامج في الفترة 2024-2025
33	المحور الثالث: إعادة بناء وتأهيل منازل ضحايا الزلزال
42	المحور الرابع: البنية التحتية: تقدم مشروع الطريق الوطنية N7
43	المحور الخامس : الوصول إلى المساعدات المباشرة والخدمات الاجتماعية الأساسية
47	الجزء الثاني: الحركة الاجتماعية لمتضرري : عزلة وتضييق
	الجزء الثالث : صوت المتضررين في الأطلس الكبير : بحث ميداني
51	حول رأي ضحايا زلزال 8 شتنبر 2023
51	منهجية البحث الكمي
53	المحور 1: المعطيات الديمغرافية للمستجوبين
57	المحور 2: ظروف السكن لدى المستجوبين
59	المحور 3: الولوج إلى المساعدات المباشرة
63	المحور 4: تمويل المسكن : التمويل الذاتي والتضامن الجمعي
66	المحور 5: السكان بدون مسكن : العيش تحت الخيام
69	الخلاصة العامة
73	ملحقات
73	المراجع والمصادر الوثائقية

- الجدول 1 : وضعية المشاريع المرتبطة بزلزال الأطلس في تقديم القطاعات لمشروع قانون المالية 2026
- الجدول 2 : الإشارة إلى الوضع أو المشاريع المتعلقة بزلزال الأطلس الكبير من قبل رئيس الحكومة
- الجدول 3 : صرف أموال الحساب الخصوصي - اعتباراً من 6 أكتوبر 2025
- الجدول 4 : إعادة البناء/إصلاح المساكن - 2024-2025
- الجدول 5 - تحليل نتائج إحصاء المساكن
- الجدول 6 : ملخص صرف الأقساط - إعادة بناء/ترميم المنازل 2024--2025
- الجدول 7 : حصيلة دفعات «إعادة بناء/ترميم» المساكن - 2024-2025
- الجدول 8 : السكان في المناطق المعرضة للخطر 2024-2025
- الجدول 9 : تطور المستفيدين من المساعدات المباشرة
- الجدول 10 : وضعية المؤسسات التعليمية في طور إعادة البناء
- الجدول 11: النماذج المقارنة لإعادة البناء بعد الزلازل

- الرسم البياني 1 : توزيع إيرادات الصندوق 126
- الرسم البياني 2 : التغيرات في نفقات الصندوق 126
- الرسم البياني 3 : توزيع نفقات الصندوق 126
- الرسم 4 : الوضعية العائلية للمستجوبين
- الرسم البياني 5 : عدد الأسر في كل منزل
- الرسم البياني 6 : الأنشطة المهنية للمستجوبين
- الرسم البياني 7 : مستوى دخل المستجوبين
- الرسم البياني 8 : وضعية استغلال المنزل
- الرسم البياني 9 : نوعية الأضرار بالمنزل خلال الزلازل
- الرسم البياني 10 : الاستفادة من مساعدات مباشرة من البرنامج
- الرسم البياني 11 : المستفيدون من المساعدات لإعادة البناء

- الرسم البياني 12 : السكن حاليا
- الرسم البياني 13 : مصادر الصعوبات خلال إعادة البناء
- الرسم البياني 14 : النساء ربات أسرة - سبب عدم الولوج للمسكن
- الرسم البياني 15 : مصادر تمويل المسكن الجديد
- الرسم البياني 16 : النساء ومصدر تمويل السكن
- الرسم البياني 17 : المساهمة أو التمويل الذاتي لإعادة بناء المسكن
- الرسم البياني 18 : المصادر الذاتية لتمويل إعادة البناء
- الرسم البياني 19 : التمويل الذاتي للمسكن، حسب النوع الاجتماعي
- الرسم البياني 20 : الغير مستفيدين، مكان السكن الحالي
- الرسم البياني 21 : النساء ربات أسر الغير مستفيدات

ملخص تركيبي

سنتان ونصف بعد زلزال 8 شتنبر 2023، مازال البرنامج المندمج لإعادة إعمار الأطلس الكبير، الذي يمثل مخططا استعجاليا لخمس سنوات (2024-2029)، والذي خصصت له 120 مليار درهم، من أجل تأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، يرسم معالم تناقض صارخ بين الطموح السياسي الأول، وحجم الموارد المرصودة التي انفتحت فعليا وبين الواقع التي يتم رصدده على أرض الواقع.

يمثل التقرير الثاني لمركز برنامج إعادة الإعمار بعد زلزال الأطلس الكبير، المشروع الذي تضطلع به ترانسبرانسي المغرب، ثمرة منهجية جمعت بين دراسة الوثائق، والمنهجيات الكمية والكيفية في تجميع المعطيات، وبين التحليل المقارن ونشر النتائج. يتعلق الأمر بتحليل يطرح جردا لسنة ونصف من العمل الحكومي ويجمع بين المحاور المؤسسية والمالية وبين تتبع المواطن والبحث الميداني الذي شمل عينة بلغت 454 أسرة في الدواوير الأكثر تضررا من الزلزال بإقليمي الحوز وشيشاوة. يلقي هذا التقرير الضوء على عدم توازن إعادة الإعمار وبطء مساره وعدم توازنه من الناحية الاجتماعية إن لم نقل عدم عدالته.

في قطاع التعليم، يعترف بلاغ رئيس الحكومة، بتاريخ 10 شتنبر 2025 صراحة بأن 220 مؤسسة تعليمية في أقاليم الحوز وأزيلال وشيشاوة لازالت خارج الخدمة (أطلقت وقتها للتو طلبات عروض لتأهيل 186 مؤسسة، في حين توجد 34 مؤسسة أخرى في طور إعادة التأهيل). تكشف هذه الأرقام التأخر المسجل في أحد أول أهداف النموذج التنموي الجديد وبقاء مصير عشرات الآلاف من التلاميذ تحت رحمة هذا الواقع للسنة الدراسية الثالثة على التوالي. هذا الرقم لم يثر انتباه وسائل الإعلام عكس المعطيات الأخرى التي شملها بلاغ أنشطة اللجنة الوزارية.

بالإضافة إلى صعوبات إعادة البناء، يؤكد ما ذكر حجم الهوة بين الأقاليم المتضررة وباقي مناطق المغرب، بل وحتى مع بعض مناطق العالم القروي، وخاصة في المجالات الأساسية كالتعليم ومحو الأمية التي تعرف صعوبات حقيقية في الميدان وقد زاد الزلزال من تفاقم التأخر المسجل.

نفس الواقع تم تسجيله بخصوص المرافق الصحية : يوجد مستشفى «قرب» وحيد بسعة 45 سرير لتغطية إقليم الحوز، المعروف بتضاريسه الوعرة وجبال تمثل أعلى القمم على مستوى شمال إفريقيا. يفتقر المستشفى لعدة تخصصات جراحية وطبية ذات ضرورة قصوى، وللأطرب شبه الطبية والتقنية والتجهيزات اللائقة والأدوات الطبية. مازال مستشفى آيت أورير، الذي بدأت أشغال بنائه في 2013، لم يفتح أبوابه بعد. مازالت عشرات المراكز الصحية غير مؤهلة. نقص أطر الصحة يبلغ درجات كبيرة على كل المستويات في الجهة. الولوج لخدمات الرعاية الصحية في المستشفى يقتضي قطع عشرات الكيلومترات في طرق وعرة بوسائل نقلتهاك جيوب الساكنة.

بالنسبة للسكن، بتاريخ 22 شتنبر 2023، أعلنت الحكومة أن نسبة الانهيار الكلي بلغت 32 % 1. بعد أشهر، تحولت هذه النسبة إلى 10 % فقط. هذا الفارق الذي يمثل 22 % وسائل صحة الأرقام التي يتم تجميعها من قبل أعوان السلطة واستغلالها من قبل اللجان المحلية والإقليمية والوزارية في التعامل مع ملفات المتضررين.

في كل الأحوال، بهذا المنطق في التعامل، نجحت الحكومة والسلطات المحلية في تقليص عدد المستفيدين من مساعدة 140000 درهم بشكل كبير، وبالتالي في تخفيض الميزانية الخاصة بإعادة البناء. وعليه، فإن 17 أسرة، فقط، من بين المستجوبين في المناطق الأكثر تضررا من الانهيار الكلي، حصلت على مساعدة 140000 درهم. ونتساءل كيف استطاعت 102 أسرة من هذه العينة، توصلت بمبلغ يتراوح بين 20000 و80000 درهم، من اكمال إعادة بناء مساكنها ؟

من الممكن أيضا مساءلة الأرقام الخاصة بعدد المساكن المتضررة جزئيا، والتي تتباين بشأنها التصريحات، ولو بوتيرة أقل مما هو عليه الحال بالنسبة للمساكن المنهارة كليا. المعطيات في المجمع متناقضة ولا تسمح بحكامه جيدة ومنظمة. بين البحث الميداني أيضا أن التصنيف الإداري للأضرار، الذي يبدو اعتباريا، يزيد من الإحساس بالغبن لدى العائلات. استمرار المساكن الهشة (خيام وحاويات ...)، وغياب الحلول بالنسبة للدواوير الواقعة في مناطق معرضة للخطر والبطء الإداري، كلها عوامل تزيد من طول فترة الاستعجال، خلافا لما تعلنه السلطات.

إن معايير إعادة الإعمار التي فرضها البرنامج العام (المساحة، المراحل، إلخ) لا تتناسب مع واقع السكان واحتياجاتهم. أظهر البحث الميداني أن المساحات التي تم فرضها للمنازل الجديدة تمثل معدلات تتراوح بين 2م50 إلى 2م70، عوض المساحة المتوسطة قبل الزلزال والتي كانت بين 100 إلى 200 م2 لدى 43 % من المستجوبين، وأكثر من 200م2 لدى 10 % منهم. وهو ما يشكل سببا آخر لرفض البرنامج الحكومي.

شكلت عملية نزع الخيام مناسبة لحالات شطط من قبل أعوان السلطة الذين بالغوا في استعمال القوة في سياق اتسم بعدم جاهزية المساكن المدمرة جزئيا للسكن. بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة لكثير من حالات الزبونية والتفضيل لأسباب قرابة أو أسباب عائلية، وكذا حالات رشاوى.

هذه العملية، التي لا معنى لها ولا أساس لها، سمحت للحكومة بأن تعلن، بفخر، أنه لم يتبق سوى 47 خيمة. وهو رقم خيالي أثار عدة مظاهرات واحتجاجات من قبل جمعيات السكان، أمام البرلمان.

أظهر البحث الميداني أن 209 كانون (يضم بعض الأحيان أكثر من أسرة)، لم يتم إيواؤهم، مازالوا يعيشون في مساكن غير لائقة. يتعلق الأمر بأسر تعيش في خيام (77)، أو في حاويات (100)، أو في دور قصدير أو مساكن هشة (32). وهي أرقام تبين مدى النقائص التي تعتري عملية إعادة البناء.

تعكس مشاريع البنيات التحتية نفس الوضعية : خطابات طموحة وأوراش ظاهرة للعيان، ولكن هناك تفاوتات بينة حيال الحاجيات ذات أولوية. يتطور إنجاز الطرق الرئيسية ولكن تظل غير مكتملة وخطرة في جل الأحيان في المناطق الأكثر تضررا.

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فلا زلت تراوح مكانها الأصلي على الرغم من ميزانية 98 مليار درهم، موجهة لإعادة انطلاقة الاقتصاد المحلي والمشاريع المهيكلة بالنسبة للسكان. هذا المبلغ لم يتم بعد رصده في الميزانية العامة للدولة.

أظهرت الدراسة تراجعا مستمرا لظروف عيش المواطنين في المناطق الأكثر تضررا من الزلزال. تبين أرقام التقرير والبحث الميداني أن الأثر الإنساني للزلزال مستدام. تأثر النسيج المجتمعي المحلي بشكل واضح : 42 % من المستجوبين يعيشون في عطالة، وقرابة النصف يعيشون بأقل من 1000 درهم شهريا.

16.3% من الأسر تسيره انساء أرامل، وهذا ما يبين عمق الأضرار البشرية. تعاني النساء ربات أسر من الإقصاء الإداري ومن أوضاع أكثر هشاشة، مما يوضح عن ثغرة رئيسية في البرنامج : عدم مراعاة بُعد النوع وحالات الهشاشة.

أظهر البحث الميداني صعوبات كبيرة تعانيها النساء ربات أسر. يمثل التحليل من زاوية النوع درجة الهشاشة بالنسبة لهاته الفئة : 21% منهن تعانين من الصعوبات الأربع التي عبر عنها الرجال (في تدبير البرنامج، مع السلطة المحلية، صعوبات مالية وصعوبات مع مقاولات البناء). مما يبين عدم أخذ خصائص النساء بعين الاعتبار في البرامج العمومية.

سجلت سنة 2025 ثلاث وفيات لسكان يعيشون تحت الخيام أو في حاويات على إثر حرائق لحقت بالخيام أو بسبب انهيار منزل متداع. يندد المرصد بهذا التهميش الذي أدى لوفاة مواطنين مغاربة أبرياء.

سجل المرصد، عبر تقرير الرصد المواطن هذا، التضييق على الحركة الاجتماعية للمتضررين. وهو واقع أكدته إدانة سعيد أيت مهدي، منسق تنسيقية متضرري الزلزال، بسنة سجن نافذا. وهو تعامل قضائي قاسي يجرم الحركة المواطنة وحرية التعبير والرأي والتجمع.

فيما يتعلق بالحوكمة، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات هامة : تباطؤ التدخل العمومي، وغياب الرضا والحضور المبالغ فيه لأجهزة وزارة الداخلية في الجوانب العملية لإعادة البناء. مع أولى الأشهر التي تلت الزلزال، وضعت الحكومة هندسة مؤسساتية تترأسها اللجنة الوزارية وتم تدعيمها بخلق وكالة تنمية الأطلس الكبير، التي أصبحت أهم فاعل في البرنامج. غير أن هذه الدينامية خلقت خيبات أمل وشعورا بالمرارة لدى ضحايا الزلزال.

في 2024 و2025، تراجع إيقاع القيادة : تناقص عدد اجتماعات اللجنة، وتم تراجع نسبي للملف فيبرنامج الحكومة وسجل التدخل الفعلي لوكالة تنمية الأطلس الكبير تأخرا. شكلت صعوبة التنسيق ومركز القرارات وضعف تعبئة الفاعلين المحليين عوامل إضافية زادت من الشعور بالهوة بين الدولة وبين التجمعات المتضررة.

على الصعيد المالي، يسجل المرصد نقضا كبيرا في الشفافية ووضوح تدبير الميزانية. إذا كان تمويل الصندوق الخاص رقم 126 يتم عبر التضامن الوطني، بما يمثل موارد تفوق 23 مليار درهم، تبقى مساهمة الدولة ضعيفة وبعض النفقات تبدو بعيدة عن المهمة الأولى للصندوق. هذا الواقع يبين كيف عوض الالتزام المواطن تدريجيا المجهود الحكومي ويسائل الانسجام بين برنامج بحدود مالية غير واضحة، خاصة فيما يتعلق بجوانب التنمية المجالية. بالمجمل، تسجل محدودية واضحة في لوج المواطن للمعلومة والمحاسبة والمشاركة والتتبع. أين ذهبت 120 مليار درهم التي تم إعلانها بشكل حماسي إبان إطلاق البرنامج ؟

توضعا لإعادة بناء المساكن، الجوهر العملي للبرنامج،- هذا الواقع بشكل جلي.مع أن الإحصائيات الرسمية تتحدث عن نسب انتهاء تقارب 90%، غير أن حقيقة واقع السكان كما تم استقصاؤها في البحث، تعارض هذه الأرقام. في ما يلي أهم عشرة أرقام من خلال البحث الميداني :

1. 42% من الأشخاص المستجوبين عبروا عن كونهم بدون عمل منذ وقوع الزلزال
= انهيار اقتصادي واضح

2. 50% من الأسر المستجوبة تتوفر على دخل شهري يقل عن 1000 درهم
= مستوى فقر جلي

3. 28 % من الأسر الأكثر فقرا لا يحصلون على أي مساعدة قبل الزلزال
= خلل في الاستهداف العمومي
 4. 92 % من الأسر عبرت على وجود أضرار في منازلهم
= أثر مادي شبه عام
 5. 57 % من الأسر عبرت عن انهيار منازلهم كليا
= فقدان أملاك وضرورة العدالة في إعادة البناء
 6. 44 % من الأسر لا يعيشون في مسكنهم وقت البحث
= إعادة بناء مساكن غير مكتملة
 7. 44 % (أي 209 عائلة مستجوبة) ممن لم يتم إيواؤهم يعيشون تحت خيام أو في حاويات
= إيواء مؤقت طال أمده
 8. 68 % فقط توصلوا بالدعم الاستعجالي (2500 درهم شهريا)
= إقصاء الثلث من الدعم المالي الأساسي
 9. 33% من الأسر المستجوبة تم إقصاؤهم من المساعدة لإعادة البناء
= تغطية غير مكتملة لبرنامج أعلن عن أنه شمولي
 10. 71 % ممن تم إقصاؤهم من المساعدة الخاصة بالسكن، عبروا عن أن السبب تعقيدات إدارية
= البيروقراطية أول العراقيل
- تناقض هذه المعطيات بشكل مباشر الخطاب الذي يدعي أن مرحلة الاستعجال قد انتهت. بحيث تبين - على عكس ذلك - أن تحقيق إعادة البناء مازال بعيد المنال، سواء ماديا أو اجتماعيا.
- حيال هذا البطء وهاته النقائص، صارت التعبئة المواطنة ضرورية باعتبارها محركا لإعادة البناء. ظهور حركة اجتماعية مهيكلت للمتضررين، رغم الإهمال الإعلامي والإجراءات القضائية التي تتسم أحيانا بالتضييق، تشهد على تطور العلاقة بين الدولة وبين الساكنة المتضررة. في نفس الوقت، لعبت الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية والفاعلون الدوليون دورا هاما من خلال الدعم المالي والمواكبة الاجتماعية والخبرة التقنية. هذا الحضور الوزن يبين حقيقة كون إعادة البناء في الأطلس الكبير ليست فقط عملا يتقرر من أعلى، وإنما ينبني على عمل قاعدي، بمعية المؤسسات العمومية وأحيانا رغما عنها.
- يخلص هذا التقرير إلى أن البرنامج المندمج لإعادة إعمار الأطلس الكبير ليس ضحية نقص موارد، وإنما يحتاج لرؤية وحكامة، ولتنسيق وعدالة واستماع. يتعين أن يتم الاعتراف بمحورية السكان وأن تستعاد الثقة من خلال الشفافية وأن يتم دمج الشراكة المواطنة، ليس كإكراه، وإنما كرافعة للفعالية الجماعية ليصير برنامج إعادة الإعمار فعلا أداة مستدامة للتنمية.
- إعادة بناء مجال متضرر لا يمكن أن تنحصر في الإنفاق والصفقات العمومية ولا في إصلاحات مادية أو اجتماعات للجنة الوزارية. يتعين أن ترتكز على عدالة اجتماعية وكرامة ومحاسبة وشفافية وعلى حق السكان في إعادة بناء مستقبلهم على مجالهم. هذا هو الشرط الذي يمكن أن يسمح بتحويل الوعد ببناء وتنمية

الأطلس الكبير إلى حقيقة مشتركة. حيال التفاوتات البينة بين الانتظارات والوعود والإنجازات الفعلية، تدعو ترانسبرانسي المغرب، مرة أخرى، إلى خلق لجنة تقصي حقائق برلمانية وإلى إطلاق مسطرة مراقبة من قبل المجلس الأعلى للحسابات يشمل البرنامج برمته ونفقاته وتنفيذه.

في النهاية، يستوجب تصاعد الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة تقوية رقابة وتدبير لبرامج ذات طبيعة خاصة، والمتعلقة بعمل الحكومة. نجاح أو فشل برنامج إعادة بناء الأطلس الكبير سيسمح بصياغة مؤشرات حول حظوظ نجاح ثلاثة برامج مشابهة تم إطلاقها في طاطا بعد الفيضانات التي شهدتها هاته الواحة الواقعة بالجنوب الشرقي للمغرب، وفي آسفي بعد الأمطار العاصفية لدجنبر 2025 ومؤخرا عقب الفيضانات التي شهدتها الغرب وشمال المغرب بين يناير وفبراير 2026. المطلوب هو أن يخرج الأطلس الكبير من عزلته ليكون مؤشرا لقدرة الدولة على الوفاء بتعهداتها، وخاصة إنجاح الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية والمناطق الجبلية، التي أعلنها الملك في آخر دخول برلماني.

أخيرا، يبدو التساؤل مشروعا عن سبب قرار الدولة أن تتقاسم مسؤوليتها في إعادة الإعمار المباشر للمساكن المدمرة بالزلازل مع مواطنين يعيشون وضعية فقر تمثل أعلى المستويات وطنيا؟ لماذا لم تعمل الدولة، كما هو الحال في كثير من الدول التي تعرضت لزلازل، على بناء مساكن آمنة وبضوابط مقاومة للزلازل عبر مؤسسات عمومية أو خاصة، حتى تتمكن من إيواء المتضررين المعوزين، في آجال معقولة؟ بفضل نظام الاستهداف الذي أسسه السجل الاجتماعي الموحد، يعرف المغرب الفقراء والمعوزين من بين المتضررين المقيمين وهل يمكنهم إنجاز أشغال إعادة البناء واحترام المساطر المعقدة وفهم خطاب المتدخلين المتعددين: وكلاء سلطة ومهندسين ومكاتب دراسات وصناع مكلفون بالبناء، إلخ.

الملخص التنفيذي

بعد سنتين ونصف من زلزال 8 سبتمبر 2023، مازال برنامج إعادة البناء المندمج بالأطلس الكبير يعرف تباينات جلية بين الطموح السياسي المعلن بمجرد وقوعه، وأهمية الوسائل التي تمت تعبئتها، وبين الواقع الذي تم رصده بالميدان. يمثل هذا التقرير ثمرة منهجية تزواج بين التحليل المؤسسي والتنوع المواطن والبحث الميداني الذي استهدف رأي قرابة 454 أسرة في إقليمي الحوز وشيشاوة، ويهدف إلى تسليط الضوء على مسار إعادة البناء الغير عادل، البطيء والذي لا يحقق عدالة من الجانب الاجتماعي.

من أول الأشهر التي تلت الزلزال، قدمت الحكومة هندسة مؤسساتية حملتها اللجنة الوزارية المشتركة تمت تزكيتهما بخلق وكالة تنمية الأطلس الكبير التي أصبحت الفاعل الأساسي للبرنامج. غير أن الدينامية خلقت خيبات أمل وإحساسا مرا لدى ضحايا الزلزال.

في 2024 و2025، تباطأ إيقاع التنفيذ : تناقص عدد اجتماعات اللجنة، وتم إلغاء الملف من برنامج الحكومة وتزايد تأخر العمليات التي قامت بها الوكالة. وتسببت مشاكل التنسيق والطابع المركزي للقرارات وضعف تعبئة الفاعلين المحليين في خلق نوع من التباعد بين الدولة وبين التجمعات المتضررة.

من الناحية المالية، سجل المرصد عجزا كبيرا في الشفافية والوضوح المالي. إذا كان الحساب الخصوصي رقم 126، المدعم بالتضامن الوطني، يبين أن مستوى موارد تجاوزت 23 مليار درهم، فإن مساهمة الميزانية العامة للدولة تبقى هزيلة وبعض النفقات تبدو بعيدة عن تحقيق المهمة الأساسية للحساب المذكور. هذه الظاهرة تبين كيف تم تعويض الجهد الحكومي بانخراط مواطن وتساؤل مدى تناغم البرنامج الذي تظل ظروفه المالية غير واضحة، خاصة في ما يتعلق بالمحور الثاني المتعلق بالتنمية المجالية. على العموم، يبقى الولوج المواطن للمعلومة وتقديم الحساب والمشاركة في التتبع من بين نقط ضعف هذا البرنامج.

يوضح جوهر البرنامج عمليا، المتمثل في إعادة بناء المساكن، هذا التأرجح. ولو أن الإحصاءات الرسمية تعطي نسب تقدم أشغال تقترب من 90 %، بحيث أبانت أوضاع الساكنة المستجوبة في البحث الميداني هذه المسألة. نصف المساكن التي همها البحث تدمرت كليا، 92 % تعرضت لأضرار، ولكن فقط 55 % من الأسر صرحت بأنها استفادت من مساعدة إعادة البناء. ثلثها لم يتلق أي دعم من الدولة. في حين أن تصنيف الإدارة للأضرار، ظل ينظر إليه على أنه غير عادل، مما غدى إحساس الأسر المتضرر بنوع من الغبن. كثير من الساكنة مازالت تعيش في مساكن هشّة (خيام، حاويات ...). غياب حلول في الدواوير المهدهدة وتأخر استجابة الإدارة زاد في طول فترة الاستعجال.

تحيل وضعية القطاعات الاجتماعية والبنيات التحتية على نفس الخلاصة : تصريحات طموحة، ورشات ميدانية، ولكن فرق كبير بين ما يتم إنجازه وما تصبو إليه حاجيات الناس ذات طابع استعجالي. الطرق الهيكلية تتطور ولكن بشكل غير مكتمل. في الصحة والتعليم، تبقى النقائص ظاهرة للعيان : عدد كبير من المدارس خارج الخدمة، والبنيات الصحية الموعودة تأخر إنجازها، في ظل عزلة الساكنة وهشاشة أوضاعها.

توضح معطيات التقرير والبحث أن أثر الزلزال على الإنسان سيبقى طويلا. النسيج المجتمعي المحلي يوضح هذا الواقع : 42 % من المستجوبين في وضعية بطالة، قرابة نصفهم يعيشون بأقل من 1000 درهم شهريا،

و16.3% من الأسر يتم تسيير شؤونها من قبل أراامل. وأوضاع النساء ربوات بيوت تبين درجة عدم الفاعلية الإدارية ووضعية الهشاشة كأحد مؤشرات غياب إدماج النوع والهشاشة.

حيال هذه النقائص، يتبين أن الانخراط المواطن أصبح ضرورة لإعادة البناء. بروز حركة اجتماعية مهيكلية للمتضررين، على الرغم من عدم الاهتمام الإعلامي، وبعض التضييق بأحكام قضائية أحيانا. تبين أن هناك تطور في العلاقة بين الدولة وبين الساكنة المتضررة. في نفس الوقت، لعبت الجمعيات المحلية والمنظمات الوطنية والدولية دورا مهما بالدعم المالي والمواكبة الاجتماعية والخبرة التقنية. الحقيقة هي أن : إعادة البناء في الأطلس الكبير لا تتم فقط من أعلى، رغم رفض السلطات العمومية أحيانا.

يؤكد البحث الميداني أن 44% من الأسر لا زالت لحد الآن لم تستفد من مسكن. 90% مازالت في خيام، وحاويات أو ملاجئ مؤقتة. وهذا عكس ما يتم ترويجه في الخطاب الرسمي الذي يؤكد أن مرحلة الاستعجال انتهت. الواقع أن هاته المرحلة لم تنته لا عمليا ولا اجتماعيا.

يعطي هذا التقرير خلاصة مفادها أن مشكل برنامج إعادة البناء للأطلس الكبير ليس ماديا وإنما في الحكامة والتنسيق والعدالة والاستماع. وأن المطلوب فيه أن يتم الاعتراف بأن الساكنة هي جوهر العمل، وأن تتم استعادة الثقة من خلال الشفافية والمشاركة المواطنة باعتبارها رافعة للفعالية الجماعية وليس كإكراه.

لا يمكن اختزال إعادة البناء في نفقات وطلبات عروض ولا في إصلاحات مادية. بحكم أنها تركز على العدالة الاجتماعية والكرامة والمساءلة والشفافية وحق السكان في إعادة بناء مستقبلهم في مجالهم حتى تتجدد الوعود بإعادة البناء في حقيقة مشتركة.

نجاح أو فشل هذا البرنامج سيمنح مؤشرات فرص نجاح برنامجين مماثلين انطلقا في طاطا بعد الفيضانات التي عرفتتها هذه الواحة في الجنوب الشرقي المغربي وآسفي بعد التساقطات بدجنبر 2025. ضرورة إخراج الأطلس الكبير من عزلته مؤشر لقدرة الدولة على الوفاء بوعودها.

بتاريخ 25 نونبر 2025، تم العثور على جثة أحد ساكني دوار العراب، بجماعة أسني، إقليم الحوز، في خيمة بلاستيكية، بسبب البرد والمرض، ضحية مباشرة للظروف المناخية الصعبة بالمنطقة². هذه الوفاة ليست الوحيدة بحيث تم تسجيل وفاتين آخرين في ظروف أيضا مؤلمة³. وهذا مؤشر على أن الوجود ببرنامج سيسمح بتحسين ظروف العيش بالمناطق المتضررة (2024-2028) تصادم بتنفيذ فاشل، بشهادة عدد من المستجوبين، وبنوع من التخلي عن المنكوبين من قبل السلطات العمومية في ظروف صعبة وشتاء بارد.

تميزت هذه السنة أيضا بعملية تفكيك للخيام التي ظلت متواجدة في عدة دواوير منكوبة. بالموازاة، عملت الحكومة على التركيز على رقم «47 خيمة متبقية» في المناطق المتضررة. وهي معلومة تبدو غير واقعية بالنظر لواقع الميدان. الملاحظات والتحليل المنجز من قبل المرصد، كما يبين ذلك هذا التقرير، توضح فرقا بين هذا البلاغ الرسمي وبين الوضعية الحقيقية.

على الصعيد الوطني، تميزت السنة بالحركة الاجتماعية خلال خريف 2025، ذكرت بالألويات الاجتماعية للبلد (الصحة والتعليم). ذكر الشباب المتظاهر بكل وقائع ما يعيشه السكان المتضررون في الأطلس الكبير. وكانت المطالبة بضمان سكن لائق في صلب هذه الحركة.

بعد أكثر من سنتين من الزلزال، يسجل تراجع كبير في مسار إعادة البناء، مع أن الموارد المالية والإدارية مسخرة بشكل معتبر. فبالرغم من أهمية الوسائل المعبأة، مازالت عدة دواوير تنتظر إعادة البناء الفعلي والعودة إلى الحياة الكريمة. يستمر التأخر وغياب التجهيزات والمأزق الذي يعيشه السكان في مناطق تعتبر مهددة.

في هذا السياق ينشر المرصد التقرير السنوي لسنة 2025، فترة أكتوبر-2024 دجنبر 2025. تمثل هذه النسخة تطورا مهما في منهجية التنوع، لأول مرة يتم إدراج بحث ميداني تم إنجازه مع المتضررين، لأجل التحقق من التعهدات المؤسساتية. تم استجواب قرابة 454 من سكان الحوز وشيشاوة، بواسطة باحثين من الإقليمين وبتأطير من المرصد، بحيث تم تحويل المتضررين من مواضيع للبرنامج إلى فاعلين معنيين بإنتاج المعرفة العمومية.

ترتكز هاته النسخة على تحليل نقدي للسياسات التي يتم تنزيلها وعلى قراءة من الميدان تركزت على تصورات وانتظارات السكان، وتنبني على ثلاثة محاور متكاملة.

الجزء الأول يقترح قراءة معمقة للبرنامج وتنفيذه، بحيث تم إعداد تشخيص متكامل للعمل الحكومي ولتقدم الطموحات المعلنة، وكذا نقط ضعفها. تمت مساءلة الحكامة الخاصة بالبرنامج من خلال دور اللجنة الوزارية والوكالة ووزارة الداخلية، ثم الشفافية المالية خصوصا ما يتعلق بالحساب 126. ثم تحليل جوهر البرنامج، في جوانب إعادة بناء المساكن، والتأخر والتناقضات بين التواصل الرسمي بخصوص القضاء على الخيام، وكذا تحليل تقدم إنجاز البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى محاور النوع والبيئة وحماية السكان في وضعية هشاشة.

2 وفاة متضرر من زلزال الحوز داخل خيمة بلاستيكية.. والسلطات تباشر إزالة جميع الخيام- صوت المغرب - 25 نونبر 2025
url.me/uYvdEa

3 وفاة مواطن في جماعة أسني بسبب حريق شب في الخيمة بتاريخ 31 مارس و وفاة موان آخر في خيمة بتاريخ 5 أبريل 2025، بجماعة أمزميز.

الجزء الثاني يتعلق بالتعبئة المواطنة ومبادرات الجمعيات للحد من تأخر الآليات الحكومية. وهي مبادرات متفرقة وأحيانا غير مسموح بها. في نفس الوقت، تبين أن الجمعيات المحلية والوطنية والدولية منظمة في الميدان فيما يتعلق بالإسكان والمواكبة الاجتماعية والدعم لإعادة البناء. يبين هذا التقرير كيف تحمل المجتمع المدني جزءا من مسار إعادة البناء، على الرغم من نقص الموارد المؤسسية.

الجزء الثالث يتعلق بأهم إضافة تقدمها هذه النسخة : البحث الميداني الذي هم حوالي 454 متضرر. ويتعلق الأمر بمنهجية وبمستجوبين وضعيتهم خاصة من حيث السكن والولوج إلى المساعدات العمومية. كما هم البحث جوانب تطور إعادة البناء والمشاكل الخاصة بها. يقدم هذا الجزء خلاصة حول الدروس المستفادة بخصوص انتظارات الساكنة وعود الدولة.

هذه القراءة لتقييم أداء المؤسسات والملاحظة المواطنة والمشاركة المباشرة للساكنة المعنية سمحت لهذا التقرير بأن يقدم نظرة موجهة للحوار العمومي. وأن يذكر بأن إعادة بناء الأطلس الكبير لا يمكن أن تتم بدون السكان والمواطنين بحكم أنهم الشاهد على وضعية المجال المتضرر، وهم من ينتظر الإصلاح والعدالة الاجتماعية.

في الأخير تشكر ترانسبرانسي المغرب منظمة هنريش باول - مكتب الرباط، على الدعم الذي قدمته لهذا المشروع وهاته المبادرة.

تقديم المرصد

في إطار مشروع مرصد برنامج إعادة بناء الأطلس الكبير بعد الزلزال، تقدم ترانسبرانسي المغرب تقريرها السنوي الثاني حول تقييم العمل الحكومي لتدبير وتنفيذ البرنامج.

بمقتضى مهامها، أنجزت ترانسبرانسي بشراكة مع مؤسسة هنريش باول - مكتب الرباط، هذا المشروع الهادف إلى تقوية حسن الحكامة والشفافية في تنفيذ برنامج إعادة البناء. الخلاصات التي يقدمها هذا التقرير تم دعمها ببحوث ميدانية، التوصيات التي خرج بها موجهة لعدد من الفاعلين، حسب أدوارهم واختصاصاتهم. ويتوخى المشروع ثلاثة أهداف رئيسية:

- إقرار آلية مستقلة لضمان الاستخدام الشفاف والمسؤول للموارد المخصصة لإعادة البناء.
- المساهمة في أن تتم عملية انجاز برنامج إعادة البناء في إطار الشفافية والنزاهة بعيدا عن أي تلاعبات بالميزانية وتحويلها لمكاسب شخصية والحد من المخاطر الناجمة عن سوء التدبير
- توسيع الحيز المدني للمساءلة من خلال تعبئة وتشجيع المجتمع المدني في تتبع برنامج إعادة البناء بالنسبة للأهداف الخاصة للمشروع، يمكن تلخيصها في:
- تجميع المعلومات وتحليلها وإتاحتها للعموم من عبر وسائل الإعلام والتقارير وعقد لقاءات مع المواطنين.
- المساهمة، من خلال المعلومات ومشاركة المواطنين، في تنفيذ برنامج إعادة البناء باعتماد الشفافية والحكامة.
- توعية الرأي العام وباقي الفاعلين بقضايا الحكامة المرتبطة بتدبير الميزانيات المخصصة لبرنامج إعادة البناء.
- التعبئة والترافع من اجل إيجاد حلول لإعادة البناء بمقومات مستدامة، والتي من شأنها أن تفيد سكان المناطق المتضررة.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار المتعلق بحماية البيئة في برنامج إعادة البناء.
- العمل على المواكبة لدرء أي احتمال يتنافى مع معايير الشفافية والنزاهة في هذا البرنامج الوطني
- صياغة توصيات مبنية على الملاحظة الميدانية الملموسة.

تندرج المقاربة المعتمدة في هذا التقرير ضمن الرؤية التأسيسية لـ «المرصد»، وهي منهجية استباقية ومواطنة لجمع ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة بالبرنامج الحكومي لإعادة الإسكان، بهدف نشرها للرأي العام. يركز التقرير على رصد الفجوات المحتملة بين الالتزامات المعلنة والإنجازات الميدانية بعد مرور سنتين ونصف على الكارثة الطبيعية. وتضع هذه المنهجية مبادئ الشفافية والحكمة الجيدة كإطار مرجعي لتقييم السياسات العمومية، حيث يزواج التقرير بين أدوات تحليل السياسات العمومية ورصد الخطاب الإعلامي..

تتميز عملية إعادة البناء بتعدد الفاعلين المتدخلين، من القطاع العام والخاص والنسيج الجمعوي، على المستويين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، اعتمد التقرير الثاني للمرصد اختياريين منهجين؛ حيث نقترح أولاً، وسيراً على نهج التقرير الأول، تغطية عمل الفاعل الرئيسي في برنامج إعادة البناء، والمتمثل في الحكومة ووكالة تنمية الأطلس الكبير الجديدة. تهدف هذه المقاربة إلى قياس مدى تقدم البرنامج انطلاقاً من الالتزامات الأولية، وكذا مقارنة مستوى الإنجاز على مدى سنتين ونصف من العمل.

في هذه النسخة الثانية، سيتم تسليط ضوء خاص على عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير، التي تُعد اليوم الذراع التنفيذي للدولة لتنفيذ مشروع إعادة البناء هذا. إن المقاربة المقترحة، بالتشاور مع المكتب التنفيذي لترانسبارنسي المغرب، تهدف إلى خلق حوار مع الوكالة للحصول على حصيلتها بشكل مباشر من خلال إجراء مقابلات مع مسؤوليها.

وفي هذا التقييم السنوي، سنعتمد على التزامات الدولة خلال الأربعة عشر شهراً الأخيرة، كوحدة قياس مدى نجاعة وفعالية العمل العمومي. سيتيح لنا هذا الاختيار قياس تدخل الدولة بشكل أقرب ما يكون إلى الواقع، دون التشتت بين المشاريع المتعددة التي يقوم بها فاعلون آخرون (جمعيات وطنية، تعاون دولي، إلخ).

وفي مرحلة ثانية، نقترح الاعتماد على المعطيات الميدانية التي تم جمعها من طرف الباحثين، وذلك للتمكن من المقارنة بين المستوى الماكرو-اقتصادي (الرؤية الشاملة) والواقع الميكرو-اقتصادي (المحلي) الذي يعيشه الفاعلون المحليون والسكان في مناطق مختارة موزعة على مختلف الأقاليم المعنية ببرنامج إعادة البناء. والهدف هو الحصول على تقارير ميدانية، نوعية وكمية، تستند إلى بيانات موثقة من طرف الباحثين.

إن القيمة المضافة للنسخة الثانية من تقرير المرصد تكمن في تقديم بيانات ميدانية، لا سيما وأن الأرقام التي أعلنت عنها الحكومة هي محط جدل واعتراض من طرف الفاعلين المحليين والمواطنين القاطنين في هذه المناطق. وستمثل المساهمة الكبرى لهذا التقرير الثاني في تقديم استجابة واقعية وموثقة تعكس حقيقة الميدان. سيتم توضيح منهجية التحقيق الميداني في الجزء الثالث من هذا التقرير.

واستعملت أدوات الاستقصاء التي توثق للواقع وتم اللجوء إلى البحوث الميدانية لتقصي تصورات السكان، كما تم استعمال الصورة المسموعة كإحدى آليات البحث ونقل المعرفة. يمثل فيلم وثائقي مدته 52 دقيقة مرحلة هامة في هذه المنهجية، وهو لم يتوقف عند حد عرض سير المشروع، بل عمل على توضيح الحقائق المعاشة في المناطق المتضررة من الزلزال.

من خلال الصور المستقاة من الميدان والشهادات المسجلة وملاحظة النسيج المحلي المدمر والمبادرات التي همت إعادة البناء، يوضح الوثائقي مدى تعقيد الوضعية، بعيدا عن المعطيات الرقمية للتقرير المكتوب. بالتالي يعطي توثيقا ملموسا للمجال وللسكان، ويوضح ما تعجز الكلمات عن تبليغه : الأثر الإنساني والاجتماعي والوجداني للفاجعة. ويجمع بين جدية التحليل وبين الجوانب العاطفية، بالتالي يسمح بإثراء منهجية الملاحظة ويدعم الفهم الشامل للتحويلات التي تعرفها التجمعات المتضررة.

محدودية التقرير

تتسم منهجيتنا ببعض الحدود التي يجب مراعاتها:

- الشمولية: لا يدعي هذا التقرير الإحاطة الشاملة بكل التفاصيل؛ فهو لا يغطي كافة الأنشطة العمومية التي قامت بها الدولة ومؤسساتها، بل يركز على الجانب الاستراتيجي منها.
- الوصول إلى المعلومة: يعتمد التقرير على الوثائق التي تم نشرها للعموم فقط. ورغم البحث الوثائقي المعمق، فمن المحتمل وجود وثائق لم يتم إدراجها.

الجزء الأول : زلزال الأطلس الكبير: السنة الثانية - حصيلة المنجزات العمومية 2024-2025

المحور الأول: حكامه برنامج إعادة البناء

يتكون هذا الجزء الأول من التقرير من خمسة أقسام. يخصص القسم الأول لتذكير وجيز بالتزامات الدولة. وفي الجزء الثاني، سنتناول خمسة محاور تغطي الجوانب التالية:

- حكامه البرنامج المدمج لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة (2024-2028).
- التمويل والولوج إلى المعلومات.
- إعادة بناء وتأهيل مساكن المتضررين.
- حالة تقدم أورشال البنيات التحتية.
- تأهيل القطاعات الاجتماعية (المساعدات المباشرة، الصحة والتعليم).

اللجنة الوزارية المشتركة : وتيرة عمل متباطئة

تواصل الحكومة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وهو الالتزام الذي تم تأكيده في المذكرة التقديمية لـ قانون المالية 2026. وتذكر السلطة التنفيذية من خلالها بالمجهود المالي المبدول إلى غاية 29 شتنبر 2025، والذي بلغ 15.5 مليار درهم. ويعد برنامج إعادة البناء أحد الركائز الأربع للتدخل الحكومي في إطار «توطيد دعائم الدولة الاجتماعية» [1].⁴

وبين أكتوبر 2024 ودجنبر 2025، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات، جميعها في الرباط بمقر رئاسة الحكومة. وبالمقارنة مع السنة السابقة، عقدت الهيئة ذاتها اثني عشر اجتماعاً، أي بزيادة اجتماعين.

هذا التباطؤ يمكن تفسيرها، جزئياً، بالانطلاق الفعلي لورشات إعادة البناء، وغياب وضعيات استعجال تقتضي تحكيماً شهرياً، كما هو الحال في الأشهر التي تلت الزلزال مباشرة. غير أن هذه اللجنة تبقى الجهاز التقريبي الأساسي للبرنامج، وقد بقيت عدة مشاريع في انتظار التحكيم، خاصة بين يناير ويوليو 2025. في غياب معطيات دقيقة حول أنشطة اللجنة، يبقى من المنطقي التساؤل هل لعبت فعلاً دورها كهيئة تحكيمية.

كما يعكس غياب الاجتماعات بوتيرة منتظمة التأخر الذي عرفه البرنامج في شق «إعادة البناء/التأهيل». وهو استنتاج أكدته خطاب رئيس الحكومة خلال اجتماع مارس 2025، حيث: «دعا رئيس الحكومة [...] وكالة تنمية الأطلس الكبير إلى تسريع وتيرة إنجاز المشاريع، وخاصة فيما يتعلق بمواكبة الأسر التي لا تزال تحت الخيام، لتمكينها من إنهاء أشغال تأهيل وبناء مساكنها في أقرب وقت ممكن». ومع تسجيل سنة من التأخير، كانت وكالة تنمية الأطلس الكبير مسؤولة عن إعطاء دفعة جديدة للبرنامج وضمان التنسيق بين القطاعات.

4 مشروع قانون المالية لعام 2026، مذكرة تفسيرية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، 2025.

وكالة تنمية الأطلس الكبير: سنة الانطلاق

تعتبر وكالة تنمية الأطلس الكبير الذراع التنفيذي للدولة لتنزيل «البرنامج المندمج لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة» (البرنامج).

فمنذ أكتوبر 2023، أعلنت الدولة عن اختيار شكل محدد لحكامة هذا البرنامج تحت إدارة وكالة تنمية الأطلس الكبير. وفي هذا الإطار، تم اعتماد مرسوم بقانون يُحدث هذه الوكالة في 4 أكتوبر، ونُشر في الجريدة الرسمية في اليوم الموالي. وقد حدد المرسوم بقانون مهام الوكالة فيما يلي:

- إنجاز جميع مشاريع البرنامج، بما في ذلك إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة.
- تنفيذ مشاريع التنمية السوسيو-اقتصادية على مستوى المناطق المستهدفة بالبرنامج.
- تتبع تنفيذ البرنامج وإعداد حصيلة الإنجازات، وتقييم أثر المشاريع المنفذة بالاعتماد على مؤشرات الأداء.

ويتم كل ذلك بناءً على عقد-برنامج بين الدولة والوكالة، يحدد على الخصوص مكونات البرنامج، الأهداف، طرق التمويل، وكذا الجدول الزمني للتنفيذ على مدى 5 سنوات.

وقد أكد المجلس الوزاري المنعقد في 19 أكتوبر 2023، برئاسة الملك محمد السادس، على نمط الحكامة هذا؛ حيث سيعتمد البرنامج «نظرة مندمجة وحكامة متناسقة تركز على إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير في إطار تعاقدية يشرك جميع المتدخلين»⁵.

عبرت جمعية «ترانسبرانسي المغرب»، منذ 9 أكتوبر 2023⁶ عن تحفظاتها بشأن نمط التسيير المعتمد لوكالة تنمية الأطلس الكبير ولا تزال المنظمة تطالب بإخضاع حكامتها وتدبير مشاريعها ومراقبتها للبرلمان. وقد لاحظت «ترانسبرانسي المغرب» أن المرسوم بقانون ينص على أن الوكالة «لا تخضع للمراقبة المالية للدولة»، وهو ما يتعارض مع المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

على الرغم من توفرها على إطار قانوني، لم تعرف وكالة تنمية الأطلس الكبير تعيين مديرها العام إلا بعد مرور عام، وبالضبط في 18 أكتوبر 2024، أي بعد 13 شهراً من الزلزال. وهو ما أثر على سير البرنامج وتفعيل وكالة جديدة ذات مدة محددة في خمس سنوات ومهام مستعجلة. وخلال سنتها الأولى، عانى البرنامج من هذا الفراغ المؤسسي. إن وصول المدير العام أخيراً، وتوفير الميزانية وفريق العمل، سيمثل محاولة لتدارك «الوقت الضائع»

يعتبر السيد سعيد ليث المدير العام لوكالة تنمية الأطلس الكبير وقبل توليه هذا المنصب العمومي، كان يشغل منصب مدير تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة. ويمتلك السيد ليث خبرة طويلة في هذا المجال، لا سيما من خلال إدارته لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية الممول من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية⁷.

5 المصدر: وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 2023/10/19.

6 بيان صحفي من منظمة الشفافية الدولية في المغرب، يدعو إلى الشفافية في إدارة تداعيات زلزال 8 سبتمبر 2023. <https://transparencymaroc.ma/8237>

7 كان هذا الصندوق وهذا البرنامج موضوع جدل حاد في عهد حكومة السيد بنكيران (2012-2016) حول مسؤولية تدبيره والأمر بالصرف فيه، بين رئيس الحكومة

وخلال لقاء مع فريق المرصد بتاريخ 11 نونبر 2025 بمراكش، استعرض السيد ليث الإنجازات والتحديات التي واجهتها الوكالة خلال سنتها الأولى من النشاط. في المرحلة الأولى، تمثلت مهمة المديرية العامة في هيكلة الوكالة من الألف إلى الياء؛ حيث تعين على إدارة الوكالة العمل على إعداد كافة الوثائق اللازمة وإرساء هذه البنية العمومية الجديدة، بدءاً من صياغة المساطر التنظيمية، وصولاً إلى إعداد ميزانية 2025 وتوظيف الموارد البشرية⁸.

وبعد هذه الأوراش التحضيرية، تمكنت وكالة تنمية الأطلس الكبير من عقد أول اجتماع لـ مجلس التوجيه الاستراتيجي (المادة 3 من مرسوم بقانون) والمصادقة على خطة عملها بتاريخ 2 دجنبر 2024. وقد سمح هذا الاجتماع «بتناول رهانات تفعيل الوكالة والمصادقة على برنامج عملها وميزانياتها التوقعية لسنة 2025. كما صادق مجلس التوجيه الاستراتيجي على الوثائق المرجعية لانطلاق عمل الوكالة، ولا سيما الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي الخاص بمواردها البشرية»، حسب ما جاء في بلاغ لرئيس الحكومة⁹.

بعد ذلك، انتقلت وكالة تنمية الأطلس الكبير (ADHA) إلى مرحلة التفعيل العملي (توظيف الموارد البشرية وإطلاق طلبات العروض). وتواجه الوكالة حالياً صعوبات في استقطاب الكفاءات المناسبة، فضلاً عن إيجاد ردود إيجابية وذات صلة بطلبات العروض. حيث لاحظ المسؤولون بالوكالة أن العديد من عروض الشغل أو طلبات العروض أصبحت «غير مثمرة¹⁰» هذا الوضع أدى إلى تباطؤ تنفيذ بعض مشاريع الوكالة. وفي شهر نونبر 2025، كان طاقم الوكالة يتكون من فريق يضم خمسة عشر شخصاً.

ويبقى التحدي الرئيسي لوكالة تنمية الأطلس الكبير هو القدرة على تنسيق عمل المتدخلين المتعددين في هذا البرنامج وفي هذه المجالات الترايبية. وكما تظهر تركيبة «مجلس التوجيه الاستراتيجي»، الذي يضم ثمانية عشر (18) قطاعاً، فإن تحدي التقائية القطاعات يُعد تحدياً جسيماً.

ومع أنه كان من المقرر أن تجتمع لجنة التوجيه والمتابعة) ثلاث مرات في السنة، إلا أنها لم تجتمع سوى مرة واحدة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، مما يطرح تساؤلات حول الأولويات التي توليها الدولة لتسريع البرنامج، لاسيما بعد ضياع السنة الأولى بشكل كبير.

عند الاطلاع على حصيلة هذه السنة الأولى لتنفيذ البرنامج، لا يمكننا سوى التساؤل، مرة أخرى، عن جدوى خلق مؤسسة حكومية في مجال تدخل واسع كما هو الحال في الحوز. لا تتوفر الوكالة سوى على خمسة عشر مستخدماً - بجميع التخصصات - وكلهم مستقرون بمقرها في مراكش، بهدف تدبير «التنمية» في ثلاث أقاليم تشمل مليوني نسمة متضررة من الزلزال.

إذا كانت اختصاصاتها بعد استراتيجي، فإن الوكالة تفتقر بشكل جدي للموارد البشرية والمالية واللوجستية التي تمكنها من وضع برنامج تنموي حقيقي. بهذا يعاني البرنامج من تمويل غير مؤكد (120 مليار درهم مزعمة) ومن تراجع واضح في انخراط السلطة التنفيذية.

9 وزير الفلاحة آنذاك السيد أخنوش. انظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات، 2023.

8 مقابلة مع السيد ليث (بتاريخ 25/11/11).

9 رئاسة الحكومة، بلاغ صحفي: «رئيس الحكومة يترأس اجتماع أول مجلس للتوجيه الاستراتيجي لوكالة تنمية الأطلس الكبير» (24/12/02).

10 لإيجاد حل لهذه الحالات، اضطرت الوكالة للتواصل مع مقدمي خدمات محتملين «لفهم أسباب عدم تقديم عروضهم لهذه

إعادة البناء ما بعد الزلزال في الأجندة الحكومية

لاحظ مرصد زلزال الحوز تراجعاً تدريجياً لصناع القرار العمومي عن ملف إعادة البناء. ويتجلى هذا التطور، من جهة، في الغياب شبه التام لموضوع الزلزال في النقاش البرلماني، خاصة خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026. كما يكشف تحليل الوثائق المالية والعروض القطاعية لعدة وزارات عن غياب شبه كلي للإشارة إلى وضعية المناطق المتضررة أو حالة تقدم المشاريع.»

جدول I : الإشارة إلى الوضع والمشاريع المتعلقة بزلزال الأطلس الكبير في العروض القطاعية لمشروع قانون المالية 2026

الملاحظات	الوزارة
لا توجد إشارة	إدارة الدفاع الوطني
لا توجد إشارة	الداخلية
إشارة ومعلومات هامة	الأوقاف والشؤون الإسلامية
لا توجد إشارة	التربية الوطنية
لا توجد إشارة	الثقافة والشباب
إشارة ومعلومات هامة	التجهيز والماء
إشارة ومعلومات هامة	إعداد التراب الوطني
إشارة طفيفة	الانتقال الطاقوي
لا توجد إشارة	السياحة
لا توجد إشارة	التجارة والصناعة
لا توجد إشارة	الزراعة
إشارة طفيفة	الصحة

المصدر : التقديم القطاعي - مشروع قانون المالية 2026 - غرفة المستشارين، نونبر 2025

ومن ناحية أخرى، يُظهر تتبع المداخلات التي ألقاها رئيس الحكومة داخل البرلمان على مدى الأشهر الأربعة عشر الماضية تهميشاً لمسألة إعادة البناء. فمن أصل خمس مداخلات ذات طابع اجتماعي واقتصادي، لم يتم التطرق لهذا الموضوع إلا بشكل مقتضب جداً وفي مناسبتين فقط. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من قيام السيد عزيز أخنوش بزيارتين للمناطق المتضررة منذ وقوع الزلزال، فإن الزيارة الثانية، التي جرت في سبتمبر 2025، لم تكتسب طابعاً رسمياً ولم تكن موضوعاً لأي تواصل مؤسسي.

الجدول 2 : إشارة رئيس الحكومة إلى الوضع أو المشاريع المتعلقة بزلزال الأطلس الكبير

الملاحظات	التاريخ	الموضوع
إشارة واحدة	2024/12/16	البنيات التحتية الأساسية كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مجلس المستشارين
إشارة: مدرسة في طور إعادة البناء	2025/05/19	إصلاح منظومة التربية والتكوين: من مدرسة النجاح إلى جامعة التميز، لبناء أجيال مغرب الغد مجلس المستشارين
لا توجد إشارة	2025/05/27	السياسة العامة المتعلقة بتوطيد أسس الإنصاف والحماية الاجتماعية
لا توجد إشارة	2025/07/07	المنظومة الصحية الوطنية بين المنجزات الحالية والآفاق المستقبلية مجلس المستشارين
لا توجد إشارة	2025/11/25	التنمية الترابية ورهانات تحقيق العدالة المجالية مجلس المستشارين

المصدر : التقديم القطاعي - مشروع قانون المالية 2026 - غرفة المستشارين، نونبر 2025

من خلال هذا الرصد الموجز، يلاحظ المرصد الغياب التدريجي لقضية إعادة البناء بعد الزلزال من النقاش العام الرسمي.. فعلى الرغم من المصاعب المستمرة التي يواجهها السكان المتضررون، اختارت السلطة التنفيذية الانسحاب تدريجياً من هذا الموضوع. وتحوّل الحكومة اهتمامها إلى قضايا أخرى أكثر «أهمية» من الناحية السياسية، لا سيما مع اقتراب الانتخابات.

خلاصة المحور الأول

يكشف تحليل إدارة برنامج إعادة البناء المتكامل لما بعد الزلزال في الحوز، من خلال دراسة إجراءات الحكومة وأدواتها المؤسسية، عن مفارقة تتمثل في وجود تقدم وتباطؤ في وتيرة صنع القرار. فاللجنة الوزارية المشتركة هي الهيئة التوجيهية المركزية، إلا أن عملياتها تباطأت بشكل ملحوظ منذ سنة 2024، مع تزايد الفترات الزمنية بين اجتماعاتها. ويتزامن هذا التباطؤ مع تأخيرات في مكون إعادة البناء/التأهيل، مما دفع رئيس الحكومة إلى الدعوة، في مارس 2025، إلى تسريع وتيرة العمل في أورش البناء..

تأخر إطلاق وكالة تنمية الأطلس الكبير كذراع تنفيذي للبرنامج لمدة عام. وأدى تأخر تعيين مديرها العام (أكتوبر 2024) إلى غياب شبه تام للفعالية خلال السنة الأولى. ورغم وجود إطار قانوني واضح، تواجه الوكالة تحديات تنظيمية وتوظيفية وتنسيقية بين القطاعات. ولم تجتمع لجنتها التوجيهية الاستراتيجية، وهي عنصر أساسي للتعاون بين القطاعات، إلا مرة واحدة، بينما ينص نظامها الأساسي على ضرورة اجتماعها مرتين سنوياً. علاوة على ذلك، يتلاشى موضوع إعادة البناء بعد الزلزال تدريجياً من النقاشات البرلمانية والإجراءات العامة الملموسة، لا سيما في مشروع قانون المالية لعام 2026 وتصريحات رئيس الحكومة. ويتناقض هذا التهميش

تناقشًا صراحةً مع المصاعب المستمرة التي تواجهها الساكنة المتضررة، ويثير تساؤلات حول الأولويات السياسية للسلطة التنفيذية.

المحور الثاني: تمويل البرنامج في الفترة 2024-2025

كان من المفروض أن يتوفر برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال على تمويل بقيمة 120 مليار درهم خلال خمس سنوات. هذا التمويل كان من المفروض أيضا أن يتم ضمانه من عدة مصادر :

- الميزانية العامة للدولة: 10 مليارات درهم
- مساهمات السلطات المحلية: لم يُحدد المبلغ أو النسبة المئوية
- صندوق التضامن الخاص المخصص لإدارة آثار الزلزال: 19 مليار درهم (حتى ديسمبر 2023)
- صندوق الحسن الثاني: مليارا درهم
- التعاون الدولي: لم يُحدد المبلغ أو النسبة المئوية. تتضمن الالتزامات العامة المعروفة ما يلي:
 - بنك الاستثمار الأوروبي: قرض بقيمة مليار يورو¹¹
 - بنك التنمية الألماني (KfW): قرض بقيمة 100 مليون يورو¹²
 - المفوضية الأوروبية: مساعدات بقيمة 177 مليون يورو¹³
 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID): مساعدات برامجية بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي¹⁴.

سنتان بعد الزلزال، مازالت التركيبة المالية للبرنامج غير واضحة، خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من هذا البرنامج المعلن في شتنبر 2023 بكلفة بلغت 120 مليار درهم. يتعين التذكير أنها كلفة لمدة خمس سنوات (2024-2028) كفترة معلنة رسميا، ولمجال يشمل ست أقاليم وعمالة تضم قرابة 4.2 مليون نسمة¹⁵.

يتشكل البرنامج من ركيزتين، الأولى تخص الاستعجالية وإعادة البناء/التأهيل. الثانية تتعلق بالتنمية المندمجة للمناطق المتضررة. الأولى تمت تسميتها ب«إعادة البناء وتقوية المساكن المتضررة كليا أو جزئيا، ثم إعادة بناء البنيات التحتية المتضررة من الزلزال»، بما يقارب 22 مليار درهم نظريا. الثانية تمت تسميتها ب«وضع مخطط مندمج لتنمية الأقاليم المتضررة». ومن المفترض أن يكلف قرابة 98 مليار درهم كما جاء في تقديم ميزانية 2026.

11 بيان صحفي صادر عن بنك الاستثمار الأوروبي بعنوان «بنك الاستثمار الأوروبي يلتزم بتقديم مليار يورو لدعم جهود إعادة إعمار المغرب بعد الزلزال»، 11 أكتوبر 2023، <https://www.eib.org/fr/press/all/2023-374-world-bank-imf-annual-meetings-eib-pledges-eur1-billion-for-morocco-s-> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/08/16) earthquake-recovery-efforts

12 وزارة المالية والتخطيط، بيان صحفي، «توقيع اتفاقية قرض بقيمة 100 مليون يورو لدعم برنامج إعادة البناء والتطوير للمناطق المتضررة من زلزال الحوز»، 16/08/2024 <https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=6889> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/08/16)

13 المفوضية الأوروبية، بيان صحفي، «الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب المغرب في إعادة البناء عقب زلزال سبتمبر 2023»، 22/12/2023، <https://france.representation.ec.europa.eu/informations/lue-aux-cotes-du-maroc-dans-la-reconstruction-suite-au-tremblement-de-terre-de-2024/08/16> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023-septembre-2023

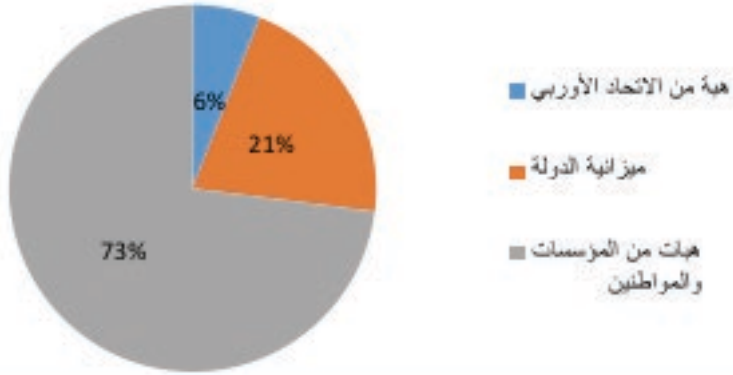
14 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيان صحفي، «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم إعادة البناء في المغرب بعد الزلزال، من خلال برامج بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي، 30-جان-2024-usaid-programs-valued-126-million-support-morocco-led-» <https://www.usaid.gov/fr/morocco/press-releases/jan-30-2024-usaid-programs-valued-126-million-support-morocco-led-> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/08/16) earthquake-recovery-efforts

15 مشروع قانون المالية 2026، ورقة تقديمية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، 2025.

إيرادات ونفقات الصندوق 126

خلال الفترة 2023-2025، أظهر رصيد الصندوق حتى 6 أكتوبر 2025 فائضاً قدره 7.576 مليار درهم مغربي، ناتجاً عن إيرادات تراكمية بلغت 23.113 مليار درهم مغربي ونفقات بلغت 15.537 مليار درهم مغربي، وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد والمالية. تتكون الإيرادات بشكل أساسي من التحويلات العامة والخاصة (انظر الرسم البياني رقم 1). ولا يزال التزام الدولة من خلال الميزانية العامة محدوداً (21%). ولا تشمل الإيرادات المساعدات الدولية الموعودة، ولا سيما من بنك التنمية الألماني ودول الخليج.

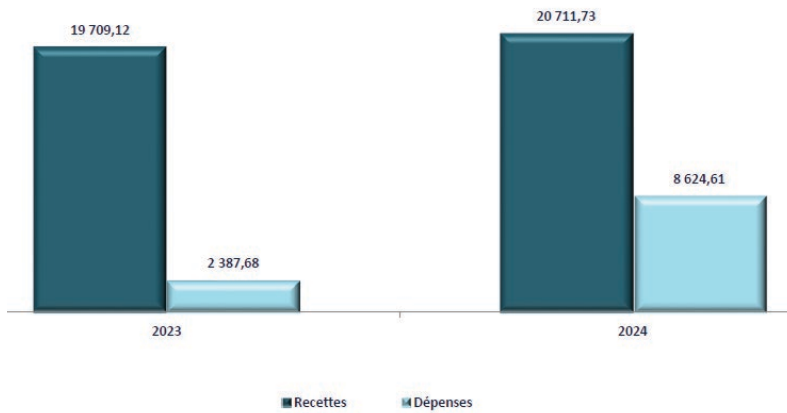
المبيان رقم 1 : إيرادات الصندوق 126



المصدر: تقرير الحسابات الخصوصية للخزينة، مشروع قانون المالية 2026

كانت نفقات الصندوق الخاص منخفضة في عام 2023 (2.38 مليار درهم) ولم تتسارع إلا في عام 2024 (انظر الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: تطور نفقات الصندوق 126



المصدر: تقرير عن الحسابات الخاصة، مشروع قانون المالية لعام 2026

يُعدّ هذا مؤشراً إضافياً على التأخيرات في تنفيذ البرنامج، ويتناقض مع الخطاب الرسمي الصادر في شتنبر 2023، والذي أكد على معايير السرعة والقرب في تنفيذ البرنامج. ومن التطورات الجديدة هذه السنة دخول

وكالة تنمية الأطلس الكبير إلى الميدان. وقد وقّعت هذه الوكالة، المسؤولة عن إدارة وتنفيذ المشاريع، «عدة اتفاقيات لتحديد نطاق التدخل لكل طرف من الأطراف المذكورة، ولتحديد إجراءات تنفيذ مشاريع إعادة البناء والتأهيل للبنية التحتية المتضررة»¹⁶. وتغطي خطة عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير لسنة 2025 ميزانية قدرها 5.18 مليار درهم، منها 3.97 مليار درهم مخصصة لاعتمادات الدفع لسنة 2025.

وبلغت النفقات للسنة المالية 2024 ما قيمته 8.625 مليار درهم، مقارنةً بـ 2.38 مليار درهم في عام 2023. وفيما يلي بيان إجمالي المدفوعات التي تمت من أموال صندوق دعم المشاريع حتى 6 أكتوبر 2025:

الجدول 3 : تحويلات حساب التخصيص الخاص - اعتباراً من 6 أكتوبر 2025

النوع	المبلغ	المضمون
البنيات التحتية	7.81 مليون درهم	تحويلات لفائدة (MASEN) لتمويل كهربية الدواوير
المساعدات وإعادة البناء	7.254 مليون درهم*	تحويلات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (CNRA) برسم المساعدات المباشرة
البنيات التحتية / الأنشطة الاقتصادية	5.743 مليون درهم*	إجراءات مستعجلة تحت إشراف القطاعات الوزارية
-	4.47 مليون درهم	المبالغ المسترجعة بسبب أخطاء في التخصيص
البنيات التحتية	2.212 مليون درهم*	إحداث 12 منصة إقليمية للتخزين
البنيات التحتية / الأنشطة الاقتصادية	0.315 مليون درهم	تحويل لفائدة وكالة التنمية الاجتماعية (ADHA) لتمويل المشاريع التي تدبرها الدولة

المصدر: تقرير عن الحسابات الخصوصية للخزينة، مشروع قانون المالية لعام 2026

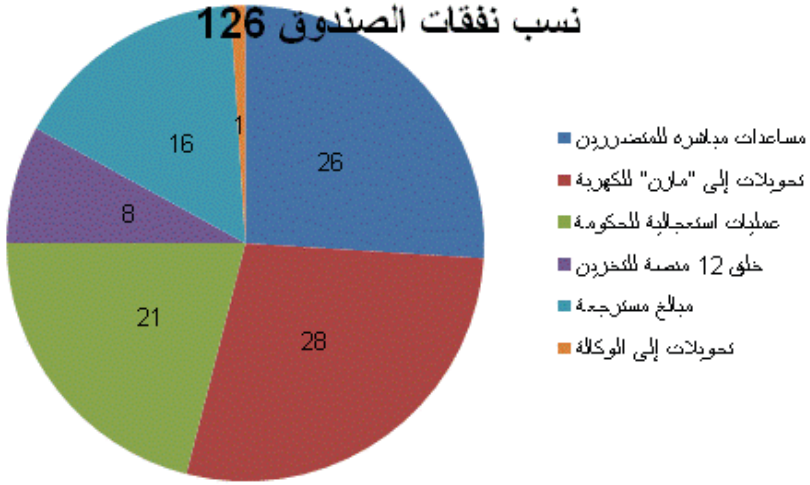
يثير هذا التوزيع ونوع الإنفاق سلسلة من التساؤلات حول نطاق عمل «الصندوق 126». وتندرج المبالغ المخصصة للمساعدات المباشرة، وإعادة البناء/التأهيل، والإجراءات القطاعية العاجلة (إعادة بناء المدارس والمراكز الصحية والطرق، إلخ)، وأنشطة وكالة تنمية الأطلس الكبير، والنهوض الاقتصادي، ضمن اختصاص «الصندوق 126». ولكن هل ينبغي تمويل إنشاء المنصات الاثنيتي عشرة في جميع المناطق، بالإضافة إلى برنامج الكهرباء المَفُوض إلى شركة MASEN، من الصندوق 126؟ أم مباشرةً من الميزانية العامة للدولة؟ أليس الصندوق 126 مخصصاً لمنطقة محددة وحالة طارئة؟ إن هذا الخيار في الميزانية، باستخدام أموال «الصندوق 126» لتمويل المرحلة الثانية من إعادة البناء، أي بناء منصات التخزين الاثنيتي عشرة، يثير تساؤلات مشروعة. فرغم أهمية هذه البنيات التحتية الحيوية، ينبغي تخصيصها للميزانية الوطنية، لا من الصندوق المخصص لمنطقة محددة ومكونها الخاص، وهو إعادة البناء/التأهيل.

وينطبق السؤال نفسه على كهربية المناطق القروية. فهذا برنامج حكومي ممول من القطاع العام والحكومة منذ تأسيسه. وعلى مدى ثلاثة عقود، تولى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تنفيذه ميدانياً. إلا أنه في المناطق المنكوبة، وبشكل مثير للدهشة، يُموّل هذا البرنامج الأساسي للخدمات العامة من الصندوق المخصص أساساً لإعادة البناء والتأهيل.

وكما هو موضح في الشكل 3، حُصص 36% من نفقات الصندوق 126 (أكثر من 10 مليارات درهم) لبرامج وطنية كان من المفترض، في الظروف العادية، إدراجها ضمن الميزانية العامة للدولة. ووفقاً لمشروع قانون

المالية لعام 2026، بلغت الأموال التي حولتها ميزانية الدولة العامة إلى الصندوق في عام 2024 مليار درهم. وينطبق المنطق نفسه على تمويل مشروع البنية التحتية للطرق الرئيسية في المناطق المتضررة (الطريق الوطني رقم 7، بطول 64 كم). تطبّق الأمر زلزلاً وآلاف الضحايا لتأمين التمويل اللازم لهذا الشريان الحيوي للطرق في هذه المناطق. ولم يُقدّم هذا التمويل في نهاية المطاف من قِبَل ميزانية الدولة العامة، بل من خلال تبرعات خاصة ومؤسسية. وبهذا، يحلّ الصندوق رقم 126 محلّ انسحاب الدولة من تمويل البنية التحتية عبر تعديلات محاسبية وميزانية، مع الحدّ في الوقت نفسه من تمويل الدولة لهذا البرنامج.

المبيان 3 : توزيع نفقات الصندوق 126



المصدر: تقرير عن الحسابات الخاصة، مشروع قانون المالية لعام 2026

أخيراً، يكتنف الغموض الركن الثاني من البرنامج، الذي يستهدف المناطق المتضررة ويهدف هذا الركن، كما ورد في المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026، إلى «تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة، وتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية ملموسة للسكان المحليين». باختصار، يُمثّل هذا الركن جوهر البرنامج. ووفقاً لبيانات جمعها المرصد، فإن تمويل هذا الركن، الذي تُقدّر ميزانيته بـ 98 مليار درهم على مدى خمس سنوات، غير مضمون. كما يفتقر أصحاب المصلحة الرئيسيون المسؤولون عن هذا البرنامج إلى إجابات واضحة. ولا تُقدّم الحكومة أي تفاصيل حول آلية تمويل البرنامج، والتي من المتوقع أن تعتمد على الميزانية العامة للدولة وليس على التمويل القائم على التبرعات. كما يُثير استمرار هذا البرنامج تساؤلات حول إمكانية تكامله مع برامج التنمية الإقليمية المندمجة التي يجري تطويرها حالياً في جميع مناطق المغرب. وتبقى كل هذه التساؤلات دون إجابة بسبب افتقار الحكومة للتواصل والشفافية.

الحصول على المعلومات والشفافية

يُتيح تحليل الوثائق المتعلقة بالبرنامج، والمتاحة للعموم، فهماً لأهدافه وغاياته ونهجه الأساسية، وذلك في إطار السياسة العامة التي أُطلقت استجابةً لحالة الطوارئ. مع ذلك، لا تُقدّم الوثائق المنشورة صورةً واضحةً عن جدول الأعمال والآليات المطبقة للوفاء بالتزامات السنة الأولى. وقد اقتصر دور البرلمان، بمجلسيه، على الحد الأدنى في رصد ومراقبة وتدقيق برنامج إعادة البناء الحكومي، فضلاً عن البرامج القطاعية. في حين تصر الجمعيات المحلية على إحداث لجنة تقصي حقائق من قبل البرلمان، يعهد إليها دور التحقق من انسجام الإنجازات مع الأهداف المعلنة، وملاءمة الوسائل التي تمت تعبئتها مع حجم الأضرار.

ويُشير البحث في مواقع المؤسستين البرلمائيتين إلى أن مسألة إدارة إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال لم تحظَ باهتمام يُذكر من أعضاء البرلمان. لم يتجاوز عدد الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل البرلمانيين خلال هذه الفترة الانتدائية 59 سؤالاً، أي ما يمثل 0.47% من مجموع الأسئلة¹⁷. حسب بحث قامت به «ميديا ريفيف 22»، 35% من هاته الأسئلة بقيت بدون جواب.

تم تجاهل النهج التشاركي في رصد البرنامج وتنفيذه. ولا تشير الوثائق العامة إلى أي مشاورات أُجريت مع مختلف الجهات المعنية لتحديد هذه الالتزامات. وبينما كان الطابع «العاجل» للاستجابة التي يتعين على السلطات العامة إعدادها مبرراً في السنة الأولى، فإن هذا المبرر لم يعد قائماً في السنة الثانية. ومع ذلك، أصرّ رئيس الدولة في توجيهاته على «مواصلة عملية الاستماع».

أما فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، فلا تزال البيانات المتاحة عامة ومتفرقة. وتقدم وكالة تنمية الأطلس الكبير بعض المعلومات حول البرنامج ككل، وكذلك حول المكونات القطاعية.

إلا أنها لا تزال محدودة وتفتقر إلى التفاصيل. ويتم نشر هذه المعلومات عبر قنوات الاتصال التي أنشأتها الوكالة (الموقع الإلكتروني وحساب linkedin).¹⁸ وسيُرفع التقرير السنوي للوكالة إلى رئيس الحكومة، الذي سيقدر ما إذا كان سينشره أم لا¹⁹. ويتعارض هذا الوضع مع المادة 27 من الدستور المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات، وكذلك القانون 31-13 المتعلق بهذا الحق. وإلى الآن لم ينشر أي تقرير سنوي لعمل الوكالة.

خلاصة المحور الثاني

بعد مرور عامين على زلزال الحوز، لا يزال تمويل برنامج إعادة البناء والتطوير للمناطق المتضررة يتسم بالغموض وعدم الوضوح، على الرغم من تعدد المصادر المعلنة. ويعتمد الهيكل المالي على الميزانية العامة للدولة، والسلطات المحلية، وصندوق التضامن الخاص (الصندوق 126)، وصندوق الحسن الثاني، والتعاون الدولي، إلا أن العديد من هذه الالتزامات لا تزال غامضة أو لا تنعكس في الإيرادات الفعلية.

17 هذه المعطيات تم استقاؤها من بحث قامت به «ميديا ريفيف 22»، انظر : منسيون في جبال الأطلس... كيف رسبت الحكومة المغربية في امتحان تدبير زلزال الحوز؟

<https://urls.fr/PQ31D8>

18 <https://adha.ma/> ; https://web.facebook.com/AgenceDeveloppementHautAtlas/?_rdc=1&_rdr ; <https://www.linkedin.com/company/agence-de-d%C3%A9veloppement-du-haut-atlas-adha/posts/?feedView=all>

19 مقابلة مع مدير وكالة تنمية الأطلس الكبير.

يُعدّ صندوق التضامن الخاص الأداة المالية الرئيسية، حيث تجاوزت إيراداته التراكمية 23 مليار درهم بنهاية عام 2025، مُستمدّةً في المقام الأول من التبرعات العامة والخاصة. في الوقت نفسه، لا تزال المساهمة المباشرة من الميزانية العامة للدولة محدودة. كان الإنفاق من الصندوق منخفضاً في عام 2023، ولا يُتوقع أن يرتفع حتى عام 2024، مما يعكس تأخراً في تنفيذ البرنامج، وعدم الوفاء بالالتزامات الأولية المتعلقة بالسرعة والكفاءة.

يكشف تحليل النفقات عن توسعٍ مثيرٍ للتساؤل في نطاق تدخل الصندوق 126، الذي يُؤمّل الآن برامج وطنية رئيسية (كهربة المناطق القروية/ منصات الخدمات اللوجستية، إلخ) تندرج عادةً ضمن الميزانية العامة للدولة. يُثبّر هذا الخيار في الميزانية تساؤلاتٍ حول الغرض الأصلي للصندوق، الذي كان يهدف إلى معالجة حالة طوارئ محلية ومحددة، ويُشير إلى استبدال التبرعات بجهود الدولة في الميزانية.

علاوة على ذلك، لا يزال تمويل الركيزة الثانية للبرنامج، المخصصة للتنمية المتكاملة للمناطق المتضررة من الزلزال والمُخصصة لها ميزانية تقديرية تبلغ 98 مليار درهم، غير مؤكد إلى حد كبير. فلم تُحدد آليات تمويلها، كما أن مدى اتساقها مع البرامج الإقليمية الأخرى غير واضح. وأخيراً، يُضعف انعدام الوصول إلى المعلومات، وضعف استجابة الحكومة للردود البرلمانية، وغياب نهج تشاركي، شفافية البرنامج ومساءلته، مما قد يُمسّ بمصداقيته على المدى الطويل.

المحور الثالث: إعادة بناء وتأهيل منازل ضحايا الزلزال

يعرض هذا المحور تنفيذ المكون الرئيسي لبرنامج الدولة. وسنسعى إلى تقديم لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة وهيئاتها لتلبية احتياجات إعادة إسكان ضحايا الزلزال، وتحديدًا إعادة تأهيل/بناء المساكن. يُعد هذا المكون حيويًا لحياة السكان المتضررين. بعد بداية بطيئة لهذا البرنامج، كان من المتوقع أن تكون سنة 2024 سنة تسريع وتيرة العمل، بل واستكمال أعمال إعادة تأهيل أو بناء المساكن.

في التقرير الأول للمرصد، أشرنا إلى عدة ملاحظات تتعلق بهذا الجانب. لم يستوف المسؤولون عن إعداد وبناء هذه المساكن المعايير المحددة مبدئيًا، وهي «توفير حلول سكنية مناسبة في الموقع بهياكل مصممة لتحمل البرد والظروف الجوية القاسية». لجأ السكان إلى تدبير حلول الإيواء الطارئ بمواردهم المحدودة، معتمدين على الدعم الأسري والجمعيات. وقد تبين أن الدعم المقدم غير كافٍ بالنظر إلى حجم الاحتياجات. ولذلك، كان على السكان التحلي بالصبر في انتظار بدء برنامج إعادة البناء وقبول طلباتهم.

ارتكز برنامج إعادة البناء، الذي بُني على أربعة مبادئ و الذي انطلق فوراً وهي الإنصاف، والوضوح، والاستجابة، والفورية، حظي معياراً الفورية والاستعجال بالأولوية على غيرهما. وكشف التقييم الأولي الذي أجراه المرصد عن غياب الإنصاف في الحصول على مساعدات إعادة البناء، مع انخفاض بنسبة 20% في عدد المستفيدين المحتملين (مساعدات بقيمة 140 ألف درهم). وقد أدى هذا النقص في الإنصاف إلى استياء وغضب واسع بين السكان المتضررين. كما أن عدم وضوح الإجراءات، مع تركيز المعلومات على مستوى السلطات المحلية، لم يُسهم في تخفيف هذا القلق الاجتماعي المحيط بهذا الجانب من البرنامج.

شهد هذا العام/هذه الفترة أيضاً العديد من الصعوبات في هذا الجانب من البرنامج. فبينما تُظهر الأرقام الرسمية تقدماً ملحوظاً، حيث بلغت نسبة إعداد المساكن 87%، وصل مستوى الاستياء بين سكان المناطق

المتضررة إلى مستويات قياسية (انظر الجزء الثاني من التقرير). في هذا القسم، سنعرض إنجازات الحكومة ونقدم تحليلاً نقدياً لهذه الأرقام. ويستند هذا التحليل إلى الالتزامات الرئيسية للبرنامج كما أُعلن عنها في شتنبر 2023.

عملية إعادة البناء: الحصيلة الكمية والنوعية

فيما يتعلق بالملكون الأول، «السكن»، يستند تقييمنا للعمل الحكومي إلى ملاحظتنا للممارسات الميدانية والتدابير المتخذة في هذا المجال، وفقاً لثلاثة (3) معايير حددها بيان الديوان الملكي²⁰:

1. مبادرات استعجالية للإيواء

2. صيغ إيواء ملائمة في عين المكان

3. بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوي

4. فضاءات استقبال مهيأة وتتوفر على كل المرافق الضرورية

يتناول المكون الثاني من هذا المجال عملية «إعادة البناء/التأهيل» وتوفير السكن. وتستند ملاحظتنا أيضاً إلى المعايير التي وضعها رئيس الدولة. وقد وُصفت هذه العملية بأنها «ذات أولوية قصوى». ويستند تقييم التدخل الحكومي في هذا المجال إلى تقييم كمي باستخدام الأرقام الرسمية..

يتناول المكون الثاني من هذا المجال عملية «إعادة البناء/التأهيل» وتوفير السكن. وتستند ملاحظتنا أيضاً إلى المعايير التي وضعها رئيس الدولة. وقد وُصفت هذه العملية بأنها «ذات أولوية قصوى». ويستند تقييم التدخل الحكومي في هذا المجال إلى تقييم كمي باستخدام الأرقام الرسمية.

عملية إعادة الإيواء تكتسي أولوية قصوى ويجب أن تنجز في احترام للشروط الضرورية التالية:

(أ) الإنصاف

(ب) الإنصات الدائم لحاجيات الساكنة المعنية

(ج) المتابعة المستمرة لاحتياجات السكان المتضررين

(د) إعادة البناء الفورية.

لنتذكر هنا أحكام البرنامج الحكومي في هذا الشأن. الصيغتان اللتان وضعتهما الحكومة هما :

1. مساعدة مباشرة بقيمة 140,000 درهم تُدفع على أقساط للمساكن المنهارة كلياً.

2. مساعدة مباشرة بقيمة 80,000 درهم تُدفع على أقساط لإعادة تأهيل المساكن المنهارة جزئياً.

لم تُعلن أي جهة إدارية مغربية، سواءً على المستوى المحلي أو الوطني، عن الإجراءات المتبعة وتفصيلها (كالمستندات المطلوبة، والخطوات الواجب اتخاذها، والشخص المسؤول عن التواصل، وإمكانية تقديم

الطعون، إلخ)، ولم تُحدد هذه التفاصيل في أي وثيقة مكتوبة. وهذا يُخالف بلاغ الديوان الملكي بتقديم «عرض واضح ومفصل». وقد بقيت هذه الإجراءات حكرًا على السلطات المحلية، بدءًا من رئيس المقاطعة (المقدم) وصولًا إلى والي كل ولاية. وقد شكّل هذا النقص في المعلومات مصدرًا لسوء الفهم والاستياء بين السكان.

الحصيلة الكمية: التفاوت بين الأهداف والإنجازات

في هذا القسم، على غرار نهج التقرير الأول للمرصّد، قمنا بتحليل النتائج التي أعلنتها لجنة التنسيق خلال هذه الاجتماعات. وقد سمح لنا ذلك بتبسيط الضوء على الأرقام التالية (انظر الجدول 6).

الجدول رقم 4 : «إعادة بناء/إعادة إصلاح المساكن»

العملية	الاهداف	الى تاريخ 24/10/02	الى تاريخ 24/12/02	الى تاريخ 25/03/19	الى تاريخ 25/07/10	الى تاريخ 25/09/10
رخص البناء المسلمة	59.438	56.095	57.072	لا بلاغ بشأنها	لا بلاغ بشأنها	**58.945
المساكن المنتهية	59.438	1.868	35.214	33.636	46.650	51.154
المساكن في طور الإنجاز	59.438	570 57	224 24	802 25	780 12	8284

*المصدر : رئيس الحكومة، بلاغات اللجنة بين الوزارية

**المصدر : تقديم 10 نونبر 2025 : أرقام مقدمة من قبل فاطمة الزهراء المنصوري بغرفة المستشارين.

تُتيح لنا هذه الأرقام الرسمية، التي تبدو إيجابية ظاهريًا، إجراء بعض الملاحظات الأولية. فقد شهدت سنة 2025 زيادة ملحوظة في معدل إنجاز بناء المساكن، حيث بلغ نسبة 87% وفقًا لهذه الأرقام. وتمثل المساكن قيد الإنشاء 13% فقط من إجمالي المساكن.

ومن النقاط الإيجابية الأخرى إدراج ما يقارب 500 أسرة إضافية في برنامج إعادة التأهيل/البناء. ويمكننا أن نفترض أن هذه الطلبات قُبلت بعد إجراءات استئناف على مستوى الإدارة الترابية المحلية. ونعتقد أن عددًا أكبر من الأسر كان بإمكانه الاستفادة من هذه الإجراءات الإدارية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة نظرًا لأن المرصد لاحظ خلال العامين الماضيين حالات عديدة لأسر تعتبر أنها «مؤهلة تمامًا، وبالتالي تستوفي جميع المعايير التي ينص عليها البرنامج الحكومي».

وبعد هذه الملاحظات، يكشف التدقيق في هذه الأرقام عن عدة جوانب مثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، تتمثل الملاحظة الأولى في غياب بعض البيانات المهمة، مثل الأرقام التفصيلية المصنفة حسب المناطق. لا تسمح هذه الأرقام الإجمالية، التي تغطي مساحة شاسعة، بفهم دقيق للوضع في كل من الأقاليم الست والجماعات المعنية. ولا يمكن تقييم استجابة العموم إلا من خلال تحليل البيانات حسب الإقليم والمنطقة.

أما السؤال الثاني، الذي طرحناه في تقريرنا الأول، فيتعلق بعدد المستفيدين. فقد حدد تعداد المنازل في العملات الست، الذي أُجري في الفترة من 18 إلى 30 شتنبر 2023، مبدئيًا 26,798 مسكنًا منهارًا كليًا (4,232) أو جزئيًا (22,566). ثم كشفت النتائج لاحقًا عن 32,640 مسكنًا «تستوفي الشروط اللازمة للتعويض»، من بينها 1,603 منازل منهارًا كليًا. وبناءً على هذه الأرقام الرسمية الصادرة عن اللجنة الوزارية المشتركة، تظهر البيانات التالية:

الجدول رقم 5 : تحليل نتائج إحصاء المساكن

المجموع	المرحلة 2	المرحلة 1	نوع المسكن / مرحلة الإحصاء
835 5 (9,82%)	1.603 (4,95%)	4.232 (18,75%)	مسكن مهدمة كلياً
603 53	31.037	22.566	مسكن مهدمة جزئياً
438 59	640 32	26.798	المجموع

المصدر : تقديم الوزير للميزانية أمام البرلمان، 2023/09/22، ص2

يُظهر تحليل هذه البيانات العامة انخفاضاً في عدد المنازل المنهارة كلياً. فبعد أن بلغت النسبة 18.75% في المرحلة الأولى، انخفضت إلى أقل من 5% في الإعلان الرسمي الثاني، لتصل إلى معدل إجمالي أقل من 10%. ومع ذلك، يتعارض هذا الرقم بشكل واضح مع رقم رسمي آخر أعلنته الحكومة خلال عرض الوزير المنتدب المكلف بالميزانية لتقييم الزلزال أمام البرلمان في 22 ستمبر 2023.



آثار الزلزال الذي عرفته المملكة يوم 8 ستمبر 2023

6 أقاليم وعمالة مضررة: مراكش، الحوز، شيشاوة، تارودانت، ورزازات وأزيلال



الانتهيارات	عدد ساكنة الدواوير	عدد الدواوير المتضررة	عدد الجماعات المتضررة
59.674	2,8 مليون نسمة	2.930	163
32% منها كلية	تمثل 66%	تمثل 35%	تمثل 68%
68% منها جزئية	من ساكنة المناطق المتضررة	من مجموع دواوير المناطق المتضررة	من مجموع جماعات المناطق المتضررة

المصدر: عرض الوزير المكلف بالميزانية أمام البرلمان، 2023/09/22، صفحة 2

إلى حدود ستمبر 2023، أفادت الحكومة بأن معدل الانهيار الكلي للمباني بلغ 32%²¹. ومع ذلك، لم يُعلن رسمياً عن الانهيار الكلي سوى ل 10% من المنازل. هذا التباين البالغ 22% بين معدل الانهيارات الكاملة المُعلن عنه ومعدل التعويضات المقبولة يثير تساؤلات حول النهج الذي اتبعته اللجان المحلية والإقليمية والوزارية المشتركة في معالجة ملفات الضحايا.

21 لا يشمل هذا الرقم المرافق العامة: المدارس، والمراكز الصحية، والمساجد، والمقرات الإدارية، وما إلى ذلك.

الجدول رقم 6 : تطور تحويلات المساعدات المتعلقة بإعادة البناء الإصلاحي

المبلغ بالدرهم	عدد المستفيدين	
704,32 مليون	732 5 (11%)	التحويلات المباشرة لإعادة البناء (140.000 درهم)
3,83 مليار	161 52 (89%)	التحويلات المباشرة للإصلاح (80.000 درهم)
4,55 مليار	893 57	المجموع

المصدر : ورقة تقديم مشروع قانون المالية -2006 ص 90.

تُظهر بيانات وزارة الإسكان، التي أعلنها الوزير أمام البرلمان في نونبر²²، تقدماً نحو إدراج المزيد من الأسر ضمن فئة «الانهيار الجزئي». فقد ارتفعت النسبة من 11% في أكتوبر إلى 14% في نونبر 2025 (8239 منزلاً)، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الهدف المحدد بنسبة 32% والمعلن عنه في شتنبر 2025. ويكشف التوزيع بين نوعي الانهيار (كلي أو جزئي)، وبالتالي نوع المساعدة المُستلمة، عن تباين كبير. هل بلغت الحكومة في تقدير عدد حالات الانهيار الكلي؟ هل تصرفت اللجان المحلية أو الإقليمية بطريقة قللت من عدد المستفيدين من حزمة المساعدات البالغة 140 ألف درهم؟ لطالما كانت هذه التساؤلات والتباينات مصدراً رئيسياً للإحباط والغضب والاستياء بين السكان المتضررين منذ بداية البرنامج. ومن بين مصادر سوء الفهم لدى السكان إدارة صرف الأقساط للمستفيدين. لم تُنشر تفاصيل هذه المدفوعات طوال عام 2025. وتُظهر البيانات الواردة في هذا الجدول غياب هذه الأرقام الأساسية لقياس مدى تقدم البرنامج. بالطبع، يُمكننا افتراض أن الأسر الـ 51145 التي أكملت بناء مساكنها قد استلمت جميع الأقساط الأربعة. ومع ذلك، لا تزال هذه المعلومة بحاجة إلى تأكيد من مصادر رسمية. تسلط هذه الفجوة على مستوى الإخبار الضوء، مرة أخرى، على غياب ثقافة الوصول إلى المعلومات في تنفيذ هذا البرنامج. كما تكشف البيانات التي جمعها فريق المرصد عن التباين بين الأرقام الرسمية وواقع تنزيل المشاريع على أرض الواقع.

الجدول رقم 7 : حسيمة الدفعات المحولة - إعادة بناء/إصلاح المنازل - 2024-2025

العمليات / التاريخ	الأهداف	بتاريخ 24/10/02	بتاريخ 24/12/02	بتاريخ 25/03/19	بتاريخ 25/07/10	بتاريخ 25/09/10
تحويل الدفعة الأولى	56.607 (95%)	57.786	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ
تحويل الدفعة الثانية	26.110	35.983	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ
تحويل الدفعة الثالثة	12.839	25.754	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ
تحويل الدفعة الرابعة	1.868	12.664	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ	لا بلاغ

المصدر : رئيس الحكومة - البلاغات الصحفية للجنة الوزارية المشتركة

22 عناصر أجوبة السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب - الإثنين 24 نونبر 2025

القضاء على الخيام ووضع الدواوير «في المناطق المعرضة للخطر»

أصبحت إزالة الخيام من مناطق الكوارث هاجسًا لدى السلطات. إذ أرادت الحكومة، وبأي ثمن، إثبات إزالة الخيام، التي تُعدّ رمزًا لبطء جهود إعادة البناء. ولهذا الغرض، أصدرت اللجنة الوزارية المشتركة، المنعقدة في 10 يوليوز 2025، البيان التالي: «انخفض عدد الخيام من 129 ألف خيمة إلى 47 خيمة فقط، والتي من المقرر إزالتها بالكامل بحلول شتنبر المقبل». أثار هذا الرقم، «47 خيمة متبقية»، وهذا الإعلان عن الإزالة الوشيكة، جدلًا واسعًا. فقد حاولت الحكومة التستر على الحقيقة من خلال نشر معلومات مضللة.

أثار إنكار الحكومة للوضع في المناطق المتضررة، لا سيما في الحوز وشيشاوة، غضبًا عارمًا بين السكان المتضررين، وكذلك المنظمات التي تمثلهم، مثل هيئة تنسيق ضحايا زلزال الحوز. لكن الواقع على الأرض مختلف تمامًا. فبعد مرور عامين على زلزال الأطلس الكبير، لا تزال الخيام منصوبة، مما يثير استياء الضحايا. وتُعد هذه الخيام مجرد واجهة للمعاناة الحقيقية التي يواجهها السكان المتضررون. كما تُشكل أنواع أخرى من المساكن، مثل حاويات الشحن، خطرًا مميّزًا على السكان في هذه المناطق التي تشهد برْدًا قارسًا. وعضو اللجوء إلى بعض أساليب التهيب التي يستخدمها بعض المسؤولين في هذه المناطق، كان على السلطات اتخاذ إجراءات لحماية السكان المتضررين وتوفير الدعم اللازم لهم. ويلاحظ المرصد بأسف سلوك بعض مسؤولي الإدارات على المستوى المحلي في بعض الأقاليم الست المتضررة، حيث طالبوا السكان بتدمير خيامهم أو إخفائها داخل منازلهم التي دُمّرت كليًا أو جزئيًا. ومورست هذه الضغوط خلال صيف عام 2025، قبل إعلان الحكومة «الرسمي» عن إنهاء نظام الخيام. لكن الواقع للأسف مختلف تمامًا. إذ يواجه بعض سكان الأطلس الكبير شتاءً ثالثًا في الخيام. وتوفي شخص في 25 نونبر الثاني في دوار العراب، التابع لجماعة أسني، نتيجة إقامته في إحدى هذه الخيام.²³

زاد تعقيد وضعية المتضررين من الزلزال مع صعوبة الأوضاع الجوية خلال دجنبر 2025 ويناير 2026، والتي عرفت هطول أمطار قوية وثلوج استثنائية. عرف الشتاء الثالث تحت الخيام عواصف دمرت المآوي ونزعت الأسقف القصديرية في مخيمات هشة بالمناطق الجبلية. وعانى الأشخاص داخل الحاويات أيضا من صعوبات كبرى، مع اشتداد النقص في المواد الأساسية.

. أما القضية الشائكة الأخرى، والتي لا تزال تُشكّل عائقًا أمام جهود إعادة البناء، فتتعلق بالدواوير وسكانها الواقعين في مناطق مُعرّضة لخطر الانهيار أو تساقط الصخور. وقد تناولت الاجتماعات الأربعة للجنة الوزارية المشتركة هذا الموضوع.

23 وفاة متضرر من زلزال الحوز داخل خيمة بلاستيكية.. والسلطات تبأشر إزالة جميع الخيام

[https://thevoice.ma/%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B2%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B2-%D8%AF%D8%A- \(25/11/7%D8%AE%D9%84-%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7/ \(consultée le 30](https://thevoice.ma/%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B2%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B2-%D8%AF%D8%A- (25/11/7%D8%AE%D9%84-%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7/ (consultée le 30)

عدد الساكنة المعنية	اجتماع اللجنة بين وزارية
4.016	24/12/02
4.633	25/03/19
4.895	25/09/10

المصدر : رئيس الحكومة، البلاغات الصحفية للجنة الوزارية المشتركة

تُظهر الأرقام المعلنة في اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة استمرار هذه المشكلة، المرتبطة بطبيعة منطقة التدخل. نتحدث هنا عن 750 منزلاً تقع في 65 قرية، تتطلب إعادة بناء وتأهيل واسعة النطاق أو نقلًا إلى مناطق أخرى، فضلاً عن البحث عن أراضٍ في المناطق المجاورة، الأمر الذي يتطلب موافقة السكان. وأعلنت اللجنة الوزارية المشتركة في مارس 2025، أنه تم نقل 1378 عائلة إلى مناطق ذات أراضٍ مخصصة. وفي شتنبر 2025، أعلنت اللجنة نفسها أن «اللجان المحلية تمكنت من إيجاد حلول للعقار لـ 4895 منزلاً، تقع في مناطق ذات تضاريس وعرة». إلا أن هذا الخبر المطمئن لا يزال بحاجة إلى تأكيد على أرض الواقع. ويزداد الأمر أهمية بالنظر إلى أن الرقم السابق «47 خيمة متبقية» يُشكك في مصداقية الأرقام التي قدمتها اللجنة الوزارية المشتركة.

الشيء المؤكد هو أن قضية المنازل في المناطق المعرضة للخطر ستظل تشكل تحديًا في عام 2026، كما أعلنت الحكومة عن ذلك في عرضها لمشروع قانون المالية لعام 2026 عند الإشارة إلى «توقعات 2026» لبرنامج إعادة البناء.

ومن بين المشاريع المدرجة في عرض مشروع قانون المالية لعام 2026 ما يلي:

«تنفيذ إجراءات طارئة، بقيادة المصالح الوزارية المختصة، لإعادة إنشاء البنيات التحتية المتضررة من الزلزال. وتشمل هذه الإجراءات:

- تأهيل 64 كيلومترًا من الطريق الوطني رقم 7؛
- مواكبة عملية إعادة بناء المباني المتضررة من زلزال الحوز، ونقل الدواوير المتضررة، وترميم وإعادة بناء الأجزاء المتضررة من الفنادق التقليدية في مدينة مراكش؛
- برنامج إعادة تأهيل البنيات الدينية والأوقاف المتضررة من زلزال الحوز؛
- دعم المحلات التجارية المتضررة.

باختصار، بعد عامين من الزلزال، ما زلنا لم نخرج من «مرحلة الطوارئ». وتباين هذه الإجراءات البيانات المقدمة في اللجنة الوزارية المشتركة التي تعد بنهاية مرحلة إعادة البناء بحلول شتنبر 2025.

سنتان ونصف بعد الزلزال : أسئلة أساسية

ما زلنا على مستوى المرصد بصد انتقاد الطريقة الأحادية التي تم فرضها من أجل إعادة بناء المساكن، مع تسجيل فشل لبرنامج إعادة البناء في صيغته الحالية، ونطرح الأسئلة التالية :

- لماذا اختارت الحكومة أن تتقاسم مسؤولية إعادة البناء بعد الزلزال ؟ هذا الاقتسام تم فرضه على المواطنين الأكثر فقرا في البلاد، والذين يعانون من فاجعة وسبع سنوات من الجفاف ؛
- لماذا قررت الدولة أن تزيد من صعوبات الساكنة المتضررة، اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا، مع تسجيل خسائر كبيرة في الأرواح، عبر مسلسل إعادة بناء مكلف ومعقد، بمساطر إدارية صعبة ؟ للتذكير، فإن هذه المناطق تعرف نسب أمية مرتفعة ولديها تاريخ من ضعف الثقة في السلطات ؛
- لماذا لم يتم اللجوء إلى المؤسسات العمومية المعروفة بخبرتها في إعادة بناء المساكن الاجتماعية كما هو حال «العمران» ؟ التي تمثل مؤسسة عمومية أساسية في السكن، تم خلقها في 2004 وتوفر على خبرة ميدانية عبر ملحقاتها العشر على مستوى الجهات. لقد تم إثقال كاهل السكان بإعادة البناء وفقا لمعايير مقاومة الزلازل ؛
- لم تم إهمال طرق الاستهداف المتعارف عليها، وتم اللجوء إلى الطرق التقليدية للمخزن ؟ مع أن الحكومة تتوفر على وسائل خرائطية حول الفقر وخاصة السجل الاجتماعي الموحد، الذي يسمح باستهداف أكثر دقة وبناء على إحصائيات مضبوطة. تم اللجوء بالمقابل إلى الجهاز الإداري التقليدي «المقدمين، الشيوخ (...)، وعلى الرغم من الانتقادات حول شفافية تدخلهم ونزاهتهم.

الدور المحوري لوزارة الداخلية

أوضح البحث الكيفي الذي أنجزته فرق المرصد «استجابات، مجموعات بؤرية، ووثائقي» أن الفاعل الأساسي في الميدان هو ممثلو السلطة التابعون لوزارة الداخلية. بالنسبة تقريبا لكل المستجوبين، أعوان السلطة هم الممثلون الذين تم التعامل معهم.

لعب المقدمون والشيوخ دورا أساسيا في إعداد وثائق الملكية، في سياق اتسم بغياب الرسوم العقارية التي تمنحها الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. كما كان لهم دور الشهادة على الروابط العائلية العرفية.

تم انتقاد إحصائيات المساكن المدمرة جزئيا أو كليا من قبل السكان بشكل ملحوظ. ولعب أعوان السلطة دورا تقريبا في القرارات النهائية، على حساب باقي المتدخلين في اللجان التي تشكلت من عدة ممثلين إداريين (الجماعة، الوقاية المدنية، السكنى ...).

اتضح دور أعوان السلطة أيضا من خلال حملات تفكيك الخيام منذ يوليو 2025، في وقت لم تكون فيه مجموعة من المساكن المتضررة جاهزة للسكن. كما تم الحديث عن عدة شبهات بالزبونية والمحسوبية العائلية وأحيانا بالرشوة، خلال اللقاءات الفردية.

من حيث التضييق، يشمل هذا التقرير محورا خاصا به (انظر محور الحركة الاجتماعية). ولكن تجدر الإشارة إلى أن المواطنين الذين تم توقيفهم إبان الاحتجاجات السلمية كانوا محل شكايات من قبل أعوان السلطة المحلية بتهم تتعلق بإهانة موظف عمومي أو التعدي عليه، كما كان الحال مع خمسة من أعضاء تنسيقية المتضررين (منهم سعيد أيت مهدي) في 2024، والسيدة فاطنة حنين في 2023.

يعطي الدور شبه الحصري لوزارة الداخلية الانطباع على أن ساكنة المناطق القروية والجبليّة المتضررة يعيشون في مغرب مؤسساتي مختلف عن المناطق الحضرية. مغرب يغلب عليه طابع «الدولة الدركي» حيث تكون الإدارة مركزة بشكل كبير في يد وزارة الداخلية على حساب باقي القطاعات والمؤسسات والوكالات العمومية.

في حين أن المفروض حيال فاجعة كبرى أن يتم انخراط كل الفاعلين العموميين المعنيين والتنسيق بينهم.

نماذج إعادة البناء - مقارنة سريعة

اختيار المغرب لتفويض إعادة البناء لا إجماع عليه. هناك دول بتجربة أكبر في تدبير الزلازل، كما الحال بالنسبة لليابان وتركيا، اختارت إعادة البناء مؤسسات الدولة (مع تمويل عمومي وتنفيذ من قبل وكالات/مؤسسات عمومية)، وبدون اللجوء إلى البناء الذاتي من قبل السكان. وهذه المقاربة أعطت نتائج طيبة في كلا البلدين. في حين يبقى اللجوء للبناء الذاتي حلا بالنسبة لبعض الدول مثل النيبال.

لماذا لم يلجأ المغرب للبناء المباشر بمؤسسات الدولة كما فعلت اليابان وتركيا، مما يسمح ببناء مساكن آمنة وملائمة لمعايير مقاومة الزلازل والسماح للمتضررين الأكثر هشاشة بالسكن في آجال معقولة ؟

في ما يلي جدول مقارنة بين أربع دول : تركيا، اليابان، النيبال والمغرب، يسمح بقراءة إعادة البناء العمومية للمساكن، ونجاعتها ومحدوديتها.

جدول رقم 11 : نماذج مقارنة إعادة البناء بعد الزلزال

الدولة / النموذج	الفاعل الرئيسي	طريقة البناء	الفاعلية (نقط القوة)	التحديات والمحدودية
تركيا	الدولة المركزية عبر الوكالة العمومية للمساكن	بناء مباشر للمساكن دهمومة، بناء على معايير تمويل من الحسابات العمومية وقروض دولية	- قدرة كبيرة على الإنتاج على مدى واسع - سرعة نسبية - إدماج المعايير المضادة للزلازل - تدبير مركزي قوي	- معايير غير متلائمة مع نمط الحياة المحلي - محدودية المشاركة من قبل المتضررين - تراجع جودة المجالات
اليابان	الدولة المركزية + الجماعات الترابية	مساكن عمومة لإعادة البناء	- جودة تقنية عالية - إطار قانوني صلب - تنسيق قوي بين الوزارات - حماية اجتماعية قوية	- آجال طويلة - كلفة كبيرة - عزلة اجتماعية خاصة بالنسبة للمساكن في سن متقدم
نيبال	الدولة عبر السلطة الوطنية لإعادة البناء	نموذج مختلط : تدبير من الدولة، وإعادة بناء من قبل الأسر، عموما، مع دعم مالي	- تنسيق وطني - إدماج المعايير المضادة للزلازل - تكوينات تقنية على نطاق واسع	- كلفة إدارية كبيرة على الأسر - تهيمش الأكثر فقرا - آجال طويلة - بناء غير متكافئ
المغرب	الدولة + السلطات المحلية	مساعدات مالية مباشرة للأسر إعادة بناء ذاتية مؤطرة	- سرعة تنفيذ التمويل - تعبئة مالية وطنية - إرادة مراقبة من الدولة	- تحويل الكلفة المالية إلى المتضررين - تعقيد المساطر - استهداف منتقد - ضعف اللجوء إلى البناء العمومي المباشر

تسمح هذه المقارنة بالخلاصات التالية :

- يمثل البناء العمومي المباشر (اليابان، تركيا) أكثر صيغة تحمي السكان المتضررين ولكن تقتضي قدرات مؤسساتية مهمة ؛
- تمثل النماذج المختلطة أو المتروكة للأسر (النيبال، المغرب) صيغا تسمح بتخفيف الكلفة عن الدولة، ولكن تزيد من التفاوتات ومن مخاطر التهميش.

خلاصة المحور الثالث:

بعد عامين من زلزال الحوز، يُظهر برنامج إعادة البناء صورةً متباينة، تتسم بتقدم على مستوى الاحصائيات المقدمة وقلق اجتماعي. فبينما تقدم الحكومة إنجاز 87% من المشروع (حوالي 51,154 وحدة سكنية) بحلول شتبر 2025، يُخفي هذا الرقم تفاوتات كبيرة. يُشير المرصد إلى غياب الإنصاف والشفافية: فبينما صُنفت 32% من الوحدات السكنية في البداية على أنها منهارة تمامًا، لم تتلق سوى 10% من الأسر الحد الأقصى للمساعدة البالغ 140,000 درهم، بينما أُعيد تصنيف الباقي على أنها «منهار جزئيًا» (80,000 درهم).

على أرض الواقع، يتم انتقاد طريقة تدبير الطوارئ. فقد أصبح تفكيك الخيام أولوية سياسية، لدرجة أن السلطات أعلنت أن 47 خيمة فقط هي المتبقية، وهو رقم يُشكك فيه الضحايا الذين يواجهون شتاءهم الثالث في ظروف قاسية. علاوة على ذلك، يُفاقم التعطيم الإداري، الذي يتسم بتركز المعلومات في أيدي السلطات المحلية، إحباط المتضررين.

للعام الثالث على التوالي، لم يكتمل برنامج الطوارئ. ولا تزال مسألة 4895 منزلًا تقع في مناطق عالية الخطورة (انهيارات صخرية، تضاريس غير مستقرة) تشكل تحديًا كبيرًا حتى عام 2026. وتؤكد الحاجة إلى نقل بعض القرى وإيجاد أراضٍ آمنة استمرار «مرحلة الطوارئ».

المحور الرابع: البنية التحتية: تقدم مشروع الطريق الوطنية N7

يُعدّ تأهيل البنية التحتية في المناطق المتضررة المكوّن الأول من البرنامج، وهو لا يقل أهمية عن إعادة الإسكان والإعمار. ويهدف البرنامج أيضاً إلى فتح المناطق المعزولة وتطويرها، وذلك من خلال الاستثمار في بنية تحتية جديدة في الجهات المتضررة (طرق، جسور، سدود، إلخ). يُقدّم هذا المحور تحليلاً للجهود المبذولة على مدار الأشهر الإحدى عشر الماضية، ويغطي الهدفين الرئيسيين: التأهيل وفتح المناطق المعزولة.

تشير المعلومات المتفرقة التي قدّمتها اللجنة الوزارية المشتركة خلال اجتماعات عام 2025 الثلاثة إلى إحرار تقدّم في مشروع البنية التحتية الرئيسي للطرق: الطريق الوطنية N7 الذي يبلغ طوله 64 كيلومتراً. يتألف هذا المشروع الاستراتيجي لفتح المنطقة من أربعة أقسام، ويربط بين تارودانت وتاحناوت في منطقة الحوز، مروراً بالمناطق الجبلية في ممر تيزي نتاست، وتلاتيحقوب، وويرغان. ووفقاً لبيانات وزارة التجهيز، يجري حالياً إنشاء 94 كيلومتراً من الطريق. من المقرر إنجاز 30 كيلومتراً إضافية في عام 2026.

في شتبر 2025، أعلنت وزارة التجهيز أن «أعمال تطوير الأقسام الأربعة من الطريق الوطنية N7 تتقدم بنسبة تتراوح بين 35% و80%». وتحديداً، بلغت نسبة التقدم في الأقسام كالتالي: القسم 1: 80%، القسم 2: 35%، القسم 3: 45%، والقسم 4: 40%. يتطلب هذا المشروع الضروي والمكلف استثماراً عامّاً قدره 665 مليون درهم. إلى جانب هذا الطريق الوطنية، يجري العمل على إنشاء 118 كيلومتراً من الطرق الإقليمية، بالإضافة إلى 29 منشأة هندسية، ميمزانية إجمالية قدرها 920 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للمياه، أفادت وزارة التجهيز بأن نسبة إنجاز أعمال إعادة تأهيل الطرق المؤدية إلى السدود في المناطق المتضررة بلغت 70%. وقد تطلبت هذه الأعمال استثماراً عامّاً قدره 47.6 مليون درهم. أُعيد تأهيل محطات قياس المياه بالكامل، ووفقاً للمصدر نفسه، بتكلفة بلغت 7 ملايين درهم.

وفيما يتعلق بمشاريع ربط سكان القرى بشبكة توزيع مياه الشرب، كشفت اللجنة الوزارية المشتركة أن نسبة الإنجاز بلغت 52% في جهة الحوز، وأزيلال، وشيشاوة، وورزازات، وتارودانت. ولم يتم التواصل بخصوص تقدم هذين الورشرين المتعلقين بالبنيات التحتية إلى غاية دجنبر 2025.

خلاصة المحور الرابع:

يُعدّ تأهيل البنية التحتية في المناطق المتضررة ركيزةً أساسيةً في برنامج إعادة البناء، إذ يهدف إلى ترميمها وتحسين الوصول إليها. وتُعتبر الطريق الوطنية رقم 7، التي تربط بين تارودانت وتاحناوت، المشروع الأبرز، حيث تُظهر أرقامه الأربعة تفاوتاً في نسبة الإنجاز، تتراوح بين 35% و80%. ويتطلب هذا المشروع الاستراتيجي استثماراً قدره 665 مليون درهم.

المحور الخامس : الوصول إلى المساعدات المباشرة والخدمات الاجتماعية الأساسية

يتناول هذا المحور توفير المساعدات المباشرة (2500 درهم شهرياً) للسكان المتضررين في الأقاليم الست، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم. كما يتناول حماية الفئات السكانية الأكثر هشاشة في سياق الزلزال (الأطفال، والنساء بدون عائلة، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم).

نود التأكيد على أن هذا التدخل الحكومي يجري في منطقة شاسعة، هشة، وفقيرة، ذات مستوى عالٍ من الهشاشة. ووفقاً للمندوبية السامية للتخطيط، يبلغ متوسط معدل الفقر النقدي في المناطق المتضررة من الزلزال 8%، أي ما يقارب ضعف المعدل الوطني (4.8%)، مع وجود تفاوتات كبيرة؛ من 20% في أزيلال إلى 1% في مراكش. تُسجّل كلٌّ من تارودانت وورزازات وشيشاوة معدلات فقر أعلى بكثير من المتوسط الوطني، حيث تبلغ 9.6% و8.6% و7.1% على التوالي. أما في الحوز، فتبلغ النسبة 5.5%.

ويبلغ متوسط معدل الفقر متعدد الأبعاد 18.5%، أي أكثر من ضعف المعدل الوطني البالغ 8.2%، مع وجود تفاوتات كبيرة بين الأقاليم. ويسجل إقليم أزيلال أعلى معدل فقر متعدد الأبعاد بنسبة 28.8%، بينما تُسجّل مراكش أدنى معدل بنسبة 2.8% فقط.

المساعدات المباشرة: الهدف المُحقَّق

أعلن الملك محمد السادس في 14 شتنبر عن تقديم مساعدات طارئة بقيمة 30 ألف درهم سنوياً للأسر.

الجدول رقم 9 : تطور المستفيدين من المساعدات المباشرة

عدد الأسر المستفيدة (نسبة التقدم)	تاريخ التحويل
28.000 (47%)	إلى غاية 6 أكتوبر 2023
53.000 (89%)	إلى غاية 14 نونبر 2024
57.596 (96,5%)	إلى غاية 30 يناير 2024
63.363 (106%)	إلى 4 يونيو 2024
63.126 (106%)	إلى 6 أكتوبر 2025

المصدر : رئيس الحكومة، بلاغات اللجنة الوزارية المشتركة

بلغت الميزانية التي تم صرفها حتى أكتوبر 2025 مبلغ 2.47 مليار درهم للمساعدات المباشرة. وقد تجاوز معدل التنفيذ التوقعات الأولية بنحو 6%، بفضل توفير تمويل إضافي من خلال طلبات قدمتها الأسر المتضررة. واعتمد نظام المساعدات على الخبرات المكتسبة خلال برنامج تيسير وجائحة كوفيد19.

قطاع التعليم: تأخر مستمر

يُعدّ قطاع التعليم من أكثر القطاعات تضرراً من آثار الزلزال، حيث تأثرت 530 مدرسة و55 مدرسة داخلية. كما تأثر 674,892 طفلاً من المناطق المتضررة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الكارثة الطبيعية. وكما ورد في تقرير المرصد لعام 2024، واجهت تدخلات وزارة التربية الوطنية صعوبات كبيرة على أرض الواقع. وقد أُعلن العام الدراسي 2023-2024 في المناطق المتضررة عاماً أبيضاً.

في هذا العام الدراسي، تحسن الوضع قليلاً، لكننا ما زلنا بعيدين عن العودة إلى الدراسة بشكل طبيعي في جميع المناطق، فوفقاً لبيانات اللجنة الوزارية المشتركة فإن إعادة البناء جارية، لكن حجم الضرر أكبر مما تم الإفصاح عنه، في شتنبر 2023، حيث مازالت 220 مؤسسة تعليمية خارج الخدمة.

الجدول رقم 10 : وضعية المؤسسات المدرسية في طور إعادة البناء بعد الزلزال

المؤسسات المدرسية المنتهية	المؤسسات المدرسية الغير منتهية	الفترة
165	763	دجنبر 2024
269	659	يوليو 2025
306	622	شتنبر 2025

المصدر : رئيس الحكومة، اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة، أرقام مرصد ترانسبرانس المغرب

تواصل أعمال التحديث في 34 مدرسة أخرى من أصل 622 مدرسة. وقد أعلنت المفوضية، في اجتماعها الأخير في سبتمبر 2025، عن طرح مناقصات لإعادة تأهيل 186 مدرسة في إقليم الحوز، وأزيلال، وشيشاوة، وورزازات، وتارودانت. وبشكل عام، لا تزال إعادة تأهيل قطاع التعليم متأخرة عن الجدول الزمني المحدد. ويؤكد هذا الوضع الأسئلة الشفوية والكتابية التي قدمها أعضاء البرلمان من هذه المناطق إلى الوزارة بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من التأخيرات، أبدت الوزارة عدم اكتراث واضح بالمناطق المتضررة من الزلزال. فلم يزر الوزير الحالي المناطق المتضررة، ولم يصدر أي بيان رسمي للبرلمان أو في بداية العام الدراسي 2024-2025.

قطاع الصحة: تأخر هيكلي

اتخذت الإجراءات العامة في قطاع الصحة بعد الزلزال أشكالاً متعددة. فعلى المستوى الوطني، أعلنت الوزارة عن عدة مشاريع مُخطط لها في المناطق المتضررة من الزلزال. نوقشت مسألة إعادة تأهيل المراكز الصحية في اللجنة الوزارية المشتركة. وخلال اجتماعها الأخير في سبتمبر 2025، أعلنت الحكومة عن تطوير 78 مركزاً من أصل 103 مراكز صحية أساسية، ما يمثل نسبة إنجاز 75% من الهدف المحدد لعام 2023. إلا أن التقدم في مشاريع البنية التحتية الثانوية يسير ببطء.

ستتطلب هذه المشاريع (المذكورة أدناه) استثماراً حكومياً قدره 1.3 مليار درهم. ويتم تخصيص هذه الميزانية من الميزانية القطاعية والميزانية العامة للدولة، بفضل مخصصات الميزانية التي أعلنتها الحكومة والبالغة 2.5 مليار درهم.

جدول رقم 11 : مشاريع «الصحة» في مناطق الزلزال

المشروع	الإقليم
مستشفى القرب في تاليوين (80 سرير) - مرحلة الدراسة	تارودانت
مستشفى الاختصاصات بوارزازات (170 سرير) - مرحلة الدراسة	وارزازات
مستشفى القرب بسكورة (45 سرير)	أزيلال
مستشفى سيدي حساني، توسعة مع مختبر	مراكش
مستشفى القرب بووايزغت (45 سرير)	الحوز
مركز علاج الصدمات بتامنصورت (160 سرير) - المستشفى الجامعي محمد السادس	شيشاوة
المستشفى الإقليمي تاحناوت، توسعة مع مركز استشارة	
مستشفى القر بأزمميز (45 سرير)	
المستشفى الإقليمي محمد السادس، توسعة مع وحدة إنعاش	
المركز الصحي للشباب بإمينتاونت	

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، نونبر 2023

تزال هذه المشاريع في مرحلة الإعداد (دراسات، مسابقات معمارية، إلخ). وقد تسارع إطلاق مشاريع البنية التحتية للمستشفيات، الضرورية للعائلات الست، منذ انطلاق حركة GENZ212 الاجتماعية، كما ورد في المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لعام 2026. ومع ذلك، لا تزال هناك تأخيرات كبيرة. تعود هذه المشاريع إلى ما قبل الزلزال. فعلى سبيل المثال، أُعلن عن المستشفى المحلي في أزمميز سنة 2017، ولكنه لم يُنفذ حتى الآن خلال السنوات الثماني الماضية. تُعد هذه المشاريع، سواء المتوقفة أو التي تسير بوتيرة بطيئة للغاية، دليلاً إضافياً على «المغرب ذي السرعتين»، أو بتعبير أدق، المغرب متعدد السرعات.

وتؤكد هذه التأخيرات في مشاريع المستشفيات الإقليمية والمتخصصة الوضع في القطاع الصحي بإقليم الحوز. ففي سؤال كتابي وجهه أحد أعضاء البرلمان من حزب العدالة والتنمية إلى وزير الصحة بشأن هذا القطاع، أشار النائب إلى العديد من التأخيرات. جاء في السؤال الموجه إلى الوزير في شتنبر 2025، والذي لم تتم الإجابة عليه حتى الآن: «لا يوجد في إقليم الحوز سوى مستشفى واحد، افتُتح عام 2004 في تاحناوت كمستشفى محلي بسعة 45 سريراً. وحتى الآن، لم تُجرَ عليه أي تحسينات تُذكر، باستثناء تصنيفه كـ«مستشفى إقليمي

من المستوى الأول»، دون استيفاء المعايير والشروط المطلوبة لهذا المستوى، إذ لا يزال على حاله». ويتابع السؤال: «أما بالنسبة للمستشفى المحلي في آيت أورير، فرغم التخطيط له عام 2009 وبدء بنائه سنة 2013، إلا أننا الآن في سنة 2025 ولا يزال افتتاحه معلقاً، دون أي وضوح بشأن مستقبله».

إعادة تأهيل المباني الدينية: نسبة إنجاز 50%

قدمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تقريرها المرحلي حول إعادة تأهيل المباني الدينية خلال عرض ميزانيتها القطاعية أمام البرلمان في نونبر 2025. وقد أثر الزلزال على 2516 مؤسسة دينية، مما يُظهر حجم الضرر الذي لحق بالتراث الروحي والمعماري. وتضرر 2217 مسجداً، أُعيد فتح 1239 منها للمصلين بعد تأمينها أو ترميمها. ووفقاً لإحصاءات الوزارة، يشمل برنامج الترميم 299 ضريحاً وزاوية. وقد تطلبت هذه الأعمال ميزانية قدرها 604 ملايين درهم، بالإضافة إلى 13.5 مليون درهم خصصت تحديداً للفنادق (النزل التقليدية) في مدينة مراكش القديمة. ولضمان استمرار عمل الخدمات الدينية الحكومية في المناطق الجبلية، تم اتخاذ تدابير طارئة للموظفين الإداريين. يستفيد حالياً 570 موظفاً حكومياً من حلول الإقامة البديلة، مما يسمح بالحفاظ على الخدمات المحلية على الرغم من تدمير المباني الإدارية.

خلاصة المحور الخامس:

يكشف الوصول إلى المساعدات الأساسية والخدمات الاجتماعية في المناطق المتضررة عن صورة متباينة، تتسم بنجاحات لوجستية وتأخيرات هيكلية. حقق برنامج المساعدات المباشرة (2500 درهم شهرياً) أهدافه، حيث وصل إلى 63126 أسرة مستفيدة (بنسبة إنجاز 106%) بميزانية قدرها 2.47 مليار درهم. ومع ذلك، يعيق التدخل عامل هيكلية يتمثل في الفقر المستشري والعزلة.

في هذا العام الدراسي، تحسن الوضع قليلاً، لكننا ما زلنا بعيدين عن العودة إلى الدراسة بشكل طبيعي في جميع المناطق، فوفقاً لبيانات اللجنة الوزارية المشتركة فإن إعادة البناء جارية، لكن حجم الضرر أكبر مما تم الإفصاح عنه، في شتنبر 2023، حيث مازالت 220 مؤسسة تعليمية خارج الخدمة.

الجزء الثاني: الحركة الاجتماعية لمضرري : عزلة وتضييق

تمثل الحركة الاجتماعية شكلا من أشكال العمل الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة. في حالة الزلزال، تم خلق حركة اجتماعية بعد وقوع الزلزال. في هذا الجزء، سنقدم تسلسل أنشطة هذه الحركة، ومطالبها الأساسية، والمراحل الهامة لتطورها. يتعلق الأمر بتحليل أولي لحركة في طور التشكل. تنقسم على المجال الترابي لمنطقة الزلزال (الأقاليم الأربعة). حاولت التظاهر على الصعيد المحلي والجهوي والوطني. وعانت من غياب الاهتمام من قبل المنظمات غير الحكومية الجهوية والوطنية، وكذا الإعلام الجهوي والوطني الذي لم يواكبها. كما تعرض بعض المواطنين لأحكام قضائية، على غرار السيدة أحنين وعائلتها، المحكوم عليها بالسجن.

مع الوقت، أصبح تاريخ 8 شتنبر بحمولة ذكريات، موت وألم وهدم لمنازل وترحيل لعائلات، وكذا تأخر في تنفيذ الوعود وخيبات أمل للبعض. ثم أصبح هذا اليوم بداية حركة اجتماعية جديدة وفرصة للتذكير بالفشل في احترام التعهدات الحكومية كما تم تقديمها حين كانت شاشات العالم بأكمله مركزة على الحوز والأطلس الكبير.

تم تأسيس «التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز» في أكتوبر 2023، لتعطي انطلاقة حركة اجتماعية في مواجهة التهميش والتخلي عن الوعود والنسيان. تم تنظيم مظاهرات أمام مقر السلطات المحلية للجهة، ولعمالة الحوز وأيضا أمام البرلمان بالرباط. الهدف كان واضحا : الدفاع عن حقوق المتضررين والمطالبة بتعويضات عادلة وإعادة بناء المناطق المتضررة وتسليط الضوء على معاناة الساكنة ثم الكشف عن خطاب مراوغ من قبل الحكومة، مبني على أرقام بعيدة عن واقع الميدان في جبال الحوز والأطلس الكبير.

وكما هو الحال عادة حيال الحركات الاجتماعية بالمغرب، تم التصدي لهذه الحركة ولحريتها في التعبير والتظاهر. وتحولت مطالبها أو تمت مصاحبتها بمطالب جديدة : إطلاق سراح المعتقلين. لتصبح مثل باقي الحركات الاجتماعية : من الدفاع عن الحقوق إلى المحاكم ثم السجن.

تواريخ أساسية في 2023

2 أكتوبر : 400 مواطن من الدواير حول إقليم شيشاوة في مسيرة لمسافة 90 كلم في اتجاه مقر العمالة للمطالبة «بالولوج إلى المساعدات المباشرة» ورفض «استثنائهم»²⁴. تم إيقاف هذه المسيرة في جماعة مجاط.
24 أكتوبر : حوالي مائة مواطن من جماعة أمزميز ينظمون احتجاجا للتنديد ب «تهميش ولا مبالاة الحكومة»، أمام مقر السلطة المحلية (الباشوية)²⁵. مؤسسين «تنسيقية ضحايا الزلزال بأمزميز»²⁶.

24 قطعوا 90 كلم مشيا على الأقدام..مسيرة احتجاجية ضد الإقصاء من المساعدات المالية المخصصة للمتضررين من الزلزال بشيشاوة
(25/11/urllr.me/adb8Kv (consulté le 15

25 سكان امزميز المتضررين من الزلزال في وقفة احتجاجية تستنكر الإهمال واللامبالاة من طرف الدولة... #زلزال_المغرب
urllr.me/vaANCu

26 أسابيع الانتظار-مئات المتظاهرين-شوارع-أمزميز-المغربية
urllr.me/axVrjv

8 نونبر : احتجاج سكان جماعات أونين، تيزي نتاست، تافونكيت، خميس سيدي واعزيز، ... أمام مقر عمالة تارودانت، للمطالبة بـ«الولوج إلى المساعدات» و«الاحتجاج على تأخر صرف المساعدات». تحاور العامل ووعد بـ«حلول سريعة»²⁷.

أهم تواريخ 2024

10 فبراير : نظم سكان جماعات في إقليم تارودانت مسيرة على الأقدام لعدة كيلومترات إلى غاية مقر العمالة، ثم مقر ولاية أكادير للمطالبة بـ«الولوج إلى المساعدات» و«الاحتجاج على تأخر صرف المساعدات»²⁸. تم فتح حوار مع الكاتب العام لعمالة تارودانت.

4 يوليوز : تظاهر جمهور فريق كرة القدم بتيكوك (إقليم تارودانت) مع رفع شعار «الزلازل قدر، ولكن التهميش قرار سياسي»²⁹.

17 يوليوز : توقيف السيدة فاطمة أحنين في ثلاث نيعقوب على إثر احتجاجها ضد مسؤول السلطة المحلية داخل الجماعة³⁰. تم الحكم عليها بالسجن لمدة شهر نافذة. ثم تم الحكم على امرأتين أخريين بغرامة. تم الحكم على زوج السيدة أحنين بغرامة. ثم تم إطلاق سراح السيدة أحنين بعد قضائها فترة العقوبة، بتاريخ 17 غشت الماضي.

8 شتنبر : سنة بعد الزلازل، تم تنظيم احتجاجات على مستوى ثلاث نيعقوب وشيشاوة لرفض «تأخر الحصول على المساعدات وتهميش بعض العائلات».

22 دجنبر : بعد الذكرى الأولى لمأساة الحوز، تم توقيف رئيس «تنسيقية ضحايا الحوز» سعيد آيت مهدي، في مسقط رأسه، قرية تادافلت، جماعة إيغيل، على أساس شكائيتين تم وضعهما من أعوان السلطة. تم إيداعه سجن مراكش. تم شجب هذا الإيقاف بشدة في أوساط حقوق الإنسان، ولدى المنظمات الحقوقية والسكان.

26 دجنبر : تحول رفض التصدي للمطالب الاجتماعية المرتبطة بتبعات الزلازل إلى مطالب بالحرية والسماح بالحق في الاحتجاج. وهكذا تم خلق «اللجنة الوطنية للتضامن مع المناضل لأجل حقوق الإنسان سعيد آيت مهدي ورفقائه». في بيانها التأسيسي، اعتبرت اللجنة أن الإيقاف جاء بسبب نشاطه النضالي الذي يفضح الخروقات والنقائص التي وسمت مسلسل إعادة البناء في المناطق المتضررة في الأطلس الكبير، وكذا تنظيمه مظاهرات سلمية للمطالبة بفتح حوار مع الساكنة المتضررة التي مازالت تعيش في خيام بعد أكثر من سنة، على الرغم من البرد الشديد والمعاناة اليومية. طالبت اللجنة أيضا بفتح تحقيق جدي وشفاف حول الخروقات والشطط الذي عرفه مسلسل إعادة البناء في المناطق التي تضررت من الزلازل.

27 وقفة احتجاجية للساكنة المتضررة من زلزال الحوز أمام عمالة تارودانت للمطالبة بالتعويضات
url.me/BneDyY

28 عد 5 أشهر على الفاجعة.. متضررون يشكون عدم الاستفادة من «دعم الزلازل»
url.me/DhACdg

متضررون من الزلازل في مسيرة على الأقدام من تارودانت إلى أكادير
https://www.youtube.com/watch?v=ujykHRTZrY0

29 https://www.facebook.com/watch/?mibextid=qi2Omg&v=7597101353734515&rid=Ow8EJri7PyEDwapZ

30 لجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش تدين في بيان لها وبشدة الانتهاكات التي تطال ضحايا زلزال الحوز، والحكم القضائي للجائر في حق المعتقلة فاطمة أحنين 8 اوت 2024.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش تدين في بيان لها وبشدة الانتهاكات التي تطال ضحايا زلزال الحوز، والحكم القضائي للجائر في حق المعتقلة فاطمة أحنين
url.me/63yXDM

تواريخ مهمة في 2025

في 2025، ظلت تبعات الزلزال على المنطقة والسكان، ولم يتوقف مداها على الضحايا من الساكنة، بين أرامل ويطامي، وفقد أقارب الذي شكل جروحا لا تندمل، خاصة بالنسبة لمن فقد عدة أفراد من العائلة. ولم يقتصر الأمر على ذلك : هدم المنازل وفرض البقاء في خيام بلاستيكية زاد من قسوته عدد حالات التضييق على من رفع صوته ضد النسيان وتم إسكاته وسجنه.

13 يناير 2025 : تم الحكم على سعيد آيت مهدي من قبل المحكمة الابتدائية بمراكش، بثلاثة أشهر نافذة وغرامة 500 درهم، مع تعويض بلغ 10000 درهم لفائدة الطرف المدني. وذلك بحیثيات شملت : نشر وتوزيع أخبار زائفة بنية المس بالحياة الخاصة والاعتداء على موظفين عموميين وهيئات ودعوة لارتكاب أعمال غير قانونية. في حين تم إطلاق سراح ثلاثة أشخاص آخرين على ذمة نفس القضية.

4 مارس 2025 : تم تشديد العقوبة على آيت مهدي، برفعها من ثلاثة أشهر إلى سنة نافذة. وتم سجن الثلاثة الآخرين الذين تم إطلاق سراحهم سابقا بأربعة أشهر لكل منهم. احتجت اللجنة الوطنية على هذا الحكم، باعتباره «انتقامي» يعبر عن استغلال للجهاز القضائي للحد من مطالب المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وكذا التصدي للمبلغين عن استغلال السلطة والفساد. حسب اللجنة، اعتبر هذا الحكم تعبيراً حقيقياً عن تراجع حقوق الإنسان الذي يعرفه المغرب منذ تبعات حركة 20 فبراير. وأن هدفه كان الالتفاف عن مطالب ضحايا الزلزال وإحراجهم لإخفاء المأساة التي يعيشها السكان، والفساد المالي وسوء تدبير توزيع التعويضات والبطء الشديد في مسلسل إعادة البناء، حسب بلاغ اللجنة.

19 يناير 2025 : وفاة مواطن بجماعة آسني على إثر حريق شب بخيمته.

26 فبراير 2025 : الحكم على المناضل محمد أبخال من قبل المحكمة الابتدائية بمراكش، وهو عضو في التنسيقية الوطنية لضحايا الزلزال بإقليم الحوز، بثلاثة أشهر سجن مع النفاذ وغرامة 15 درهم لفائدة رئيس جماعة ثلاث يعقوب، من أجل «التشهير». اعتبر التنسيقية هذا الحكم «متابعة سياسية» وتضييقاً على مناضلي المدنيين. ولحد الآن لم تقض محكمة الاستئناف في هذه النازلة.

31 مارس 2025 : وفاة مواطن بإقليم آسني بعد حريق بخيمته.

5 ابريل 2025 : وفاة مواطن يعيش تحت الخيمة، بجماعة أمزميز.

8 شتنبر 2025 : تنظيم لقاء صحفي من قبل تنسيقية ضحايا زلزال الحوز والاتلاف المدني للجبل، بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وقد شككت الهيئتان في أرقام الحكومة المتعلقة بإعادة البناء. تم بعد اللقاء تنظيم احتجاج أمام البرلمان، شاركت فيه نساء ورجال، بعضهم زار العاصمة لأول مرة، لأجل إسماع صوتهم لدى الهيئة التشريعية، بعد أن قاموا بالاحتجاج أمام المقار المحلية لجهاتهم.

لقد أعلن المناضلون في اللقاء بأن سنة 2024 اتسمت باستمرار معاناة الضحايا تحت الخيام. مما سبب ثلاث مآسي حسب المنظمين : ثلاث حرائق سجلت في مناطق الزلزال. أوضح اللقاء أن الوضعية أبعد من أن تكون قد وجدت حلاً نهائياً، بخلاف الخطاب الحكومي المطمئن. وطالب المشاركون بحوار مبني على الجدية والحقيقة.

22 دجنبر 2025 : إطلاق سراح سعيد آيت مهدي بعد أن أكمل عقوبة سنة نافذة بسجن واد زم المحلي.

خلاصة المحور 7

عرفت نهاية سنتي 2024-2025 صعود حركة اجتماعية في مناطق الزلزال وتضييقات على الحركة التي ولدت بعد الزلزال. عقب أكتوبر 2023، تمت هيكلة التنسيق الوطنية لضحايا الزلزال من أجل الاحتجاج على التضييق والبطء في المساعدات والفرق بين الأرقام الرسمية وبين هشاشة الميدان. هذه الحركة التي توزعت عبر أربعة أقاليم، زادت من أنشطتها الجماعية : مسيرات احتجاج نحو مقار العمالات (شيشاوة، وتارودانت)، ومظاهرات أمام البرلمان بالرباط.

غير أن هذه التعبئة ووجهت بعزلة إعلامية وأحكام قضائية متكررة. تم التضييق على وجوه الحركة «فاطمة أحنين»، سعيد آيت مهدي، رئيس تنسيقية الحوز. تم تحويل هذه الاحتجاجات المدنية، بناء على شكايات السلطة المحلية، إلى صراع من أجل حرية التعبير. في 2025، في حين قدمت فيه الخطابات الحكومية أرقاماً مطمئنة، ظلت الحركة شاهدة على واقع مأساوي، يتسم بوفيات تحت الخيام وبطء شديد في إعادة البناء، يؤكد أن مرحلة الاستعجال الإنساني ظلت قائمة على الرغم من إنكار الحكومة.

الجزء الثالث : صوت المتضررين في الأطلس الكبير :

بحث ميداني حول رأي ضحايا زلزال 8 شتنبر 2023

منهجية البحث الكمي

من أجل هذا التقرير الثاني، قام المرصد ببحث ميداني كمي لتوثيق الحقيقة كما تعيشها الساكنة المتضررة ولفهم تطور إعادة البناء محليا. الهدف الأساسي من هذا البحث كان تجميع معلومات دقيقة مع الساكنة، حول ظروف العيش بعد الزلزال، والولوج إلى آليات المساعدة وآفاق إعادة البناء. تندرج المنهجية التي تم تبنيها في منطقتي تشاركي: السكان ليسوا فقط مصدر معلومة وإنما أيضا منتجون للمعرفة في مناطق عيشهم.

المنهجية العامة ومبدأ المشاركة

يرتكز البحث على مبدأ كون المجموعات المتضررة هي أحسن من يمكن أن يعبر عن حقيقة الميدان. ولأجل تفادي المقاربة العمودية، قام المرصد بتعبئة وتكوين أشخاص من نفس الأقاليم التي يعيش فيها المستجوبون، وهكذا تسهيل خلق علاقة ثقة وتمكين مواطن من مسلسل التجميع.

يتعين التذكير هنا أيضا أن البحث الميداني تم بمقاربة تشاركية تم فيها انخراط جميع الأطراف المعنية. تم تنفيذ المقاربة عبر عدة مراحل متسلسلة: إعداد جماعي للاستمارة، تكوين الباحثين، إعداد الوثائقي، وخلق منصة رقمية لتجميع ومعالجة المعطيات. أشارت فرق البحث الميداني أن الدولة والسلطات المحلية بقيت على الحياد ولم يسجل أي تدخل ولا منع لعمل الباحثين.

تهدف هذه المنهجية إلى: تدعيم انخراط السكان في تقييم إعادة البناء وتغذية النقاش العمومي وتقوية المجموعات المحلية حتى تستطيع إسماع صوتها وحاجياتها وأولوياتها.

نوعية البحث ومدة الإنجاز

تعتمد الدراسة على بحث كمي مباشر، تم مع الساكنة المحلية، تم إنجازه بين 5 أكتوبر و25 نونبر 2025.

استجاب اختيار نوع البحث لعدة اعتبارات:

- ضمان انخراط السكان المعزولين كليا أو جزئيا؛
- السماح بالوصول إلى الأسر التي تعيش في المناطق القروية والمتفرقة؛
- السماح بوضع الأجوبة في السياق من خلال اللقاءات المباشرة.

شمل البحث الميداني إقليمين من بين المناطق الأكثر تضررا: الحوز وشيشاوة. وهي مناطق تشكل تنوعا في الوضعيات: قرى متضررة بشكل كبير وعزلة في بعض الأحيان وحركية مجتمعية كبيرة. الهدف كان أن يتم السماح لحد أدنى من التمثيلية المجالية في إطار منهجية مواطنة.

حجم وتركيبية العينة

تشكل العينة من 454 رب أسرة متضررة من الزلزال تم اللقاء بهم في عدة مناطق من الإقليمين عبر استهداف منطقي ارتكز على الولوج إلى المناطق وعلى تنوع الخصائص الاجتماعية والديمغرافية وكذا على إرادة الأسر نفسها في المشاركة. وعلى الرغم من أنها عينة لا يمكن اعتبارها كافية بالمعنى الإحصائي، غير أنها تمنح نظرة واثقة ومتنوعة للحقيقة الميدانية التي تم تدعيمها بالمشاركة الإرادية للسكان.

آلية البحث : هيكلية الاستمارة

تتبنى الاستمارة على 47 سؤالاً (أنظر الملحق)، مقسمة على أربعة محاور :

1. المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية (18 سؤالاً) ؛
2. وضعية المساكن (8 أسئلة) ؛ حول نوعية السكن، مستوى الأضرار والولوج إلى مسكن مؤقت ...
3. المساعدات لإعادة البناء (6 أسئلة)، والمعلومات المتوصل بها، والآليات التي تم اللجوء إليها، والرضا والعراقيل ؛
4. التمويل وإعادة البناء (15 سؤالاً)، الدعم المالي والقروض وكيفية إعادة البناء والعراقيل التقنية. كل محور تم تصويره لأجل التوثيق الآلي لمختلف الأبعاد المعاشة بعد الزلزال.

اختيار وتكوين وتأطير الباحثين

تم إنجاز البحث من قبل تسعة باحثين مقيمين بالإقليمين المعنيين. تمت تعبئة الساكنة المحلية لأجل تدعيم قبول إجراء البحث مجتمعياً (1) والسماح بالفهم الدقيق لسياقات عيش قاطني القرى (2). استفاد الباحثون من ثلاث حصص من التكوين في أكتوبر 2025 شملت : تقنيات الاستجواب والاستماع الإيجابي ؛ المبادئ الأخلاقية للبحث (قابلية المستجوب وسرية المعلومات) وتقنيات ملء الاستمارة وتدبير المواقف ذات طابع حساس. تم تعيين لجنة تتبع ميداني على مستوى المرصد لأجل التأطير المستمر، والدعم اللوجستي والمصادقة المنتظمة واحترام المعايير المنهجية.

معالجة وتحليل المعطيات

من أجل معالجة المعطيات، قامت ترانسبرانسي المغرب، بدعم من مستشار خارجي، بإنجاز منصة رقمية لوضع وتصنيف المعطيات. تم تكوين الباحثين بالإضافة، في بداية دجنر 2025، من أجل : القيام بالبحوث الميدانية بشكل فعال وتتبع دقة المعلومات واحترام نظام المعالجة. سمحت هذه المنصة بتقليل الأخطاء وتنظيم أمن المعطيات في أرضية موحدة وكذا الحصول على إحصائيات أولية بشكل آني.

البعد الأخلاقي

تم تأطير المنهجية بانخراط قوي فيما يتعلق ب :

- الشفافية في التجميع والمعالجة ؛
- السرية حتى لا يتم تسريب معلومات حول المستجوبين ؛
- المشاركة الإرادية بدون أي مقابل مادي ولا إكراه.

حدود البحث ومساهمته

تم تسجيل بعض الصعوبات اللوجستية (الولوج إلى المناطق وتدابير الحمولة العاطفية للعمل الميداني) التي أثرت على التجميع في المناطق الأكثر عزلة. غير أن تنوع الخصائص لدى المستجوبين واللجوء إلى باحثين محليين سمح بتقليل هامش التفسير الثقافي وبالتالي سمح بتقوية مصداقية النتائج.

يمثل هذا البحث تمرينا للتجميع المعلوماتي المواطن على مستوى الأطلس الكبير. فعلاوة على المعطيات المنتجة، يمثل مرحلة أساسية في الاعتراف بالسكان كفاعل في إعادة البناء، بإمكانها تبليغ كلمتها والتأثير في السياسات العمومية. سيستمر المرصد في دعم هذه الدينامية التشاركية من أجل تعميق الأنشطة وتوثيق التحولات الجارية وكذا مواكبة المجتمع المحلي إلى مستقبل قادر على مقاومة الصعوبات.

المحور 1: المعطيات الديمغرافية للمستجوبين

شمل البحث الميداني قرابة 454 رب أسرة موزعين على الإقليمين الأكثر تضررا من زلزال 8 شتنبر 2023 : الحوز وشيشاوة. وهما الإقليمان اللذان سجلا أكبر عدد من الضحايا في الأرواح (الحوز 1452 وشيشاوة 202).

تشمل العينة :

- 302 مستجوب في الحوز (66.5 %) ؛
- 146 مستجوبا في شيشاوة (32.2 %).

الخصائص الديمغرافية

معظم الأسر المستجوبة لها رب بيت ذكر (82.8 %).

تمثل النساء ربات بيت قرابة 15 % من العينة (70 امرأة)، مما يؤكد المعطيات الوطنية في المناطق القروية (الإحصاء العام للسكن والسكنى)³¹.

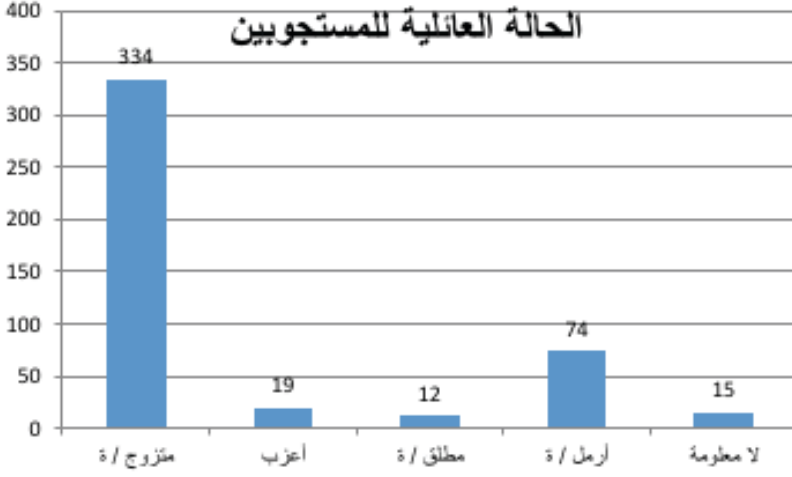
الحالة العائلية للمستجوبين تسجل :

- 74 % من المستجوبين متزوجون ؛
- الأرامل يمثلون 16.3 %.

وهي أرقام أعلى بكثير من المعدل القروي الوطني (5.3 %) ³².

31 مثل معدل الأسر التي تسيرها نساء في الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2024، 14.5 %، مجلة La femme marocaine en chiffres, 2025.

32 نتائج الإحصاء العام للسكن والسكنى، <https://resultats2024.rgphapps.ma/superset/dashboard> (تاريخ الاطلاع 25/12/25)



من بين الأرمال، 73 % نساء، وهو رقم يفسر بعضا من تبعات الخسائر البشرية التي خلفها الزلزال. ومؤشر يؤكد هشاشة الأسر التي تسيرها امرأة مسؤولة أيضا وعلى عاتقها في كثير من الحالات أطفال.

مستوى التعليم

يبين الوضع التعليمي هشاشة واضحة :

- 51 % من المستجوبين بدون مستوى تعليمي وهو معدل يفوق المعدل الوطني القروي (38 %) ×
- 41 % لديهم مستوى أولي ؛
- % بمستوى ثانوي.

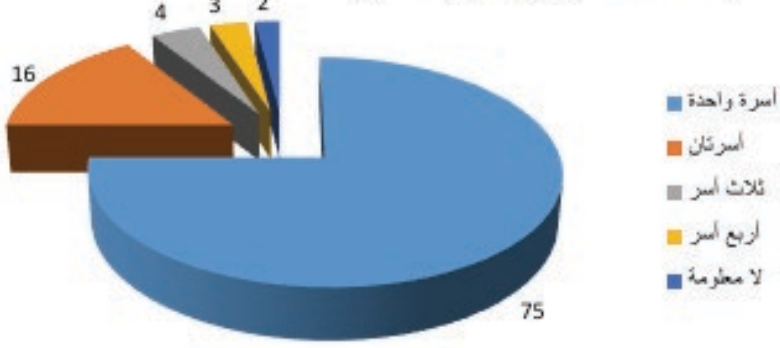
تبين هذه النتائج التأخر التعليمي الواضح بهذه الأقاليم، حتى مقارنة بباقي المجال القروي. هذه الوضعية تعرقل قدرة السكان على فهم المساطر الإدارية المعقدة لإعادة البناء.

التركيبة العائلية

تؤكد المعطيات التحول السكاني الحالي في المغرب :

- نموذج وحدة الأسرة (أبوان وأبناء) هو المهيمن بنسبة 74 % من الأسر (338 أسرة) ؛
- تمثل المنازل التي تشمل أسرتين 16 % ؛
- المساكن التي تشمل ثلاث أسر أو أكثر تمثل 6 %.

نسبة عدد الأسر في كل مسكن



- 41 % من الأسر تتوفر على طفل إلى طفلين ؛
- 31 % لديها 3 إلى 4 أطفال.

يتعين أخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار في تخطيط إعادة الإسكان وتقييم الحاجيات من البنيات التحتية.

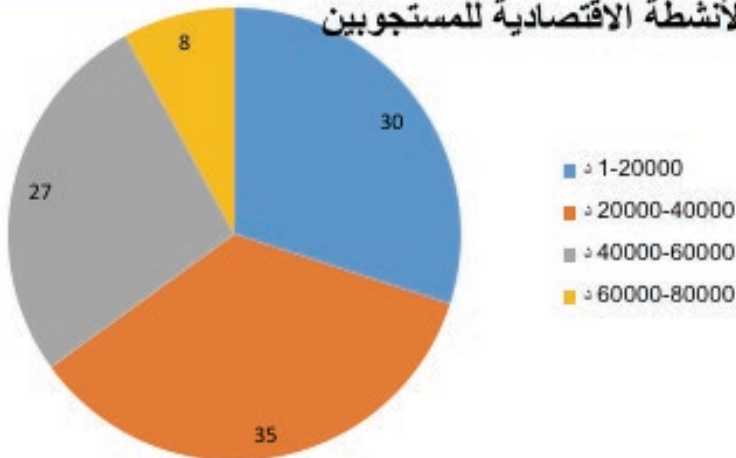
الظروف الاجتماعية والاقتصادية

ترتكز الاقتصاديات المحلية بالأساس على قطاعي الزراعة والرعي، مع السياحة الجبلية الموسمية أيضا.

الأنشطة والشغل

تمثل الهاشاشة الاقتصادية للمستجوبين ظاهرة واضحة للعيان. 42 % من المستجوبين أدلوا بأنهم بدون شغل، وهي نسبة أعلى من الإحصائيات الرسمية التي تبين أن 6.8 % وطنيا و5.4 % في جهة مراكش-آسفي. وهذا يبين انهيار الأنشطة الاقتصادية بعد الزلزال. يمثل العمل الموسمي نسبة 34 % من التصريحات المستقاة.

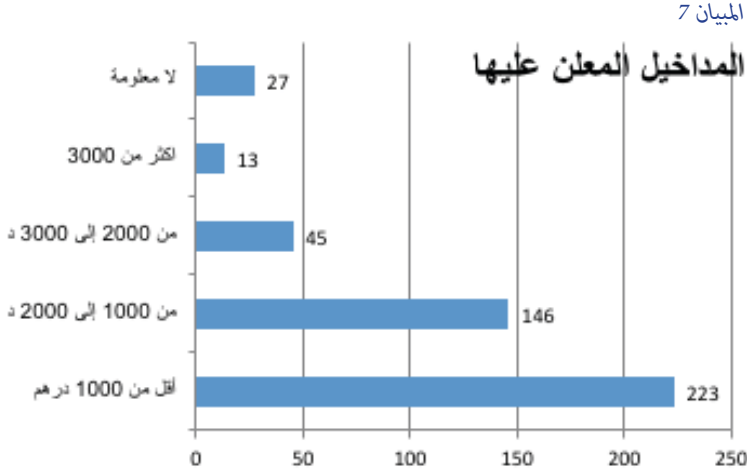
الأنشطة الاقتصادية للمستجوبين



الموارد

تبين الموارد لدى المستجوبين طغيان طابع الهشاشة :

- 223 مستجوب (49 %) أعلنوا أنهم يتلقون أقل من 1000 درهم شهريا ؛
- 33 % لديهم دخل بين 1000 و2000 درهم ؛
- 3 % فقط لديهم دخل يفوق 3000 درهم.



الولوج للمساعدات الحكومية

أغلب المستجوبين (67 %) يستفيدون من المساعدات الاجتماعية المباشرة للدولة. في حين 28 % لا يستفيدون منها، ومن بينهم :

- 41 % يتقاضون أقل من 1000 درهم
- ثلث النساء يمثلن ربات أسر.

هذا الواقع يبين ضرورة تحسين استهداف الساكنة المحلية ببرامج اجتماعية وتطوير تتبعها الميداني.

ملخص المحور 1

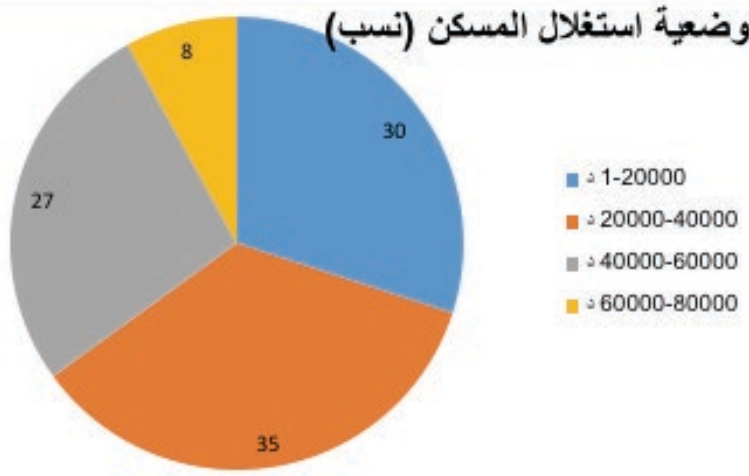
مثلت الخسائر البشرية للزلازل نسبا عالية وسببت هشاشة اجتماعية. في عينة البحث الميداني، يسير الذكور معظم الأسر، في حين تسير الإناث 15 %. وتمثل نسبة الأرامل 16.3 % مما يوضح التأثير الكبير للزلازل.

يبقى مستوى التعليم في ضعف واضح : أكثر من شخص على اثنين في وضعية أمية. وتظل معظم الأسر في نموذج وحدة الأسرة بعدد أفراد محدود. يرتكز الاقتصاد المحلي على الزراعة والرعي وعلى سياحة هشة. يمثل معدل البطالة 42 % من المستجوبين، وهي نسبة أعلى من المعدلات الوطنية. يتقاضى قرابة نصف المستجوبين أقل من 1000 درهم شهريا. ويبقى معدل 28 % منهم بعيدين عن الولوج إلى المساعدات الاجتماعية، وخاصة النساء.

المحور 2: ظروف السكن لدى المستجوبين

من خصائص الساكنة المستجوبة أنها تمثل فترات إقامة طويلة : أكثر من 92 % يعيشون في الدوار لأكثر من 15 سنة (419 شخصا). وعليه، فإن النسبة الأكبر (98 %) لديهم مسكن في الدوار الأصلي. ومن حيث النوع الاجتماعي، 15 % من النساء ربات البيوت عبرن عن قدم إقامة فاق 15 سنة. يعيش أغلب المستجوبين كملاك أصليين (77 %). من بين 349 شخصا أعلنوا ملكيتهم لعقار، 16 % هن نساء ربات بيوت.

المبيان 8



الباقى يعيشون في مسكن عائلي مع أحد الأبوين. 14 % من النساء ربات البيوت يعشن مع أعضاء آخر من العائلة.

تشكل مساحة المساكن أهمية فيما يتعلق بالمعايير العمرانية. في المعدل، كانت المساكن قبل الزلزال حوالي 100 متر².

- 42 % يعيشون في مساكن بين 50 و100 متر².
- 43 % يعيشون في مساكن بين 100 و200 متر².
- 10 % في مساكن أكبر من 200 متر².

خلاصة القول إن أعظم المستجوبين مالكون لمساكنهم، يعيشون بشكل مستمر وكانت لديهم مساكن أكبر نسبيا.

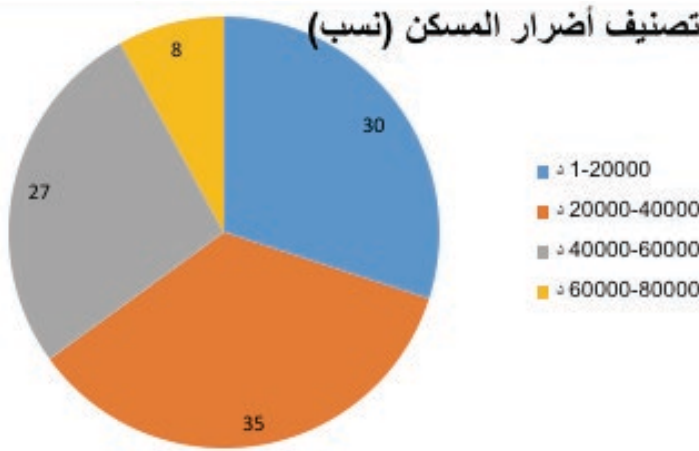
الأضرار بعد الزلزال

كل المستجوبين تقريبا (92%) عبروا عن تكبد أضرار جسيمة بعد الزلزال، بحكم تواجدهم في المناطق التي تضررت أكثر (الحوز وشيشاوة).

بالنسبة لطبيعة الأضرار :

- 57% عبروا عن تكبد مساكنهم لانهييار كلي ؛
- 31% عبروا عن أن الانهييار جزئي ؛
- نسبة قليلة عبروا عن أضرار بسيطة.

المبيان 9



نسبة الانهييار كما بينتها العينة المستجوبة تفوق بكثير التقديرات الرسمية (10% في خمس أقاليم). وعلى الرغم من غياب معطيات حديثة مدققة ومحينة، تبين هذه الأرقام حجم الأضرار وتمثل عنصرا أساسيا لتفسير النتائج.

ملخص المحور 2

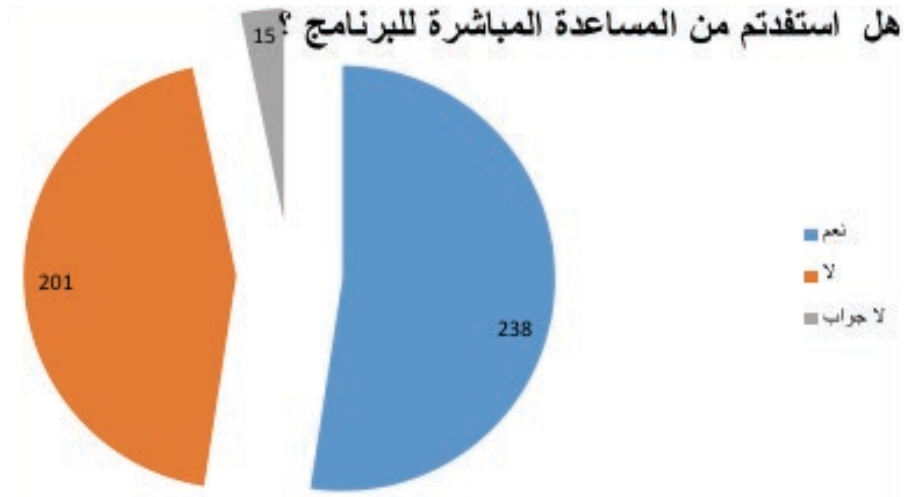
أكثر من 92% من المستجوبين يعيشون في الدوار أكثر من 15 سنة. 98% لديهم مسكن في القرية الأصلية، ونسبة 77% لديهم صفة مالك مباشر. من بين المالكين فقط 16% هن نساء، وهذا يبين ضعف العدالة العقارية. 21% من المستجوبين لديهم مسكن عائلي. يمثل معد المساحة 100 متر².

تمثل المساكن بين 50 و200 متر مربع 85% من العينة. 92% تضررت بالزلزال، وأكثر من نصفها عرف انهيارا كليا. تظل نسب الأضرار المصرح بها أكبر مما جاء في الإحصاءات الرسمية.

المحور 3: الولوج إلى المساعدات المباشرة

68 % من المستجوبين استفادوا من المساعدة المباشرة (2500 درهم). وهي المساعدة المقررة في البرنامج الاستعجالي لإعادة البناء. تم العمل بها خلال 18 شهرا منذ اكتوبر 2023. غير أن قرابة الثلث (32 %) صرحوا بعدم تلقي أية مساعدة، وهي نسبة عالية.

المبيان 10



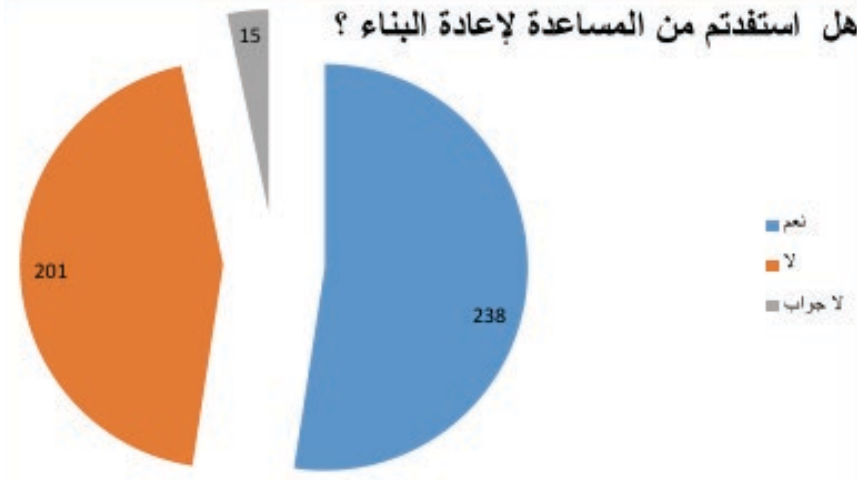
من بين عدم المستفيدين (144 مستجوبا)، 19 % هن نساء عانين من استثناء أكثر تعقيدا على أنهن ربات بيوت.

تبقى نسبة رضا المستفيدين ضعيفة، 63 % عبروا عن عدم الرضا عن المساعدة وهو ما يبين عدم كفاية التحويلات المالية في سياق يتسم بارتفاع نسبة التضخم وارتفاع النفقات الأساسية (صحة، تعليم، تنقل) وخاصة مع فقدان عدد من الأسر لمصادر المداخيل.

الولوج لمساعدات إعادة البناء

نسبة الولوج لهذه المساعدة أيضا ضعيفة. نصف أو أكثر من نصف المستجوبين بقليل (55 %) عبروا عن حصولهم على مساعدة (251 أسرة).

أكثر من الثلث (33 %) لم يتوصلوا بها، أي 148 أسرة.

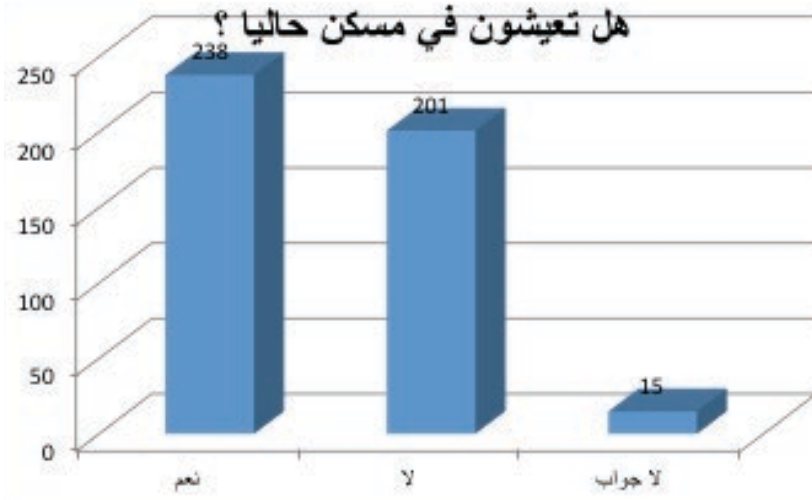


من بين 148 مستجوبا لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة حسب المعايير الرسمية، 14 % هن نساء لم يستفدن مع أنهن ربات أسرة. حسب المعيار الإقليمي، 47 % من غير المعننين بالمساعدة هم في الحوز 69 %، والباقي في شيشاوة (51 %).

هذا الاستثناء الكبير من الاستفادة يمثل أحد أسباب الغضب المستشري في المناطق المتضررة. من المؤشرات التي توضح تناقضا واضحا : من بين 148 أسرة غير مستفيدة 61 % تستفيد من الدعم الاجتماعي المباشر (حسب السجل الاجتماعي الموحد)، مما يؤكد طابع الهشاشة وضعف سياسة إعادة الإسكان.

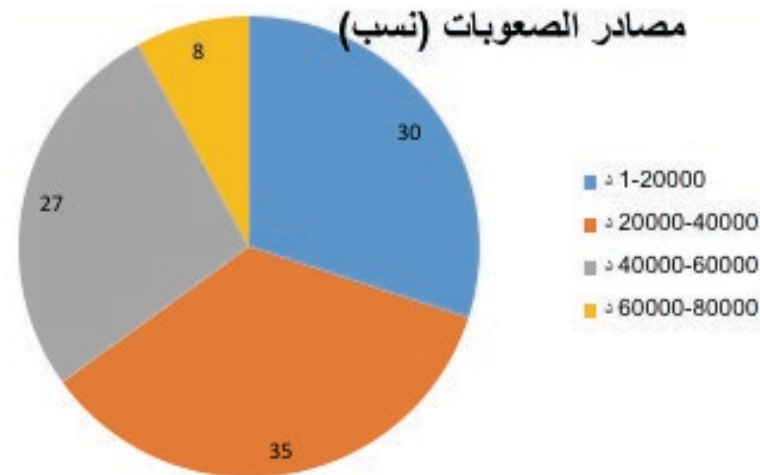
إعادة الإسكان وظروف السكن.

44 % من المستجوبين أعلنوا أنهم لا يعيشون في مساكنهم (الأصلية أو الجديدة)، أي ما يمثل 201 أسرة. أكثر من النصف يعيشون في مساكنهم بفضل إعادة بناء كلية أو جزئية. في حين يعيش من تم ترحيلها في ظروف هشة (خيام، حاويات، ملاجئ هشة).



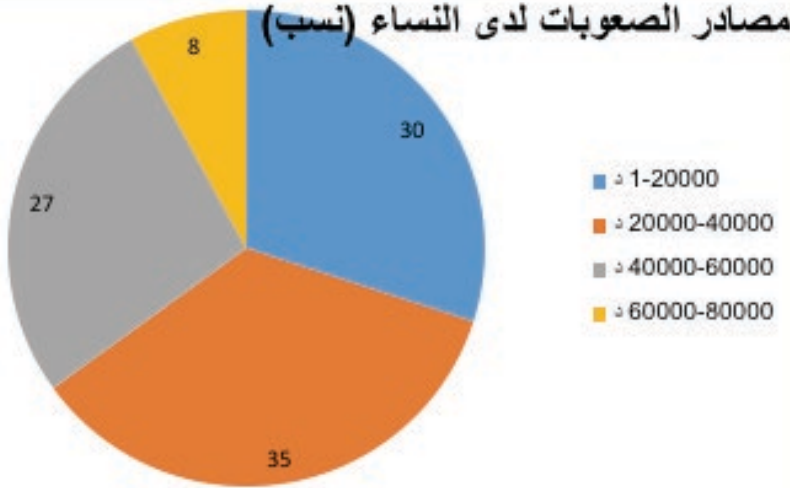
ترتبط الصعوبات خاصة ب :

1. مساطر برنامج إعادة الإسكان
 2. تعقيدات مع السلطة المحلية
 3. صعوبات مالية أو شخصية
 4. صعوبات مع المهنيين أو المقاولات المكلفة بالأشغال
- 71 % معنيون بالنقطتين 1 و 2، 17 % معنيون بالنقطة 3 و 12 % بالنقطة 4.



يبين التحليل المرتبط بالنوع الاجتماعي هشاشة أكبر لدى النساء ربات الأسر. 21 % منهن تعانين أنواع الصعوبات الأربعة معا. وهذا يعني عدم الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بالنساء.

المليان 14



مساحات وظروف العيش في المساكن الجديدة

44 % من الذين أعيد إيوأؤهم يعيشون في منازل بين 50 و70 متر2 حسب معايير البرنامج. غير أن 63 % عبروا عن عدم رضاهم عن جودة المساكن الجديدة و فقط الثلث عبروا عن الرضا.

ناذرا ما تحوي المساكن الجديدة عدة أسر :

• 48 % تؤوي أسر نووية ؛

• 11 % تعرف وجود أسرتين.

ويبقى الولوج للخدمات العمومية من بين المشاكل المسجلة :

• 85 % لديهم ولوج كاف للماء الصالح للشرب

• 73 % غير مرتبطين بالتطهير السائل

• 99 % عبروا عن غياب شبه كلي لجمع النفايات.

ملخص المحور 3

68 % من المستجوبين تلقوا المساعدة الشهرية، لكن 32 % مازالوا خارج الاستفادة. بالنسبة ل 63 % تبقى هذه المساعدة غير كافية. الاستفادة من مساعدات إعادة البناء غير كافية أيضا : 55 % فقط تمكنوا من الولوج إليها. 33 % لم يتوصلوا بأي مساعدة، وهو ما غدى الشعور بالغبن. أكثر من 60 % ممن لم يستفيدوا من إعادة البناء يتلقون مع ذلك مساعدات اجتماعية، مما يبين أن الاستهداف غير منسجم. 44 % من الأسر تعيش في مسكنها في وقت البحث.

نسبة كبيرة من الأسر تعيش في مساكن هشة بسبب عدم اكتمال إعادة البناء بسبب التعقيدات الإدارية والصعوبات المحلية وغياب موارد وصعوبات مع المهنيين.

النساء ربات أسر لديهن معاناة خاصة بسبب غياب مقاربة النوع. تبقى المساكن الجديدة غير كافية والولوج للخدمات العمومية غير مرض.

المحور 4: تمويل المسكن : التمويل الذاتي والتضامن الجماعي

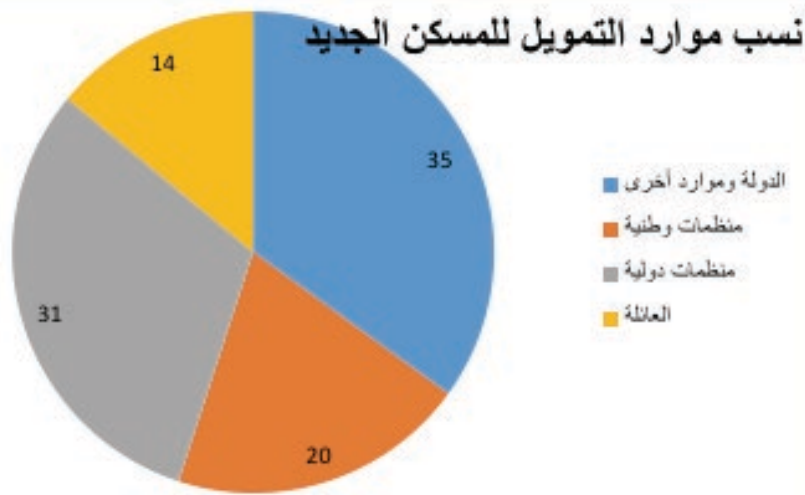
بسبب الصعوبات في الحصول على مساعدة الدولة، يبحث كثير من السكان على حلول بديلة لتمويل إعادة بناء مساكنهم. يبين البحث الميداني الولوج الواضح لمصادر تمويل أخرى : المنظمات الوطنية والدولية، وبنسب أقل، العائلة.

30 % من المستجوبين عبروا عن اللجوء إلى جمعية (مغربية أو أجنبية) بهذا الخصوص.

22 % جمعوا بين مساعدة الدولة والدعم الجماعي.

اللجوء لمساعدة الدولة يبقى هامشيا (8 %)، بسبب ربما الهشاشة العامة وصعوبة توفير تمويلات إضافية لدى الأقارب.

المبيان 15



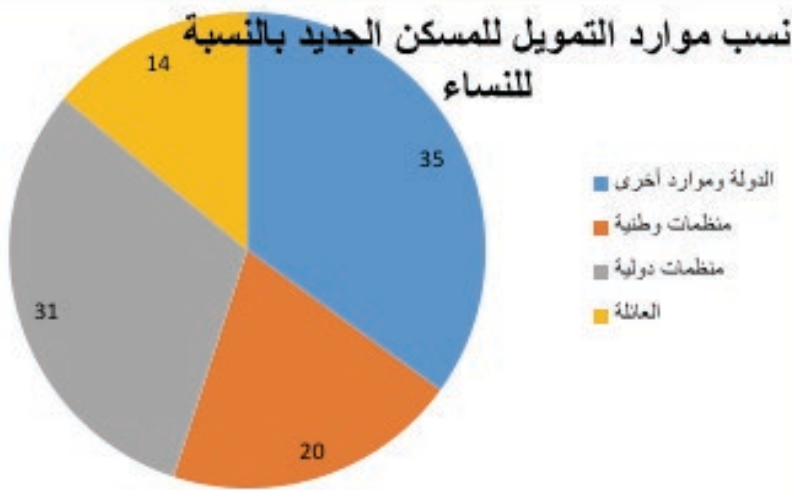
À noter également que 40 % des enquêtés n'ont pas souhaité répondre à cette question, ce qui suggère une sensibilité ou une difficulté particulière à aborder le sujet.

40 % من المستجوبين لم يودوا الجواب عن هذا السؤال، وهذا يعني أن هذا الموضوع يشكل حساسية أو صعوبة خاصة.

بخصوص النساء، ربات أسر، تتمثل أهم الموارد من المصادر التالية :

- 51 %، منظمات ؛
- 35 %، من الدولة ؛
- 14 % من دعم العائلة.

المبيان 16

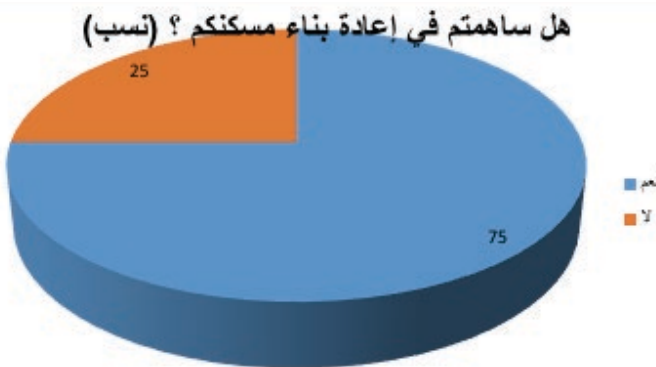


المساهمة الشخصية

يبقى مستوى المجهود المالي المباشر للسكان محدودا، فقط 25 % أجابوا عن سؤال «هل ساهتمتم ماليا في إعادة بناء مسكنكم».

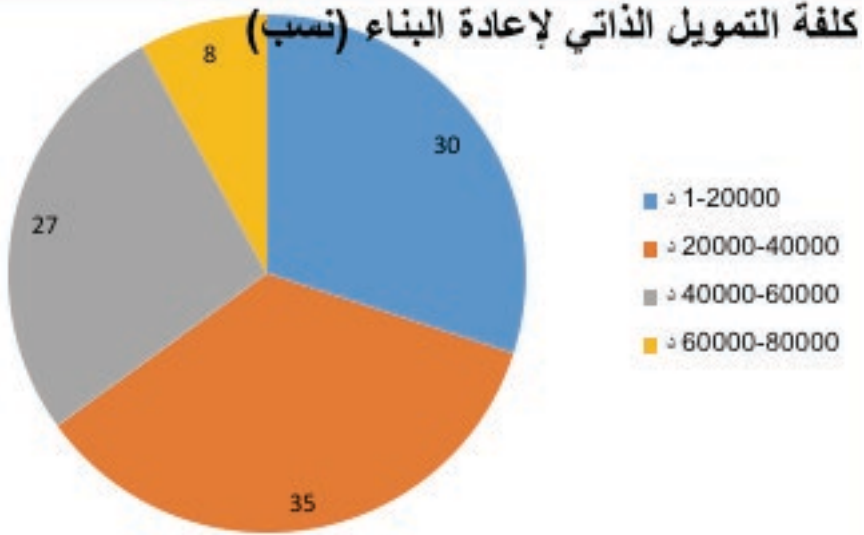
نسبة 75 % المتبقية فسروا عجزهم عن المساهمة بضعف مواردهم على الرغم من الطابع الاستعجالي للوضعية.

المبيان 17



- من بين 112 شخص ساهموا في هذا التمويل :
- 62 % دفعوا بين 20000 و60000 درهم
 - 8 % دفعوا ما بين 60000 و80000 درهم.

المبيان 18

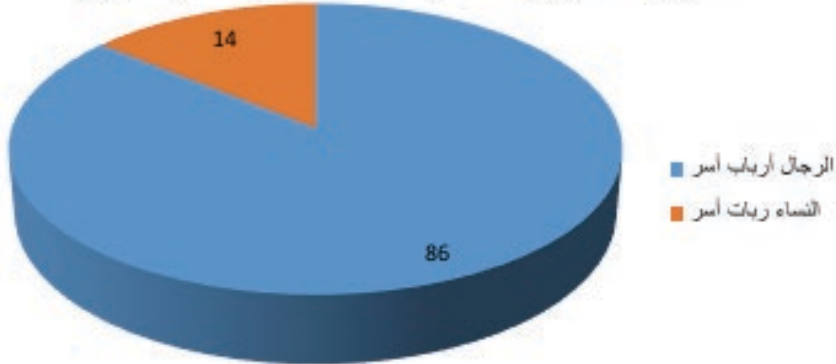


البعد الاجتماعي

23 % من النساء ربات أسر عبرن عن مساهمة شخصية تراوحت بين 20000 و60000 درهم (مقابل 26 % من الرجال). الفرق بسيط ولكنه معبر : يبين الصعوبات الهيكلية التي تعانيها النساء في المجال القروي للحصول على موارد مالية.

المبيان 19

التمويل الذاتي لإعادة بناء المساكن حسب النوع



بالمجمل، تبين المعطيات أن إعادة البناء تركز على تعدد الفاعلين :

- المواطنون بأنفسهم ؛
- الدولة ؛
- الجمعيات الوطنية والدولية ؛
- العائلات، أحيانا

التعبئة الجماعية تمكن من تعويض النقص الذي يعانيه المسار العمومي لإعادة البناء.

ملخص المحور 4

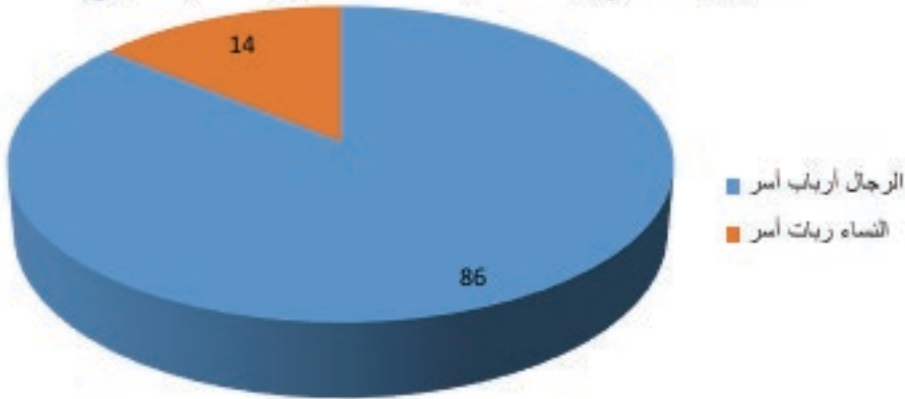
في غياب دعم عمومي كاف، يقوم المتضررون بتعبئة موارد أخرى لإعادة البناء. 30 % عبروا عن الحصول على دعم جمعيات وطنية ودولية، 22 % يوفقون بين الدعم العمومي والجمعي. المساعدة العائلية تبقى ضعيفة (8 %). تعتمد النساء أكثر على المنظمات (51 %) من اعتمادهن على العائلات أو الدولة. فقط 25 % من المستجوبين ساهموا ماليا في إعادة البناء. أغلب المساهمات الشخصية المالية تتراوح بين 20000 و60000 درهم. تتوفر النساء على موارد أقل ولو أن الفرق بينهن وبين الرجال يبقى ضعيفا. تركز إعادة البناء على الدعم المواطن، والجمعي والحكومي معا.

المحور 5: السكان بدون مسكن : العيش تحت الخيام

44 % من المستجوبين عبروا عن عدم وجودهم في مساكنهم (التي تمت إعادة بنائها أو القديمة). عبروا حين سؤالهم عن مكان سكنهم الحالي على أنهم في ظروف عيش جد هشة. بالمجمل، 209 ممن لم يتم إيوأهم غير المستفيدة يعيشون في مساكن هشة (خيام، حاويات، مساكن مؤقتة). وهو ما يوضح الصعوبات الكبيرة التي يعيشها برنامج إعادة البناء.

المليان 20

التمويل الذاتي لإعادة بناء المساكن حسب النوع



هذا المبيان يبين أرقاما مغايرة تماما للرقم الرسمي (47 خيمة متبقية) والذي أعلن في يوليو 2025.

في عينة البحث، 213 أسرة تعيش في أماكن جد هشة :

- 32 % في خيم (77 عائلة) ؛
- 11 % لدى العائلة.

هذا المؤشر الأخير يبين ضعف التضامن العائلي، والتي تفسرها الهشاشة المعممة في الوس القروي للحوز وشيشاوة.

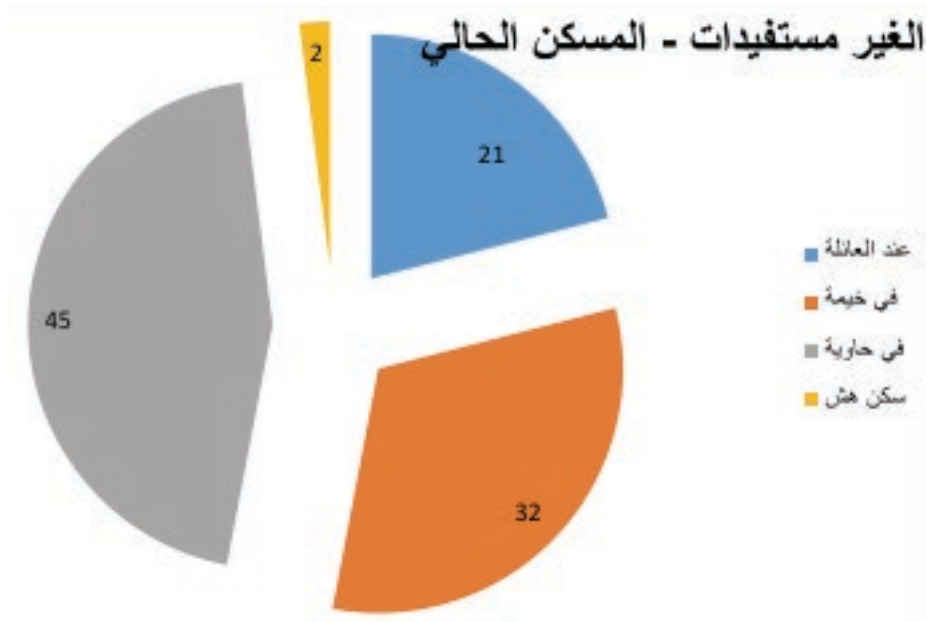
الأثر حسب النوع

تظل النساء ممثلات بشكل أكبر لدى الساكنة غير المستفيدة : تمثلن 15 % من العينة ولكن 18.5 % ممن يعيشون في ظروف هشاشة.

من بين 44 امرأة ربات أسر :

- 14 يعشن في خيام
- 20 في حاويات
- 9 لدى أقارب
- 1 في سكن قصديري أو هش.

المبيان 21



يؤكد هذا المؤشر أن مقارنة النوع تظل غائبة في سياسة إعادة البناء، رغم الوعود التي قدمت بعد الزلزال. تظل الفئات الهشة في هوامش أولويات التدخل.

ملخص المحور 5

44 % من المستجوبين لا يعيشون لحد الآن في مساكنهم، أغلبهم في ظروف سكن جد هشة. 209 ممن لم يتم إيواؤهم غير المستفيدين يعيشون في خيام، حاويات أو ملاجئ مؤقتة. وهذا يوضح أن الأرقام الرسمية الخاصة بالخيام غير دقيقة. 213 شخصا من العينة يعيشون في مساكن هشة. فقط 11 % يعيشون لدى أقارب. والهشاشة أكثر لدى النساء ربات أسر اللائي يمثلن 18.5 من غير المستفيدين. أغلبهن في خيام أو حاويات، مما يبين عدم أخذ النوع وظروف الهشاشة بعين الاعتبار في برنامج إعادة البناء.

الخلاصة العامة

سنتان بعد زلزال 8 ستمبر 2023، يظهر البرنامج المندمج لإعادة البناء في الأطلس الكبير كوعد تم تنفيذ نصفه. أبان البحث الميداني الذي قام به مرصد برنامج إعادة البناء ما بعد زلزال الحوز، والذي أدمج التحليل المؤسسي والتتبع المواطن واستقصاء تصورات المتضررين على تناقض صار هيكليا : بينما تتم تعبئة تمويلات هامة وهندسة مؤسساتية طموحة، يتضح أن الواقع في الميدان متسم ببطء وهشاشة وتفاوتات مستمرة.

أول درس لهذا التقرير يتعلق بحكامه البرنامج الذي يبين أن هناك أدوات جديدة (خاصة وكالة تنمية الأطلس) وهيمنة وزارة الداخلية وأجهزتها الترابية. سمح البحث الميداني بإبراز هيمنة أعوان السلطة التابعين لوزارة الداخلية في تدبير ما بعد الزلزال، حيث ظهر من تصور السكان أنهم أهم ممثلي الدولة، بل هم من مثلوها في هذا التدبير.

يتمثل الدرس الثاني في التمويل. وراء الأرقام الكبيرة والبلاغات الرسمية القوية، أبان المرصد عن نقص ملق في الشفافية. الحساب الخصوصي 126، المدعم بالتضامن الوطني، أصبح أهم رافعة مالية، وبقيت مساهمة الدولة عبر الميزانية العامة ضعيفة جدا. هذا الانزلاق يطرح تساؤلات حول الصيغة الأولية لهذا الحساب ويبين المنحى المقلق لتعويض المجهود العمومي بمساهمات استثنائية. الأخطر، أنه انتقل إلى تمويل مشاريع وطنية بعيدة عن الحاجيات المستعجلة للمتضررين، مما جعل المسؤولية موزعة أكثر. من الصعب تحديد المسارات المالية خاصة مع ضعف تعبئة الجهاز التنفيذي أمام البرلمان وغياب آلية محاسبة تشاركية، مما يؤثر على مصداقية البرنامج.

الملاحظة الثالثة تحيل على مسار إعادة بناء المساكن، التي تعتبر أولى أولويات الساكنة المعنية. إذا كانت الإحصاءات الرسمية تحدث عن تقدم ملموس، فإن الواقع الموثق والمعبر عنه من الساكنة تفيد بعكس ذلك. التصنيفات الإدارية للمساكن المدمرة وبقاء عدد آلاف الأشخاص في خيام أثناء شتاء 2025 وغياب حلول للدواوير الواقعة في مناطق مهددة، كلها عوامل تذكر أن إعادة البناء لا يمكن أن تتم فقط عبر مؤشرات نجاعة. هذا الجانب يظل من مؤشرات عدم العدالة الذي يحسه المتضررون الذين يعانون البرد والهشاشة وكذا تواعلا مؤسساتيا يجد صعوبة في الاعتراف بمعاناتهم.

مقارنة النماذج الدولية في إعادة البناء بعد الزلازل، وهي مدرجة في هذا التقرير، تبين أن البناء المباشر من قبل الدولة، كما هو الحال بالنسبة لليابان وتركيا، يضمن حماية أكبر للسكان في وضعية هشّة، مع معايير مؤسساتية مرتفعة. في حين، تبقى النماذج التي تجمع بين البناء الذاتي والبناء العمومي أو تفوضه للأسر، كما الحال في النيبال والمغرب، مع أنها تسمح بتقليص الكلفة على الدولة، إلا أنها تعمق التفاوتات وتزيد من تهديدات التهميش الاجتماعي.

الدرس الرابع يتعلق بتأهيل البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية. هناك تقدم في مشاريع الطرق وفك العزلة، ولكن بإيقاع بطيء في الأوراش العمومية وبدون تلبية حقيقية للحاجيات المستعجلة في التعليم والصحة. التناقض بين سرعة الدعم المالي وتباطؤ الاستثمارات الهيكلية تبين خاصية المغرب سرعتين، في نفس المجال الترابي : مغرب الوعود المرتبطة بالبرامج ومغرب اليوميات المرتبطة بعدم كفاية المدارس ومراكز الصحة والطرق الثانوية.

أخيراً، هناك عنصر أساسي يسم هذا التقرير : صعود حركة اجتماعية مهمة، شكلها المتضررون الذين يرفضون أن يتم تحويل الزلزال إلى قدر إداري. عدد من الحركات الاحتجاجية والمظاهرات والمرفعات المحلية تؤكد إرادة مواطنة قوية في المشاركة في إعادة البناء وتريد أن يسمع صوتها. مع ذلك، تتم مواجهة هذه الطاقة المواطنة بكثير من الإهمال المؤسسي والصمت الإعلامي وأحياناً بالمواجهة. عدد من القضايا ضد بعده الحركة تبين خطأ من القطيعة الإضافية بين الدولة وبين المواطنين، في وقت يدعي فيه البرنامج نفسه أن الهدف إعادة بناء العلاقة الاجتماعية واستدامتها.

في هذا السياق، يأخذ المجتمع المدني على عاتقه اقتراح بعض الحلول ويخلق شبكات تضامن ويوثق تأخر السلطات في الاعتراف بجهوده.

يبين هذا التقرير أن برنامج إعادة بناء الأطلس الكبير يعاني من مشاكل حكامه وشفافية وتخطيط تراحي وبالخصوص مشاكل استماع للمواطنين، وليس من مشاكل تمويل. لا يمكن أن يتم تلخيص إعادة البناء في مجرد حصيلة رقمية أو تدير محاسبي لحساب خاص. إنها مسلسل اجتماعي وسياسي وبشري لا يمكن أن ينجح بدون المجتمعات المعنية.

نجاح هذا البرنامج ليس فقط مسألة تمويل أو تنفيذ إداري، وإنما هو مرتبط بقدرة الدولة على إعادة البناء مع السكان، وعلى نشر المعلومة وقبول مشاركة المواطنين كقوة محرّكة.

مكن البحث المنجز لدى 454 رب أسرة في إقليمي الحوز وشيشاوة من فهم واقع أكثر هشاشة مما يتم الحديث عنه في الخطاب الرسمي. أبانت النتائج عن كمية الهشاشة الاجتماعية : قرابة نصف المستجوبين يعيشون بأقل من 1000 درهم شهرياً، ونسبة البطالة بلغت 42 %، بما هو أعلى من المعدلات الوطنية. هذه الهشاشة تزداد بطبيعة الوضعية السكانية الخاصة للمنطقة المتضررة. نسبة الأسر التي تسيرها نساء (15 %)، ونسبة الأرامل (16.3 %)، تبين الخسائر البشرية وانهايار الاقتصاد العائلي المحلي.

حوالي 92 % من السكان تضررت مساكنهم، وأكثر من نصف هذه النسبة بشكل كلي، غير أن استجابة الإدارة ظلت محدودة. إذا كانت 68 % من الأسر قد تلقت الدعم الشهري الاستعجالي، فإن 32 % تم استثناؤها منه، بدون شرح واضح عموماً. أيضاً، فقط 55 % من المستجوبين صرحوا بأنهم استفادوا من دعم إعادة البناء. النساء أول المعنيات بالاستثناءات الإدارية، مما يبين تضاعف الفوارق بعد الزلزال.

بطء الاستجابة العمومية وطابعها الانتقائي جعل المتضررين يبحثون عن موارد بديلة. في غياب دعم حكومي كاف، تقريباً أسرة من كل ثلاث أسر تلقت دعماً من منظمة غير حكومية، و 22 % جمعت بين الدعم المؤسسي وبين دعم بعض الجمعيات. وتبقى التمويلات الشخصية جد محدودة : 25 % فقط استطاعوا المساهمة في إعادة بناء مساكنهم. هذا الواقع يبين أن إعادة البناء تعتمد على واقع ضعيف يجمع بين التضامن العائلي والعمل الجماعي وبين الآليات الحكومية غير المكتملة.

يبقى المؤشر الأكثر دلالة، هو المتعلق بالولوج إلى مسكن. 44 % من الأسر مازالت لم تعد بعد إلى مسكنها، وأكثر من 90 % ممن لم يستفدوا مازالوا تحت الخيام، في حاويات أو في مأوي مؤقتة، وهذا يناهز تماماً ما يتم الإعلان عنه رسمياً حول القضاء على الخيام. تمثل ظروف الطقس في الشتاء والصعوبات الطبوغرافية وغياب بنات تحتية عوامل تزيد من عدم التوازن المجالي، خاصة في الدواوير المعزولة. تبدو النساء ربّات الأسر مرة أخرى كفتة أكثر عرضة للصعوبات مع هشاشة ظروف سكنهن.

هذه النتائج، معاً، تبين أن إعادة بناء الأطلس لم تنته بعد، لا عملياتها ولا اجتماعياً. التناقض الأساسي الذي يتجلى من خلالها هو مزيج من الارتباط بالمجال الواضح والجلي مع إحساس بالتخلي يستشعره المتضررون حيال المؤسسات. يبدو من استمرار وجود مساكن مهدمة أو في وضعية أواراش، وعدم اكتمال المساعدات، أن إعادة البناء مازالت لم تكتمل. في هذا السياق، تبدو تعبئة المنظمات غير الحكومية والائتلافات والمواطنين كعنصر أساسي لم تستطع التدخلات العمومية الوصول إليها ولا إقناعها.

أكد البحث الميداني أن مقاومة السكان في الأطلس الكبير حقيقة وليست شعاراً، معاشة بشكل يومي. غير أنها لن تستطيع تعويض دور الدولة. كي يتمكن المتضررون من بناء مستقبلهم، على السياسة العمومية أن تعترف باحتياجاتهم المستعجلة وتدرج أصواتهم وتصحح أخطاء الآليات الحالية، خاصة في ما يتعلق بالعدالة المجالية والاجتماعية والنوع.

من خلال مبادرة المرصد، تجدد ترانسبرانسي مطلبها بأن يتم خلق لجنة لتقصي الحقائق من قبل البرلمان، حول برنامج إعادة البناء بعد الزلزال في الأطلس الكبير. تمثل هاته الأداة المؤسسية الوسيلة الوحيدة التي ستسمح بإنتاج معطيات صحيحة ولا غبار عليها حتى يتم تنوير الرأي العام بخصوص تدبير تبعات هاته الفاجعة.

هذه اللجنة ستتمكن من الإجابة على عدد من الأسئلة المهمة : ما مدى نجاعة الآليات القانونية والمؤسسية التي تمت تعبئتها ؟ كيف تم استعمال الموارد التي تم التصريح بها من قبل الحكومة (أكثر من 11 مليار درهم)، نسبة منها تظل غير مرئية ميدانيا ؟ عبر أي وسائل سيتم صرف 100 مليار درهم التي تم التواصل حولها بخصوص المرحلة الثانية من البرنامج ؟ في الأخير، هل يملك المغرب استراتيجية واضحة حول تدبير ما بعد الزلزال، يمكن مقارنتها بما تم تبنيه مع الأوبئة، مثال «هيني» و«إيبولا» أو كوفيد19- ؟

تمثل هذه الأسئلة أهمية كبرى، خصوصا وأن المغرب يتعرض منذ زلزال الأطلس الكبير لعدة تحديات مرتبطة بالتغيرات المناخية، التي تترجم برهانات كبرى متعلقة بتدبير الكوارث الطبيعية، خصوصا مشكل الجفاف الممتد (2021-2025) والفيضانات المميتة بطاطا (2024) وآسفي (2025)، ثم بالقصر الكبير والغرب (2026). توالي هاته الأحداث يفرض تبني حكمة استباقية وفعالة، سواء في تدبير الاستعجال أو في المراحل الموالية للفاجعة، والتي يتعين أن تدرج في إطار شفاف وديمقراطي وتشاركي.

المراجع والمصادر الوثائقية

بيانات صحفية رسمية

- وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، بلاغ الديوان الملكي، 19 أكتوبر 2023
- «إعادة إعمار المغرب بعد الزلزال»، 11 أكتوبر 2023
- 374-world-bank-imf-annual-meetings-eib--https://www.eib.org/fr/press/all/2023-pledges-eur1-billion-for-morocco-s-earthquake-recovery-efforts
- وزارة الاقتصاد والمالية، بيان صحفي، «توقيع اتفاقية قرض بقيمة 100 مليون يورو لدعم برنامج إعادة البناء والتطوير للمناطق المتضررة من زلزال الحوز»، <https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=6889>
- المفوضية الأوروبية، بيان صحفي، «الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب المغرب في جهود إعادة البناء عقب زلزال سبتمبر 2023»، 2023/12/22
- https://france.representation.ec.europa.eu/informations/lue-aux-cotes-du-maroc-dans-la-reconstruction-suite-au-tremblement-de-terre-de-fr_22-12-2023-septembre-2023
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيان صحفي، «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم إعادة إعمار المغرب بعد الزلزال من خلال برامج بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي»
- 2024-usaid-programs--https://www.usaid.gov/fr/morocco/press-releases/jan-30-valued-126-million-support-morocco-led-earthquake-recovery-efforts
- بنك الاستثمار الأوروبي، بيان صحفي، «بنك الاستثمار الأوروبي يلتزم بتقديم مليار يورو لدعم جهود التعافي»
- رئيس الحكومة، بيان صحفي، «رئيس الحكومة يت رأس الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الاستراتيجية لوكالة تنمية الأطلس الكبير» بلاغات اللجنة الوزارية، ديسمبر 2024، مارس 2025، 25 يوليوز وشتبر 2025
- عناصر أولية السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب - الإثنين 24 نونبر 2025

%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B
1%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%
85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8
%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%AA

<https://www.hespress.com/%d9%85%d8%aa%d8%b6%d8%b1%d8%b1> •
<https://www.hespress.com/%d9%88%d9%86-%d9%8a%d8%b4%d8%aa%d9%83%d9%88%d9%86-%d8%b9%d8%af%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%af%d8%b9%d9%85-%html> et <https://www.youtube.com/watch?v=ujykHRtZrY0.1311191-%d8%a7%d9%84>
<https://www.facebook.com/watch/?mibextid=qi2Omg&v=7597101353734515&rdid=Ow8EJri7PyEDwapZ> •

• لجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش تدين في بيان لها وبشدة الانتهاكات التي تطال ضحايا زلزال بالحوز، والحكم القضائي في حق المعتقلة فاطمة احنين 8 اوت 2024

• <https://al-intifada.com/2024-%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D-8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B1%D8%B9-%D8%A7>
google_vignette#/162

• https://web.facebook.com/AgenceDeveloppementHautAtlas/?_rdc=1&_rdr ; <https://www.linkedin.com/company/agence-de-d%C3%A9veloppement-du-haut-atlas-adha/posts/?feedView=all>

مواقع رسمية

www.men.gov.ma

chambredesconseillers.ma

chambredesrepresentants.ma

www.men.gov.ma

www.sante.gov.ma

www.adha.ma

الملحق 1 : البرنامج المندمج لإعادة البناء والتأهيل الشامل للمناطق المتضررة (2024-2028) - التزامات الدولة

اتخذت التزامات الدولة شكل برنامج مندمج للتأهيل الشامل للمناطق المتضررة (2024-2028). وهو برنامج حكومي أنجز في وقت وجيز جدا. بتاريخ 20 شتنبر 2023 أي بعد 12 يوما من تاريخ الزلزال، أعلن الملك محمد السادس في اجتماع عمل عن الخطوط العريضة لهذا البرنامج الطموح. عمليا يرتكز هذا البرنامج على أربعة مكونات :

1. إعادة إسكان الساكنة المتضررة، وإعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية ؛

2. فك العزلة وتأهيل المجالات ؛

3. تسريع الحد من النقائص الاجتماعية، خاصة في المناطق الجبلية المتضررة ؛

4. تشجيع الأنشطة الاقتصادية والتشغيل وتثمين المبادرات المحلية.

ركزت التوجيهات الملكية على عدة أبعاد أساسية :

- البعد المجالي عبر تنزيل الرؤية المقدمية في كل الأقاليم والعمالات المعنية ؛
- الحلول الملائمة «أهمية الاستماع الدائم للساكنة المحلية لإيجاد الحلول المناسبة» ؛
- البعد البيئي ؛
- بعد الموروث «احترام الموروث الفريد، والتقاليد والعادات الخاصة بكل منطقة».

جدول ملخص التزامات الدولة

المحور / المجال	الأطراف المعنية	الأهداف والالتزامات	الوسائل المالية المعلنة
الإطار العام للبرنامج	الدولة / الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة إيواء المتضررين وإعادة بناء المساكن • تأهيل البنية التحتية وفك العزلة • معالجة العجز الاجتماعي في المناطق الجبلية • إنعاش الأنشطة الاقتصادية والشغل المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> • برنامج يستهدف 4.2 مليون نسمة 120 مليار درهم على 5 سنوات
مبادئ التدخل	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> • استجابة قوية، متماسكة، سريعة وإرادية تقوم على: • السرعة والفعالية • الصرامة والنتائج الملموسة 	—
1. التشريع والحكومة	الحكومة، البرلمان، وكالة تنمية الأطلس الكبير (ADHA)	<ul style="list-style-type: none"> • مرسوم الصندوق 126 • مرسوم بقانون إحداث وكالة (ADHA) • قانون المالية 2024 • قانون «مكفولي الأمة» 	مدرجة ضمن الغلاف المالي الإجمالي
2. السكن	الحكومة، وكالة تنمية الأطلس الكبير	<ul style="list-style-type: none"> • معالجة 50,000 مسكن انهارت كلياً أو جزئياً • إعادة بناء وتأهيل الدور السكنية 	<ul style="list-style-type: none"> 140,000 درهم للسكن المنهار كلياً 80,000 درهم للسكن المنهار جزئياً 14 مليار درهم (للسكن والبنية التحتية)
3. البنية التحتية	الحكومة، وزارات: المالية، التجهيز، الصحة، التعليم...	تأهيل القطاعات الحيوية: الصحة، التعليم، الثقافة، السياحة، الفلاحة، والأوقاف	2.5 مليار درهم موزعة على القطاعات المذكورة
4. إنعاش الدورة الاقتصادية	الحكومة، وزارات: المالية، الفلاحة، التجارة والصناعة	أهداف قيد التفصيل	غير محددة بدقة حالياً
5. الخدمات الاجتماعية	الحكومة، مؤسسة محمد الخامس، القوات المسلحة الملكية	<ul style="list-style-type: none"> • الدعم الاجتماعي للأسر المتضررة • ضمان استمرارية الخدمات الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> 30,000 درهم سنوياً لكل أسرة (بواقع 2,500 درهم شهرياً)
6. البيئة	الحكومة	دمج «البعد البيئي» في عمليات إعادة الإعمار	الأهداف والوسائل غير محددة بدقة
7. النوع الاجتماعي	الحكومة	غير محدد (NC)	غير محدد (NC)

الملحق 2: اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة (أكتوبر 2024 ونوفمبر 2025)

المشاركون	الفاصل الزمني (بالأيام)	التاريخ	رقم الاجتماع
غير محدد	30 يوماً	24/10/02	الاجتماع رقم 12
غير محدد	60 يوماً	24/12/02	الاجتماع رقم 13
غير محدد	107 أيام	25/03/19	الاجتماع رقم 14
غير محدد	111 يوماً	25/07/10	الاجتماع رقم 15
غير محدد	60 يوماً	25/09/10	الاجتماع رقم 16

المصدر: رئيس الحكومة، البيانات الصحفية الصادرة عن اللجنة الوزارية المشتركة

الملحق 3 : مشاريع «الصحة» في مناطق الزلزال

المشروع	الإقليم
مستشفى القرب في تاليوين (80 سرير) - مرحلة الدراسة	تارودانت
مستشفى الاختصاصات بوارزازات (170 سرير) - مرحلة الدراسة	وارزازات
مستشفى القرب بسكورة (45 سرير)	أزيلال
مستشفى سيدي حساني، توسعة مع مختبر	مراكش
مستشفى القرب بوأويزغت (45 سرير)	الحوز
مركز علاج الصدمات بتانصورت (160 سرير) - المستشفى الجامعي محمد السادس	شيشاوة
المستشفى الإقليمي تاحناوت، توسعة مع مركز استشارة	
مستشفى القر بأزميز (45 سرير)	
المستشفى الإقليمي محمد السادس، توسعة مع وحدة إنعاش	
المركز الصحي للشباب بإمينانوت	

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، نونبر 2023

الملحق 4 : استمارة البحث الميداني لآراء الناجين من زلزال الأطلس الكبير



استمارة السكن والتجهيزات

رقم ب ت و :		رقم الاستبيان :		1.1 تاريخ البحث :		1. معلومات تقديمية :
				1.2 اسم الباحث :		
				1.3 الإقليم :		
				1.4 الجماعة :		
				1.5 الدوار :		
				1.6 اسم رب الأسرة العائلي :		
				1.7 اسم رب الأسرة الشخصي :		
				1.8 الجنس :		
				1.9 الحالة العائلية :		
				1.10 عدد الزوجات :		
				1.11 المستوى التعليمي :		
				1.12 الوضعية المتعلقة بالشغل :		
				1.13 قطاع الشغل :		
				1.14 مستوى الدخل الشهري :		
				1.15 هل تستفيد من الدعم الاجتماعي ؟		
				1.16 عدد الأسر في المسكن :		
				1.17 عدد أبناء رب الأسرة :		
				1.18 عدد المعاقين بالكانون :		
				1.18.1 قبل الزلزال :		
				1.18.2 بعد الزلزال :		
				1.19 عدد الأموات بالزلزال بالكانون :		
				1.10 عدد الزوجات :		
				1.11 المستوى التعليمي :		
				1.12 الوضعية المتعلقة بالشغل :		
				1.13 قطاع الشغل :		
				1.14 مستوى الدخل الشهري :		
				1.15 هل تستفيد من الدعم الاجتماعي ؟		
				1.16 عدد الأسر في المسكن :		
				1.17 عدد أبناء رب الأسرة :		
				1.18 عدد المعاقين بالكانون :		
				1.18.1 قبل الزلزال :		
				1.18.2 بعد الزلزال :		
				1.19 عدد الأموات بالزلزال بالكانون :		

2. أضرار الزلزال :

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	2.1. كم عدد سنوات الإقامة بالدوار ؟
نعم	لا			2.2. توفر على مسكن بالدوار قبل الزلزال ؟
مالك	مكتري	آخر		2.3. ما الوضع القانوني لحيازة المسكن ؟
أقل من 50 م2	من 50 إلى 100 م2	من 100 إلى 200 م2	أكثر من 200 م2	2.4. ما مساحة مسكنك القديم ؟
نعم	لا			2.5. هل تسبب الزلزال في أضرار للمسكن ؟
نعم	لا			2.6. هل تسبب الزلزال في أضرار على المرافق ؟
انهيار كلي	انهيار جزئي	أضرار طفيفة		2.7. ما هي نوعية الضرر على المسكن بسبب الزلزال ؟
انهيار كلي	انهيار جزئي	أضرار طفيفة		2.8. ما هي نوعية الضرر على محل العمل بسبب الزلزال (مرافق السكن) ؟

3. معلومات عن مساعدات الدولة :

نعم		لا		3.1. هل استفدت من دعم الدولة المباشر ؟	
نعم		لا		3.2. هل تعتبره كاف أم لا ؟	
نعم		لا		3.3. هل استفدت من مساعدة الدولة لإعادة بناء المسكن ؟	
20000 د	40000 د	60000 د	80000 د	140000 د	3.4. ما هي الدفقات التي توصلت بها (انهيار كلي) ؟
20000 د	20000 د	20000 د	20000 د		3.5. ما الدفقات التي توصلت بها (انهيار جزئي) ؟
نعم		لا		3.6. ما المبلغ الذي أضفت من أجل توفير مسكنك أو إصلاحه ؟	
نعم		لا		4.1. هل تعيش حاليا في مسكن ؟	

4. معلومات عن السكن الحالي

مشاكل مع المكف بالبناء	مشاكل مالية	مشاكل مرتبطة بالسلطات المحلية	تدبير برنامج إعادة البناء
		لا	نعم
		لا	نعم
أكثر من 2م 80	70 إلى 80م 2	50 إلى 70م 2	2م 50
أكثر	3	2	1
		لا	نعم
		لا	نعم
		لا	نعم
		لا	نعم
آخر	دور صفيح أو قصب	في حاوية	عند أقارب
		تم ترحيلي	نفس المكان
		لا	نعم
مساعدة الدولة وموارد أخرى	العائلة	مؤسسات خيرية دولية	الدولة
		لا	نعم

4.2. لماذا لا تتوفر على مسكن لحد الآن ؟

في حال الإجابة بالإيجاب :

4.3. هل عدت لمسكنك الأصلي ؟

4.4. هل تعيش في مسكنك الجديد ؟

4.5. ما مساحة المسكن الجديد ؟

4.6. كم عدد الأسر في المسكن الجديد

4.7. هل أنت راض عن جودة المسكن ؟

4.8. هل تتوفر على ماء صالح للشرب ؟

4.9. هل تتوفر على التطهير السائل ؟

4.10. هل يستفيد المسكن من
خدمات جمع النفايات ؟

في حال الإجابة بالنفي :

4.11. أين تعيش حاليا ؟

4.12. هل تسكن في نفس المكان أم
تم ترحيلك لمنطقة أخرى ؟

4.13. هل في مسكن جديد ؟

4.14. من ساعدك للحصول على
المسكن ؟

4.15. هل عدت لمسكنك الأصلي
مع أنه غير مكتمل ؟

المراجع والمصادر الوثائقية

الأدوات والموارد المستعملة :

لإنجاز هذا الرصد، قمنا بالاطلاع على عدد من المصادر والوثائق، ثلاثة مصادر استعملت :

- 1. المصادر الرسمية «المفتوحة»
- 2. المصادر الجموعية «المفتوحة»
- 3. المصادر الإعلامية

وعليه، اعتمدنا على 38 مصدر من أصناف مختلفة (اللائحة الكاملة مدرجة في هذه الملحقات)

- 9 بلاغات رسمية
- 3 بلاغات جمعوية
- 6 نصوص قانون
- 12 وثيقة رسمية (ميزانيات، استراتيجيات، ...)
- 8 مضامين إعلامية

الوثائق الرسمية (12)

- وزارة الداخلية، الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية. https://www.gestionrisques.ma/web/files/Livret_de_la_SNGRCN.pdf
- قانون المالية، 2025، الجريدة الرسمية
- وزارة الاقتصاد والمالية، المذكرة التقديمية، قانون المالية 2026
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير عن الحسابات الخصوصية للخزانة، قانون المالية 2026
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، «كلمة الوزير لعرض مشروع قانون المالية 2026»، أمام البرلمان
- عرض مشروع قانون المالية 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، 20 أكتوبر 2025
- عرض الميزانية القطاعية لوزارة الإسكان، مجلس المستشارين، لجنة القطاعات الاجتماعية، نونبر 2025
- عرض الميزانية القطاعية لوزارة الداخلية، قانون المالية 2026 مشروع قانون مجلس المستشارين
- عرض وزير التجهيزات والمياه على مجلس المستشارين، نونبر 2025، الميزانية القطاعية، مشروع قانون المالية 2026
- عرض وزير التربية الوطنية ورياض الأطفال والرياضة الميزانية القطاعية، مشروع قانون المالية 2026، مجلس المستشارين
- عرض ميزانية الدفاع، مشروع قانون المالية 2026، مجلس النواب، 1 نونبر 2025
- عرض وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الميزانية القطاعية، مشروع قانون المالية 2026، مجلس المستشارين، 20 نوفمبر 2025

بيانات صحفية رسمية

- وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، بلاغ الديوان الملكي، 19 أكتوبر 2023
- «إعادة إعمار المغرب بعد الزلزال»، 11 أكتوبر 2023

[374-world-bank-imf-annual-meetings-eib-pledges-eur1-billion-for-https://www.eib.org/fr/press/all/2023-morocco-s-earthquake-recovery-efforts](https://www.eib.org/fr/press/all/2023-374-world-bank-imf-annual-meetings-eib-pledges-eur1-billion-for-morocco-s-earthquake-recovery-efforts)

- وزارة الاقتصاد والمالية، بيان صحفي، «توقيع اتفاقية قرض بقيمة 100 مليون يورو لدعم برنامج إعادة البناء والتطوير للمناطق المتضررة من زلزال الحوز»، <https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=6889>

- المفوضية الأوروبية، بيان صحفي، «الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب المغرب في جهود إعادة البناء عقب زلزال سبتمبر 2023»، 2023/12/22

https://france.representation.ec.europa.eu/informations/lue-aux-cotes-du-maroc-dans-la-reconstruction-suite-au-tremblement-de-terre-de-fr_22-12-2023-septembre-2023

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيان صحفي، «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم إعادة إعمار المغرب بعد الزلزال من خلال برامج بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي»

2024-usaid-programs--<https://www.usaid.gov/fr/morocco/press-releases/jan-30-valued-126-million-support-morocco-led-earthquake-recovery-efforts>

- بنك الاستثمار الأوروبي، بيان صحفي، «بنك الاستثمار الأوروبي يلتزم بتقديم مليار يورو لدعم جهود التعافي»

- رئيس الحكومة، بيان صحفي، «رئيس الحكومة يتأسس الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الاستراتيجية لوكالة تنمية الأطلس الكبير» بلاغات اللجنة الوزارية، ديسمبر 2024، مارس 2025، 25 يوليوز وشتنبر 2025.

- عناصر أولية السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب - الإثنين 24 نونبر 2025

بيانات صحفية للمنظمات غير الحكومية

- جمعية ترانسبارنسي المغرب، بيان صحفي، دعوة إلى الشفافية في إدارة آثار زلزال 8 شتنبر 2023
- بيان من تنسيقية ضحايا زلزال الأطلس الكبير شتنبر 2025
- التحالف المغربي من أجل الجبال، شتنبر 2025

(Contenus médiatiques : Articles et contenus multimédias) (8)

- وفاة متضرر من زلزال الحوز داخل خيمة بلاستيكية.. والسلطات تباشر إزالة جميع الخيام urlr.me/uYvdEa
- قطعوا 90 كلم مشيا على الأقدام..مسيرة احتجاجية ضد الإقصاء من المساعدات المالية المخصصة للمتضررين من الزلزال بشيشاوة (25/11/urlr.me/adb8Kv (consulté le 15

- سكان امزميز المتضررين من الزلزال في وقفة احتجاجية تستنكر الإهمال واللامبالاة من طرف الدولة...
#زلزال_المغرب
urlr.me/vaANCu
- أسابيع-الانتظار-مئات-المتظاهرين-شوارع-أمزميز-المغربية
urlr.me/axVrjv
- وقفة احتجاجية للسكان المتضررة من زلزال الحوز أمام عمالة تارودانت للمطالبة بالتعويضات
urlr.me/BneDyY
- عد 5 أشهر على الفاجعة.. متضررون يشكون عدم الاستفادة من «دعم الزلزال»
urlr.me/DhACdg
- متضررون من الزلزال في مسيرة على الاقدام من تارودانت إلى أكادير
https://www.youtube.com/watch?v=ujykHRtZrY0
https://www.facebook.com/watch/?mibextid=qi2Omg&v=7597101353734515&rdid=Ow8EJri7PyEDwapZ
- لجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش تدين في بيان لها وبشدة الانتهاكات التي تطال ضحايا زلزال بالحوز، والحكم القضائي اللجائر في حق المعتقلة فاطمة احنين 8 اوت 2024 .aout
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش تدين في بيان لها وبشدة الانتهاكات التي تطال ضحايا زلزال بالحوز، والحكم القضائي اللجائر في حق المعتقلة فاطمة احنين
urlr.me/63yXDM

مواقع رسمية (6)

www.men.gov.ma

chambredeseconseillers.ma

chambredesrepresentants.ma

www.men.gov.ma

www.sante.gov.ma

www.adha.ma



توانسبرانسبي المغرب
transparency maroc

مركز برنامج إعادة البناء ما بعد زلزال الأطلس الكبير
Observatoire du programme de reconstruction post-séisme Atlas